الفصل الثاني
المنصوبات

الفصل الثاني: المنصوبات:

دأب النحاة على تسمية العناصر الزائدة على ركني الجملة الإسنادية (المسند والمسند إليه) وهما الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، بمكملات أو متممات الجملة، ويسمونها أيضًا الفضلات، ويعنون بها كل المنصوبات أصالةً، فضلا عن أبواب أخرى كالتوابع؛ لأنها جميعا تقع بعد تمام الجملة.

وهذه المنصوبات تقيد الفعل فتسمى بالمقيدات، وهي تلك الوظائف النحوية التي تقوم بتقييد الفعل في الجملة كالحال، والتمييز، والاستثناء، وسائر المفاعيل: كالمفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والجار والمجرور.

ذلك أن الحال مثلًا يبين الهيئة في حال الفعل، ويفسر التمييز ما انبهم قبله من الذوات، فعلًا كان عامله، أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف، ويدخل المستثنى فيما يخرج منه غيره من الفعل، أو يخرج مما يدخل فيه غيره، ويؤكد المفعول المطلق فعله، أو يبين نوعه، أو عدده، ويقوم المفعول له ببيان سبب وقوع الفعل، ويبين المفعول فيه الأزمنة والأمكنة التي توجد فيها الأفعال، ويُشرك المفعول معه ما بعد الواو بما قبله في الفعل.

والحق أن هذه المقيدات تشترك جميعا في معنًى واحد، هو (تخصيص الحدث). ذلك أن التخصيص قد يكون ببيان هيئة فاعل الحدث أو مفعوله وقت وقوع الحدث، وقد يكون ببيان المستثنى من ذلك الحدث، ويكون ببيان مَنْ وقع عليه الحدث، أو بتأكيده وبيان نوعه وعدده، أو ببيان سبب وقوع الحدث، أو زمانه ومكانه، أو المصاحب للحدث[1].

وسأركز في هذا الفصل على المنصوبات فقط؛ وقد ذكر الثمانيني أن «المنصوب على ضربين: مفعول، ومشبّه بالمفعول، والمفعول على خمسة أضرب: مفعول مطلق، ومفعول به،

(١) انظر: في بناء الجملة العربية ص١٨٥، والمعنى النحوي مفهومه ومكوناته ص١٥٧.

ومفعول فيه، ومفعول له، ومفعول معه»[١].

وقد ذكر الثمانيني المفعول المطلق أولًا: لأنه هو المفعول الحقيقي الذي أخرجه فاعله من العدم إلى الوجود بعد أن لم يكن، وسُمّي (مطلقًا)؛ لأنه لم يقيد بحرف جر، فيقال: (به، أو فيه، أو له، أو معه)[٢].

وذكر بعده (المفعول به) لأنه الذي يحلّ فيه تأثيرات الفعل، وهو الطرف الثاني للفعل؛ لأن الفعل له ابتداء وانتهاء، فابتداؤه الفاعل؛ لأنه عنه يظهر، ومنه يحدث، ونهايته وغايته المفعول، لأنه إليه يصير وينقطع.

وذكر بعده (المفعول فيه)؛ لأن الفعل لابد أن يحدث في زمان ومكان وهما المفعول فيه، وإنما وجب تقديمه على المفعول له لأن الفعل قد يقع من البهيمة والمجنون والطفل، وكل واحد من هذه الأشياء لا غرض لفاعله؛ لأن هذه الأشياء غير عاقلة ولا مكلفة، ولابد أن يقع في زمان ومكان، فصار الفعل إلى الزمان والمكان أحوج منه إلى الغرض.

ثم ذكر (المفعول له)؛ لأن الفعل لا يقع من عالم به إلا لغرض، وإلا لكان مقبحًا مسفهًا، فقدمه على المفعول معه؛ لأن الفعل قد ينفرد به فاعلٌ واحدٌ من غير أن يشاركه فيه مشارك.

وذكر (المفعول معه) آخرًا؛ لأن الفعل قد يقع من اثنين فصاعدًا[٣].

---

(١) الفوائد والقواعد ص٢٥٣، وشرح اللمع ١/ ٤٢٣.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٥٣، وشرح اللمع ١/ ٤٢٣. وانظر شرح كافية ابن الحاجب ١/ ٢٦٥.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٥٣، وشرح اللمع ١/ ٤٢٣.

* أولاً المفعول المطلق:

المفعول المطلق هو المصدر، وقد ذكر الثمانيني في بداية المفعول المطلق الخلاف بين البصريين والكوفيين في أن المصدر هو الأصل أو الفعل هو الأصل؛ فذهب البصريون إلى أن المصدر هو الأصل، والأفعال مشتقة منه، فهي فرع عليه؛ لأن المشتق يفتقر إلى مشتق منه وتقدمه عليه، والذي يدل على أن الفعل مشتق من المصدر أشياء:

منها: أن الاسم يأتلف مع مثله إذا قلت: (زيدٌ قائمٌ، وزيدٌ أخوك)، فيكون كلامًا مستقلًا.

والفعل لا يأتلف مع مثله فيكون كلامًا مستقلًا، فإذا أسند إلى الاسم فقيل: (قامَ زيدٌ)، صار كلامًا مستقلًا، فاستغناء الاسم عن الفعل يدل على أنه أصل، وافتقار الفعل إلى الاسم حتى يستقل بهما كلام يدل على أن الفعل فرع على الاسم.

ومما يدل على أن الفعل مشتق من المصدر، أن الفرع لابد أن يكون فيه الأصل وزيادة على الأصل، ألا ترى أن الفضة والذهب إذا أخذت منه شيئًا فصغته أي صورة شئت وجدت في الصورة الذهب والفضة، والصورة على الذهب والفضة، فدل على أن المصوغ فرع على الذهب والفضة، كذلك إذا قلت: (قام) دلّ على القيام وزمان مخصوص، وقولنا (القيام) لا يدل إلا على نفسه، فدل على أنّ الفعل فرع على المصدر.

وأيضًا فإن المصدر يدل على معنًى فقط، والفعل يدل على شيئين وهما المصدر والزمان، وقد دل الفعل على شيئين أحدهما المصدر، والمصدر لم يدل إلا على معنى فقط، والواحد قبل الاثنين، فينبغي أن يكون المصدر هو الأول، ويكون الفعل ثانيًا للمصدر.

ومما يدل على أن الفعل فرع على المصدر تلقيب النحويين له مصدرًا، ولم يلقب مصدرًا إلا لأن الأفعال صدرت عنه، والأفعال صادرة، فلو كان المصدر مشتقًا من الفعل لسُمّي

صادرًا، ولسُمّى الفعل مصدرًا، وأحدٌ لا يقول هذا[١].

وذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، واحتجوا بأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله، وأيضًا الفعل يعمل في المصدر، ورتبة العامل قبل رتبة المعمول والمصدر يذكر تأكيدًا للفعل ورتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد، وأن هناك أفعالًا ولا مصادر لها مثل (نعم، وبئس، وعسى، وليس، وفعل التعجب وحبذا) فلو لم يكن المصدر فرعًا لا أصلا لما خلا من هذه الأفعال، لاستحالة وجود الفرع من غير أصل، وأن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل[٢].

ولقد ذهب الثمانيني في هذه المسألة مذهب البصريين فرجح أن المصدر هو الأصل ورد على الكوفيين بقوله: وإنما سُمّي مصدرًا تشبيهًا بمصدر الإبل؛ لأنهم إذا أنفذوا الإبل إلى الماء سمّوا الموضع (موردًا)، فإذا عادت الإبل عن ذلك الموضع بعينه سمّوه (مصدرًا)، وقيل لها صادرة، فهذا يبصِّرك على أن الأصل هو المصدرُ والفعل فرعٌ عليه.

واعتلال المصادر لاعتلال الأفعال لا يدل على أن المصدر فرع على الفعل؛ لأن الأفعال قد يعتل بعضها لاعتلال بعض ليس أحدهما أصلًا للآخر.

و(المصدر) كل لفظٍ دل على معنى وزمان مجهول، و(الفعل) كل لفظ دلّ على مصدر وزمان مخصوص[٣].

وبيّن الثمانيني بعد ذلك أن المصدر إذا ذكر مع فعله فضلة، فهو منصوب مثل (ضربت

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٥٦- ٢٥٧، وشرح اللمع ١/ ٤٢٤- ٤٢٥، وانظر رأي البصريين في الكتاب ١/ ٣٤، والمسألة في الإنصاف ١/ ٢٣٥، ٢٤٧، وشرح الأشموني ٢/ ٣٤١.

(٢) انظر: الإنصاف ١/ ٢٣٥- ٢٣٦.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٥٥، وشرح اللمع ١/ ٤٢٥، وانظر شرح المفصل ١/ ١٠٩- ١١٠.

ضربًا، وقمت قيامًا)، وذكر فضلة تحرزًا من أن يذكر مع فعله، ويكون الفعل مسندا إليه، نحو: (جُليس الجلوس)، أو تحرزًا من أن يذكر المصدر مع غير فعله، نحو: (أعجبني القيام)، وإذا ذُكِر المصدر مع فعله يكون إما لتوكيد الفعل، وإما لبيان النوع، وإما لبيان عدد المرات[١].

وضرب مثالًا لتوكيد الفعل: (ضربت ضربًا)، ومثال لبيان النوع قوله عز وجل: ﴿ٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكۡرٗا كَثِيرٗا﴾[٢]، ومثال لعدد المرات: (جلست جلسة).

والثلاثي صاغوا منه ثلاث صيغ فجعلوا (فُعلة) اسمًا للشيء و(فَعلة) للمرة الواحدة و(فِعلة) للحالة التي يكون عليها الفاعل[٣].

وإن كان الفعل زائدًا على ثلاثة أحرف فإن أرادوا المرة الواحدة أدخلوا الهاء فيه فقالوا: (أكرمت إكرامه)، وإن أرادوا الجنس أسقطوا الهاء فقالوا: (استخرجتُ استخراجا)، وإن كان الجنس به تاء التأنيث نزيد كلمة واحدة مثال: (دحرجتُ دحرجة واحدة)[٤].

وبيّن الثمانيني أن المصدر جنس للأفعال، وهو كثرة لا تعرف كميتها واللفظة الواحدة قد يعبر بها عن الجنس الحاوي، ويعبر بها عن النوع المخصوص، وإذا كانت عبارة عن النوع جاز تثنيتُها وجمعها، وإذا كانت عبارة عن الجنس لم يجز تثنيتُها ولا جمعها، والسبب في ذلك أن (الجنس) لما لم تعرف له نهاية ولا آخر لم تصح عليه الزيادة، و(النوع) لما كان له آخر صحت الزيادة عليه؛ لأن التثنية والجمع إنما هو زيادة شيء على شيء من جنسه، وضمّه إليه فإذا كان من نوعه شملهما اسم واحد.

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٥٥، وشرح اللمع ١/ ٤٢٥.

(٢) سورة الأحزاب، الآية (٤١).

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٥٦، وشرح اللمع ١/ ٤٢٥- ٤٢٦، وانظر الكتاب ٤/ ٤٤- ٤٥.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٥٧، وشرح اللمع ١/ ٤٢٦، وانظر: الكتاب ٤/ ٨٦- ٨٧.

فإذا قلت: (ضرَبْتُ ضربًا، وعلِمْتُ عِلْمًا) جاز أن تريد الجنس، وجاز أن تريد نوعًا.

فإن أردت الجنس لم يجز تثنيته ولا جمعه، فإن أردت النوع جاز أن تقول: (ضرَبْتُ ضربَيْنِ، وضرَبْتُ ضُروبًا، وعَلِمتُ عِلْمَيْنِ، وعلِمْتُ علومًا)، فعُلِمَ بالتثنية والجمع أنك أوقعت (ضربًا) على نوع، و(علمًا) على نوع فلذلك صحّ تثنيته وجمعه[١].

وقال سيبويه: «وهم قد يجمعون المصادر فيقولون: (أمراض وأشغال وعقول)»[٢].

وقال أيضًا: «كما أنه ليس كل مصدر يجمع؛ كالأشغال والعقول والحلوم والألباب»[٣].

وبيّن الثمانيني: «أن الفعل يتعدّى إلى الجنس الذي اشتقاقُ لفظِه منه، والجنس يدل على الاستغراق والشمول، فهو أيضًا يعمل في كل نوع من ذلك الجنس، وفي كل جزء منه.

فإذا قلت: (جلَسْتُ جُلوسًا)، فعمل في الجنس، جاز أن تقول: (جلَسْتُ القُرفصاءَ)؛ لأنها نوع من الجلوس كما عمل في الجنس.

وفي الناس من قال: (القُرفصاء) وصف للمصدر، وتقديره: (جلستُ الجلسةَ القُرفُصاء)، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه. وإنما دعاه إلى هذا التقدير أنه لا يجيز أن يعمل الفعل إلا فيما اشتق من لفظه، و(جلست) ليس بمشتقٍّ من (القرفصاء).

ومن قال: إن (القُرفصاء) نوع من الجلوس، فالفعل يعمل في النوع كما عمل في الجنس.

وقالوا: (اشْتَملتُ الصمّاءَ) فنصب (الصمّاء)؛ لأنها نوع من الاشتمال. وفي الناس من قال: (هذا صفة لمصدر محذوف، تقديره: اشتملَ اشتمالَ الصمّاء، فحذف الموصوف وأقام

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٥٨، وشرح اللمع ١/ ٤٢٨.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٠١.

(٣) الكتاب ٣/ ٦١٩.

الصفة مقامه، وقد بيّنت أن الفعل إذا عمل في الجنس عمل في أنواعه وأجزائه»[(١)].

وبيّن الثمانيني أن «الفعلين إذا تقارب معناهما فلا خلاف بين النحويين أن كل واحد منهما يتعدّى إلى مصدره، نحو: (شَنِئْتُهُ شَنْأً) و(كَرِهْتُهُ كَراهيةً) و(أعجبني إعجابًا) و(أحببتُه حبًّا).

واختلفوا في أن كل واحدٍ من هذه الأفعال أيعمل في مصدر الآخر إذا وقع موقع مصدره أو لا يعمل فيه؟ وأكثر النحويون يجيزُونَ أن يعمل الفعل في مصدر الآخر إذا وقع موقع مصدره، فيجيزون (شَنئتُهُ شَنأً)، و(شنِئتُهُ بُغضًا) و(كرهتُهُ شَنْأً)، و(أبغضتهُ كَراهيةً)، و(أحبّهُ إعجابًا) كما يقولون: (أحبّهُ حبًّا)، فـ(يُعجبني حبًّا) كما يقولون: (أعجبني إعجابًا).

وغير هؤلاء يقولون: لا يعمل الفعل إلا في المصدر الذي اشتقّ من لفظه، فإذا رأى مصدر غيره قد وقع موقع مصدره أضمر له فعلًا من لفظه فنصبه، واستغنى عن إظهاره لدلالة هذا المقدّم عليه.

فإذا قال: (شَنئتُهُ بُغْضًا) أضمر بعد (شَنئتُهُ) (أبغضته) فنصب بغضًا به»[(٢)].

---

(١) الفوائد والقواعد ص٢٦٠، وشرح اللمع ١/ ٤٢٩- ٤٣٠، وانظر هذه الآراء في شرح الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٦٨، والأشموني ٢/ ١١٣، والمساعد ١/ ٤٦٨، وشرح المفصل ١/ ١١٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٥٦.

(٢) الفوائد والقواعد ص٢٦١، وشرح اللمع ١/ ٤٣٠- ٤٣١، وانظر هذه القضية بأقوالها في شرح المفصل ١/ ١١٢- ١١٣، وشرح الكافية ١/ ٢٧٠، وشرح التصريح ١/ ٣٢٦.

*** المفعول به :**

أوضح الثمانيني أن الفعل على ضربين فعل لازم لفاعله غير متجاوز إلى مفعول نحو: (قام، وذهب)[١]، والفعل اللازم هذا يتعدى إلى المصدر؛ لأن الحدث جزء معناه وهذا ما وضحّناه في المفعول المطلق، وبيّن أن الفعل اللازم لابد أن يتعدى لأربعة أشياء إذا وقع من غير مكلف ولا عالم به؛ وهي مصدره والزمان والمكان والحال، فتقول: (قام المجنون قيامًا يوم الجمعة عند الدار ضاحكا)[٢].

وأضاف الثمانيني: «إن أردت أن تعدّي هذا الفعل الذي لا يتعدَّى عدّيته بأحد ثلاثة أشياء:

إما (بالهمزة) وهو أكثرها، نحو: (أقمتُ زيدًا، وأجلستُ عمرًا، وأقعدتُ خالدًا).

وإما (بتضعيف العين)، تقول: (فَرِحَ زيدٌ، وفرحتُ زيدًا، وخَرجَ المتاعُ وخرَّجتُهُ).

ويجوز أن يتعدى الفعل إلى المفعول (بحرف الجرّ)، تقول: (مررتُ بزيدٍ، وجلستُ إلى عمرٍو، وذهبتُ إلى بكرٍ)، فمعك عاملان: الفعل وحرف الجرّ.

والاسم الذي بعد حرف الجر مجرور بالحرف، وموضع الجر مع المجرور نصب بالفعل الذي قبلهما، فإن جئت بمعطوف بعد هذا المجرور كنت بالخيار: إن شئت حملته على العامل الأقرب فجررته فقلت: (مرَرْتُ بزيدٍ، وعمروٍ)، وإن شئت حملته على العامل الأبعد وهو الفعل، فنصبته وعطفته على موضع الجارّ والمجرور؛ لأنهما في موضع نصب فقلت: (مرَرْتُ بزيْدٍ وعمْرًا)»[٣].

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٦٢، وشرح اللمع ١/ ٤٣٢.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٨٦- ٢٨٧، وشرح اللمع ١/ ٤٥٦، وانظر: الكتاب ١/ ٣٤ وما بعدها.

(٣) الفوائد والقواعد ص٢٦٢، وشرح اللمع ١/ ٤٣٢.

قال سيبويه: «ولو قلت: مررت بعمرو وزيدا لكان عربيا، فكيف هذا لأنه فعل، والمجرور في موضع مفعول منصوب»[١]. وقال ابن جني: «(ألا ترى أنك تحكم عليها (الباء) وعلى ما جرته بأنهما جميعا في موضع نصب حتى إنك لتجيز العطف عليهما بالنصب، نحو قولك: (مررت بك وزيدا)، و(نزلت عليه وجعفر)»[٢].

وذكر الثمانيني أن حرف الجر ينزل منزلة جزء من المجرور، أو ينزل بمنزلة حرف من الفعل كهمزة التعدية، لذا كان سيبويه لا يجيز أن يسقط حرف الجرّ، ويبقى عمله من هذا النوع في الكلام، ولا في الشعر[٣].

وكان الأخفش يجيز إسقاطه في الشعر للضرورة؛ لأن الشاعر يضطر إلى تصحيح الوزن وتقويم القافية، فإذا سقط حرف الجرّ وصل الفعل إلى ما كان مجرورًا فنصبه، فقال: (قُمْتُ زيْدًا، ومرَرْتُ زيدًا، ومررْتُ عمرًا).

ومما ورد من ذلك في الشعر:

إذا قيـــلَ أي النـــاسِ شرٌّ قبيلـــةً أشارت كليـبٍ بـالأكفِّ الأصـابعِ[٤]

بجر (كليب) والتقدير: إلى كليب، فحذف حرف الجر، ونوى ذكره[٥].

وذكر الثمانيني أن الفعل الذي يتعدّى هو الذي يتجاوز الفاعل إلى مفعول به، نحو:

---

(١) الكتاب ١/ ٩٤.

(٢) الخصائص ١/ ١٠٢.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٦٣، وشرح اللمع ١/ ٤٣٣، وقول سيبويه في الكتاب ١/ ٣٩٥.

(٤) البيت من الطويل، وهو لجرير انظر: المقتضب ٤/ ٦٠، ٦١، ومعاني القرآن ٢/ ٣١٢، ٣٧٤، وشرح التصريح ١/ ٣١٢، والأشموني ١/ ١٩٦، والخزانة ٣/ ٦٦٩.

(٥) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٦٣، وشرح اللمع ١/ ٤٣٣، ورأي الأخفش في معاني القرآن ٢/ ٣١٢، ٣٧٤، وانظر الخلاف بين سيبويه والأخفش مبسوطًا في حاشية المقتضب ٤/ ٦٠، ٦١.

(ضربت زيدًا، وأكرمت عمرًا)، فهذا الفعل المتعدّي على ثلاثة أضرب:

فعل متعد إلى مفعول واحد، وفعل متعدٍ إلى مفعولين، وفعل متعد إلى ثلاثة مَفْعُولِين.

فأما المتعدّى إلى مفعول واحد فنحو: (كلّمت زيدًا، وأكرمت عمرًا، وغرمت مالًا).

وقد يكون الفعل يتعدّى إلى مفعول بحرف جرّ، ويكثر استعمالهم له،ويؤمن فيه اللبس فيسقط حرف الجرّ، ويصل الفعل إلى ما كان مجرورًا فينصبه، تقول: (دخلت في البيت، ودخلت البيتَ).

وأما ما يتعدى إلى مفعولين فعلى ضربين: ضرب يتعدى إلى مفعولين لا يكون الفعل فيه من أفعال الشكّ واليقين، ولا تدخل على مبتدأ وخبر، ولا يكون المفعول الثاني هو الأول، ولا ينعقد من المفعولين مبتدأ وخبر إذا أسقطت الفعلَ والفاعلَ، نحو: أعطيتُ، وكسوتُ، تقول: (كسَوتُ زيدًا ثوبًا)، و(أعطيتُ أباك درهمًا)[1].

وأضاف الثمانيني: «والفعل المتعدى لمفعول واحد جاز لك أنْ تنقله بالهمزة، أو بتضعيف العين، أو بحرف الجر، فيتعدى إلى مفعولين، نحو: (أركبته فرسًا)، و(غرمته مالًا)، و(أمررت زيدًا بعمرو)»[2].

وأوضح الثمانيني أن كثرة الاستعمال مع أمن اللبس يجوز فيها أن يسقط حرف الجرّ، ويصل الفعل إلى ما كان مجرورًا فينصبه، تقول: (صدّقت زيدًا في المقال) فإن أسقطت حرف الجر قلت: (صدّقت زيدًا المقال)، قال الشاعر:

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٦٤- ٢٦٥، وشرح اللمع ١/ ٤٣٣- ٤٣٥، وشرح المفصل ٧/ ٨٢، والكتاب ١/ ٣٧.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٦٥، وشرح اللمع ١/ ٤٣٥.

أمرتُكَ الخيرَ فافعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ فقَدْ تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ[١]

تقديره: أمرتُكَ بالخيرِ. وفي التنزيل: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾[٢]، تقديره: واختار موسى من قومه[٣].

وأضاف الثمانيني: «أما ما كان من أفعال القلوب، وهي أفعال الشك واليقين، فإنه لا يدخل إلا على مبتدأ وخبر، والمفعول فيه هو الأول، ولو أسقطت الفعل والفاعل لانعقد من المنصوبين مبتدأ وخبر، تقول: (ظَننتُ زيدًا قائمًا) فإذا أسقطت (ظننت) قلت: (زيدٌ قائمٌ)، وكما لابد للمبتدأ من خبر ولابد للخبر من مبتدأ، فكذلك لابد في هذا الباب إذا ذكرت أحد المنصوبين من ذكر الآخرِ[٤].

وقد اختلفوا في هذا الباب هل يجوز الاقتصار فيه على الفعل، والفاعل أو لا يجوز؟ فأجاز قوم[٥] الاقتصار على الفعل والفاعل، نحو قولك: (ظننتُ أو علمت) واحتجوا بالمثل السائر: (مَنْ يسْمَعْ يَخَلْ)[٦]، جزم (يخال) وهي بمعنى يحْسَبُ، وهو فعل وفيه فاعل مضمر،

---

(١) هذا البيت من البسيط، واختلف الرواة في نسبته، فهو في ديوان عمرو بن معديكرب ص٣٥، وديوان خفاف بن ندبة ص١٢٦، وديوان العباس بن مرادس ص٣١، وهو من شواهد سيبويه ١/ ٣٧، ونسب لعمرو بن معديكرب الزبيدي، وابن هشام في المغني ١/ ٣٥٠، ٢/ ٢٦، ونسبه إليه والمبرد في الكامل- رغبة الأمل ١/ ١٣٦، معزو إليه أيضًا، والنشب- بفتحتين-: المال والعقار.

(٢) سورة الأعراف، الآية (١٥٥)، وانظر: الإملاء ١/ ١٦٥.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٦٦، وشرح اللمع ١/ ٤٣٦، وانظر الكتاب ١/ ٣٧، وشرح المفصل ٢/ ٤٤.

(٤) المذكور هو مذهب الجمهور، وذهب السهيلي إلى أن المفعولين في باب ظن ليس أصلهما المبتدأ والخبر، بل هما كمفعول أعطى، واستدل بظننت زيدًا عمرًا، فإنه لا يقال: زيد عمرو إلا على جهة التشبيه، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت. انظر: المقتضب ٣/ ٩٥، والتصريح ١/ ٢٤٦، والكتاب ١/ ٣٩، وشرح الأشموني ١/ ١٦٣، وشرح المفصل ٧/ ٨٣.

(٥) وهو مذهب الأكثرين، انظر: شرح الأشموني ١/ ١٦٣، وشرح المفصل ٧/ ٨٣، ومغني اللبيب ٢/ ٦٧٦.

(٦) انظره في: مجمع الأمثال للميداني ٢/ ٣٣٢، وانظر شرح المفصل ٧/ ٨٣، ومغني اللبيب ٢/ ٦٧٦.

فقد اقتصر عليه، وهذا ليس بدليل؛ لأنه مثل، والمثل قد يخرج على سبب يدل على المفعولين فيجوز أن يسقطا. وامتنع قوم[١] من جواز هذا؛ لأمرين: أحدهما: قالوا قد علمنا بعقولنا أن العاقل لا يخلو من ظنّ أو علم. فقيل لهم في جواب هذا: قد يخلو من الظن والعلم إلى الشك.

والوجه الثاني: أن أفعال الشك واليقين قد أجيبت بما تجاب به الأقسام لقوله عز وجل: ﴿وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾[٢]، كقول الحالف: أقسمت (ما لهم من محيص)، فكما لا يجوز الاقتصار على القسم دون المقسم عليه، كذلك لا يجوز الاقتصار في هذه الأفعال على فاعليها دون مفعوليها»[٣].

والبحث يرى جواز الاقتصار على الفعل والفاعل كمذهب الأكثرين، وما يؤكد ذلك السماع والنقل، فقال الزركشي[٤]: وكثيرًا ما يعتري الحذف في رؤوس الآي نحو: ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾[٥]. وقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾[٦]، قدّر ابن هشام[٧] المحذوف فقال: أي أنهم سفهاء، ومثل هذا قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[٨]، وقوله: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾[٩].

---

(١) نقل عن سيبويه، وعن الأخفش المنع مطلقًا سواء في ذلك أفعال الظن والعلم، وعن الأعلم الجواز في أفعال الظن دون أفعال العلم. انظر: الكتاب ١/ ٣٩، ٤٠، وشرح الأشموني ١/ ١٦٣، والتصريح ١/ ٢٥٩.

(٢) سورة فصلت، الآية (٤٨).

(٣) الفوائد والقواعد ص٢٦٧- ٢٦٨، وشرح اللمع ١/ ٤٣٧- ٤٣٨.

(٤) البرهان ٣/ ١٦٤.

(٥) سورة البقرة، الآية (١٠٢).

(٦) سورة البقرة، الآية (١٣).

(٧) انظر المغني ٢/ ٧٠٣.

(٨) سورة القصص، الآية (٦٢).

(٩) سورة الجاثية، الآية (٢٤).

وقد فصّل الثمانيني الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فقال: «(حسبت) لا تستعمل إلا للشك، ولابد لها من مفعولين نحو: (حسبت زيدًا خارجًا).

(خلتُ) الظاهر فيها أن تكون بمعنى (الشكّ)، وتتعدّى إلى مفعولين، نحو: (خلتَ أباك خارجًا)، وقد استعلموا (خلْتُ) بمعنى (عرفت)، فتعدت إلى مفعول واحد، قالوا: (خِلْتُ السحابةَ).

(ظننت) تستعمل على ثلاثة أقسام: أحدها: أن تكون بمعنى التهمة فتتعدّى إلى مفعول واحد تقول: (ظننتُ زيدًا) أي: اتهمت زيدًا. قال سيبويه: «وعلى هذا قيل: (ظنين) أي متهم»[(١)].

وفي التنزيل: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[(٢)].

والقسم الثاني: أن تكون بمعنى (تيَقَّنْتُ) فتتعدّى إلى مفعولين، تقول: (ظننت زيدًا قائمًا)، أي: تيقنت ذلك فلا يجوز فيه الاقتصار على مفعول دون المفعول الثاني، وفي التنزيل: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ﴾[(٣)].

والقسم الثالث: أن تكون بمعنى الشكّ، نحو: (ظننتُ زيدًا قائمًا).

(علمت) تستعمل على ضربين: أحدهما: أن تكون بمعنى: (عرفت) فتتعدى إلى مفعول واحد، وفي التنزيل: ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾[(٤)]، ومعناه: لا تعرفونهم، الله يعرفهم، وقال

---

(١) الكتاب ١/ ١٢٦.

(٢) سورة التكوير الآية (٢١)، قال ابن خالويه: تقرأ بالضاد والظاء، فوجه الضاد يراد به: ما هو بخيل، ووجه الظاء يراد به: ما هو بمتهم. الحجة في القراءات السبع (ص٣٦٤)، وانظر: تفسير الكشاف للزمخشري ٤/ ٧١٣.

(٣) سورة البقرة، الآية (٤٦).

(٤) سورة الأنفال، الآية (٦٠).

عز وجل: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾[١]، أي: عرفتم الذين.

والقسم الثاني: أن تكون عبارة عن العلم الذي يتعدّى إلى مفعولين، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾[٢].

(رأيت) فتستعمل على ضروب[٣]: تقول: (رأيت زيدًا) أي: أبصرتُه، فيتعدى إلى مفعول واحد. وتقول: (رأيت زيدًا) بمعنى: ضربتُ رِئةَ زيدٍ فحذفت المضاف. وتكون (رأيت) بمعنى (اعتقدت)، فيتعدى إلى مفعول واحد، تقول: (رأيت رَأيَ مالكٍ)، أي: اعتقدتُ، وبمعنى (علِمت) فيتعدى إلى مفعولين، تقول: (رأيتُ زيدًا منطلقًا)، أي: علِمْتُ زيدًا مُنطلقًا، فيكون العلم قد تجدد بانطلاقه. وبمعنى (ظننت) فيتعدى إلى مفعولين، لا يجوز الاقتصار على أحدهما، نقول: (رأيت زيدًا خارجًا)، أي ظننته خارجًا، فـ(زيد) متيقن، والشك إنما اعترض في خروجه، وفي التنزيل: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾[٤]، فرؤية الكفار ظن، ورؤيتنا نحن المؤمنين علم، وفي هذا ذم للمشركين.

(وجدت) ولها خمسة معانٍ: الغضب تقول: (وجدت على الرجل)، وهذا لازم، وبمعنى الحزن، تقول: (وجدتُ بالحزن وجدا)، أي ازداد حزني وهو لازم، وبمعنى (استغنيت) نحو قوله تعالى: ﴿مِّن وُجْدِكُمْ﴾[٥]، وهو لازم أي من سعتكم، وبمعنى (أصبت)، نحو: (وجدت الدابة) وهو متعدٍ لواحد، وبمعنى (علمت) وهو متعدٍ مفعولين نحو قول الشاعر:

---

(١) سورة البقرة، الآية (٦٥) انظر: تفسير الجلالين ١/ ١٠.

(٢) سورة الممتحنة، الآية (١٠).

(٣) ذكر لها خمسة ضروب هي: الإبصار، والضربُ على الرئة، والاعتقاد، والعلم، والظن. انظر: الكتاب ٢/ ٣٩٠، والمقتضب ٣/ ١٢١، ١٢٢، وشرح المفصل ٧/ ٨١.

(٤) سورة المعارج، الآيتين (٦، ٧).

(٥) سورة الطلاق، الآية (٦).

وَجَـــدْتُ الله أكـــبرَ كـــلّ شيءٍ مُحافظـــةً وأكثَـــرَهُ جُنُـــودًا[١]

(زعم) تأتي بمعنى الظن أو العلم فتقول: (زعمت زيدًا قائمًا)[٢].

وتحدث الثمانيني أن قومًا زادوا (توهم) حملًا على (حسب وظن) وكذلك (تصوّر)، وهذا لا يمنعه القياس[٣]، وأضاف أيضًا أن قوما زادوا (هبّ) وجعلوها بمعنى (ظُنَّ)، إلا أنهم لا يستعملون منه إلا الأمر، تقول: (هَبْ زيدًا عالمًا) أي: ظُنّ زيدًا عالمًا، ويقولون: (هبِ الأميرَ عاتبًا وكلِّمْهُ)، أي: ظُنَّ الأميرَ عاتبًا وكلِّمهُ[٤].

وتحدث الثمانيني عن المفعولين وأجاز تقديم الثاني على الأول، إذا لم يوقع في الكلام لبسًا، نحو: (ظننت قائمًا زيدًا)، و(علمت منطلقًا عمرًا)، و(حسبت بالباب أخاك)، و(خلت في المسجد الصلاة)، و(علمت أبوه منطلق زيدًا)[٥].

وأضاف: «أما إن كانا معرفتين لم يجز أن يتقدم الثاني على الأول؛ لئلا يصير المتيقن مشكوكًا فيه، والمشكوك فيه متيقنًا»[٦].

وتحدث عن موقع هذه الأفعال وعملها، فقال: «وهذه الأفعال لا تخلو أن تكون قبل المبتدأ وخبره، أو بينهما، أو متأخرة عنهما. فإن وقعت قبلهما وجب أن تنصبهما؛ لأن العلم والشك لما تقدما قويا فلم يجز أن يلغيا. وإن وقوع الشيء أولًا هو وقوعه في أعلى مراتبه، ويدل

---

(١) من الوافر لخداش بن زهير كما في الشواهد الكبرى للعيني ٢/ ٣٧١، وشواهد القطر ص٢٠، وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٩٧، وابن عقيل ١/ ٣٥٤، والأشموني ١/ ١٥٥.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٧٠- ٢٧٣، وشرح اللمع ١/ ٤٤١- ٤٤٤.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٢/ ٦٥٨، وشرح الألفية للأشموني ٢/ ١٩.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٧٣، ومغني اللبيب ٢/ ٦٥٨، وشرح التصريح ١/ ٢٧١.

(٥) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٧٤، وشرح اللمع ١/ ٤٤٤، وانظر المقتضب ٣/ ٩٦.

(٦) الفوائد والقواعد ص٢٧٤، وشرح اللمع ١/ ٤٤٤.

على قوة العناية به نحو: (ظننت زيدا منطلقا)، فإن توسطت هذه الأفعال بين المبتدأ وخبره جاز إعمالها وإلغاؤها، فمثال إعمالها: زيدًا ظننت منطلقًا، ومحمدًا خلت في الدار، وبالباب حسبت عمرًا. ومثال إلغائها: في الدار حسبت محمدٌ، وعندك ظننت زيدٌ. فإذا ارتفع المفعول الأول فالثاني في موضع رفع، وإذا انتصب المفعول الأول فالثاني في موضع نصب.

فمن أعملها متوسطة اعتقد تقديمها في النية، وإنما وسطها في اللفظ توسعًا وتجوزًا. ومن ألغاها اعتقد تأخيرها، وإنما قدمها تجوزًا وتوسعًا قال الشاعر:

أبـالأرَاجِيزِ يَـا ابْـنَ اللـؤمِ تُوْعِـدُنِي وفي الأراجِيزِ خلتُ اللـؤْمُ والخَـوَرُ[(١)]

وأيد الثمانيني إعمالها[(٢)]. وأضاف: «إن تأخرت هذه الأفعال اختير فيها الإلغاء وترك الإعمال، وجاز الإعمال، تقول: (محمدٌ في الدار حَسِبْتُ)، و(زيدٌ منطلقٌ ظننتُ)، ويجوز (إياك منطلقًا علمتُ)، و (زيدًا عندك حسبتُ).

فمن ألغاها قال: الكلام قد مضى على اليقين، وإنما اعترض الشكّ في آخره، فلا أزيل يقينًا بشك، وصار تعلقها بالجملة المتقدمة كتعلق الظرف. وإذا قال: (عمروٌ خارجٌ علمت) فتقديره: عمرو خارج في علمي.

ومن أعملها اعتقد تقديمها في المعنى، وإنما أخّرها مجازًا وتوسعًا»[(٣)].

ومن الملاحظ مما سبق أن هذه الأفعال لو تقدمت وجب إعمالها أما إذا توسطت جاز

---

(١) البيت من البسيط للعين المنقري واسمه: منازل بن زمعة من بني منقر من كلمة له يهجو رؤبة بن العجاج، والشاهد في سيبويه ١/ ١١٩، والخزانة ١/ ٢٧٥، والتصريح ١/ ٢٥٣، وشرح المفصل ٧/ ٨٤.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٧٥- ٢٧٦، وشرح اللمع ١/ ٤٤٥، وانظر الكتاب ١/ ١١٩، وشرح المفصل ٧/ ٨٤، وشرح الأشموني ٢/ ٢٣.

(٣) الفوائد والقواعد ص٢٧٦، وشرح اللمع ١/ ٤٤٦.

الوجهان الإعمال والإلغاء والإعمال أقوى، أما إذا تأخرت فالإلغاء أقوى، وفي ذلك قال سيبويه: «كلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى»[١]، وهذا ما اختاره الثمانيني وقال: «وقد يجوز أن تقع (أنّ) بعد هذه الأفعال فتسدّ مسدّ مفعوليها، تقول: (ظننتُ أنكَ مُحْسنٌ) و(ظننتُ أنكَ عفيفٌ)[٢]؛ لأنها لما اقتضت اسمًا وخبرًا طال الكلامُ، فأغنى طولُ الكلام عن ذكر المفعول الثاني.

وكان الأخفش يقول[٣]: إن (أنّ) واسمها وخبرها في تأويل مصدر، فإذن لابد من المفعول الثاني إما في اللفظ أو في التقدير، فإذا قال: (ظننت أنكَ خارجٌ) فهذا عنده مفعول أول، والثاني محذوف تقديره: ظننت خروجك واقعًا»[٤].

وتحدث عن دخول (أن) بعد أفعال اليقين، وقال: «إنها مخففة من الثقيلة، ولا يخلو أن يليها اسم أو فعل.

فإن وليها اسم لم يحتج إلى عوض، تقول: (علمت أنْ زيدٌ منطلقٌ)، قال الأعشى:

في فِتْيَـةٍ كسُـيوفِ الهِنْـدِ قَـدْ عَلِمـوا أنْ هالِكٌ كـلّ مَـنْ يَحْفـى ويَنْتَعِـلُ[٥]

وكان بعض النحويين يعمل هذه في الاسم الظاهر، ويقول: هي مشبهة بالفعل فيجب أن تعمل تامة وناقصة، كما أن الفعل يعمل تامًا وناقصًا، فيجيز: (قد علمتُ أن زيدًا قائمٌ)، كما

---

(١) الكتاب ١/ ١١٩.

(٢) حكم همزة (أن) الفتح، فإن اقترن خبرها باللام كُسرت، ينظر: الكتاب ٣/ ١٤٦، ١٤٨.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٨٥، همع الهوامع ١/ ١٥٢، وينظر: منهج الأخفش ص٣٠٠، ٤٢٤.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٧٧، وشرح اللمع ١/ ٤٤٦.

(٥) البيت من البسيط للأعشى، ديوانه ص٥٩ هو من شواهد سيبويه ٢/ ١٣٧، ٣/ ٧٤، ١٦٤، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٢، والخزانة ١١/ ٣٥٣، والخصائص ٢/ ٤٤١، وشرح المفصل ٨/ ٧٤.

يقول في الفعل: (لَمْ يَكُ زيدٌ قائمًا)»[١].

وقد مثل في ذلك بالشاهد:

* كَـــأَنْ وريــدَيْه رشـــاءُ خُــلْــبِ *

في إعمال (أن) مخففة كإعمالها مشدّدة[٢]، وقال المبرد: «لو نصبت بها وهي مخففة لجاز»[٣].

وأكثر النحويين يقول: الفعل أصل فهو أقوى من الحرف، فلقوته جاز أن يعمل تامًا وناقصًا، والحرف لضعفه وجب أن يعمل تامًا، فإذا نقص عن اللفظ الذي أشبه به الفعل وجب أن لا يعمل ليكون ذلك مزية بين الأصل والفرع، وبين المشبّه والمشبّه به، والثمانيني مع رأي الأكثرية[٤]. وهو رأي البصريين، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه لا يجوز إعمال (أن) الخفيفة النصب في الاسم بعدها، واحتجوا بأنه قد زالت المشابهة بينها وبين الفعل بنقص لفظها[٥].

وأضاف: جعلوا تخفيفها أمارة لعملها في المضمر، فإذا خففوها حذفوا ورفعوا الاسم الذي بعدها بالابتداء، وما بعده خبره، والجملة خبر (أنْ) فيقولون: (علمت أنْ زيدٌ خارجٌ) تقديره: (علمت أنهُ زيدٌ خارجٌ)، فإن كان قد جرى ذكر شيء كان هذا الضمير راجعًا إليه، وإن لم يجرِ ذكر شيء كان هذا ضميرَ الشأنِ والحديثِ.

ولابدّ لـ(أنْ) هذه من اسم؛ لأنها تطلبه من وجهين:

أحدهما: من حيث يطلب العاملُ المعمولَ.

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٧٩، وشرح اللمع ١/ ٤٤٧-٤٤٨.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ١٦٤.

(٣) المقتضب ٢/ ٣٦١.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٧٩، وشرح اللمع ١/ ٤٤٨.

(٥) انظر المسألة في: الإنصاف ١/ ٢٠٤، ٢٠٥، والمقتضب ٣/ ٨٢٧، وشرح المفصل ٨/ ٧٤، والمغني ١/ ٣١.

والثاني: من يحث يطلب الموصولُ صلته؛ لأن اسمها وخبرها صلة لها وتمام، فإن خففتها وحذفت اسمها وأوليتها الفعل، فقد أجحفت بها، فلابد لها من عوض يكون بينها وبين الفعل، ويكون جبرانًا لها من الإجحاف.

والعوض هو (لا، أو لن، أو قد، أو السين، أو سوف). وفي التنزيل: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[(١)]، تقديره: علم أنه سيكون منكم، خففها وحذف الاسم، وأولاها الفعل وهو لا يجوز أن يليها فوقع (السين) بينهما عوضًا، وقال عز وجل: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[(٢)]، تقديره: أنه لا يرجع، فلما خففها، وحذف اسمها وأولاها الفعل أدخل (لا) عوضًا لها[(٣)].

وتحدث الثمانيني عن دخول القول في الباب وبيّن أن للعرب فيه أربعة مذاهب:

١- أفصحها ألا يعمل القول في الجملة التي بعده في اللفظ، وهي في التقدير في موضع نصب به، نحو قولك: (قال زيدٌ: عمروٌ منطلقٌ)، و(قلت: خرج أبوك).

٢- والمذهب الثاني: أن يعمل القول عمل الظن إذا كان معه استفهام وتاءُ الخطاب، نحو قولك: (أتقولُ: زيدًا قائمًا)؛ لأن الإنسان يستفهم عن ظنه، وتقول: (متى تقول أباك خارجًا)، و(أَأَنْتَ تقولُ عبد الله سائرًا). قال الشاعر:

أمّا الرحيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتى تقولُ الدّارَ تَجْمَعُنا[(٤)]

---

(١) سورة المزمل، الآية (٢٠).

(٢) سورة طه، الآية (٨٩).

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٧٩، ٢٨٠، وشرح اللمع ١/ ٤٤٨، ٤٤٩، وانظر شرح الجمل للزجاجي ٢/ ٣٥٠.

(٤) من الكامل هو عمر بن أبي ربيعة، الديوان ٣/ ٣٩، والكتاب ١/ ١٢٣، والمقتضب ٢/ ٣٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٧٨، والخزانة ٢/ ٤٣٩.

وهذا هو مذهب سيبويه؛ حيث قال: «(تقول) في الاستفهام، شبهوها بـ(تظن)، ولم يجعلوها كـ(يظن)، و(ظن) في الاستفهام»[(١)].

وبيّن ابن عقيل أن إجراء القول مجرى الظن بشروط ذكرها عامة النحويين، وهي: أن يكون مضارعا، وللمخاطب، ومسبوقا باستفهام، وألا يفصل بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولا جار ومجرور ولا معمول الفعل، ومثال ما اجتمعت فيه الشروط (أتقول عمرًا منطلقا)، وبين أنه إذا اجتمعت الشروط جاز نصب المبتدأ والخبر مفعولين وجاز رفعهما على الحكاية، نحو: (أتقول زيدًا منطلقا)، أو (أتقول زيد منطلقٌ)[(٢)].

٣- والمذهب الثالث: أن يعمل القول إذا اقترن به استفهام سواء كان لمخاطب أو غائب، نحو قولك: (أيقولُ زيدٌ عبد الله مُحسنًا)، وهذا رديء؛ لأنك تستفهم المخاطب عن ظن الغائب، والإنسان لا يعلم اعتقاد غيره.

٤- والمذهب الرابع: هو لغة (سُلَيْم) يعملون (القول) على جميع متصرفاته نحو قولك: (قلتُ زيدًا منطلقًا)، و(قال عبدُ الله أباك مُحسنًا)[(٣)].

وهذه اللغة ربما أدّت إلى الخطأ، وعلى هذه اللغة يقرؤون: (فلَا يحْزُنكَ قولُهُم أنَّا نعلَمُ ما يُسرُّون وما يُعلنونَ)[(٤)]، قال بعض العلماء هذا لحنٌ، ولا تجوز الصلاة به لأنه جعل النبي ﷺ

---

(١) الكتاب ١/ ١٢٢.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٥٨- ٦١.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١/ ١٢٤: وزعم أبو الخطاب- وسألته عنه غير مرة- أن أناسًا من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سُليم، يجعلون باب (قلت) أجمع مثل (ظننتُ). وانظر شرح ابن عقيل ٢/ ٦١- ٦٢، وانظر روح المعاني ٢٣/ ٥٢- ٥٣.

(٤) سورة يس، الآية (٧٦)، (إنا) بكسر الهمزة قراءة الجمهور، وفتح الهمزة لحْنٌ يفسد به المعنى. انظر: معجم القراءات ٧/ ٥٢٢.

يحزنه قولُهم أن الله يعلمُ سرهم وعلانيتهم[١].

وقد رد الزمخشري على من قال ببطلان صلاة من قرأ (أنا نعلم) بالفتح أو بكفره إن اعتقد ما يعطيه من المعنى، وخرج هذه القراءة على وجهين؛ أحدهما: أن يكون على حذف لام التعليل، وهو كثير في القرآن وفي الشعر وفي كل كلام، وقياس مطرد، وهذا معناه ومعنى الكسر سواء، والثاني أن يكون بدلًا من قولهم[٢].

ثم ذكر الثمانيني الفعل المتعدى لثلاثة مفعولِين، وبين أنه منقول من باب ظن وأخواتها؛ لأن الفعل فيها يتعدى لاثنين، وإن نقلته بالهمزة أو التضعيف صار يتعدى لثلاثة، وكان الأخفش يُجيز النقل في جميع أفعال العلم والظن قياسًا. والمتفق عليه المسموع هُنّ أربعة أفعال؛ ثلاثة منها نقلت بالهمزة، وواحد نقل بتضعيف العين[٣].

فالمنقول بالهمزة: (أعلَمتُ، وأرَيْتُ، وأنْبَأْتُ)، والمنقول بالتضعيف: (نبَّأتُ).

ولكن الثمانيني جعلها أكثر، وهي عنده (أرَيْتُ، وأعلمْتُ، وأخبرْتُ، وخبّرتُ، وأنبأت) فهذه منقولة من السبعة المتقدمة، نقلت بالهمزة منها أربعة وهي: (أعلمتُ، وأريْتُ، وأخبرتُ، وأنْبأتُ).

ونقلت ثلاثة منها بتشديد العينِ، وهي: (خبّرت، وحدّثت، ونبّأْتُ)، فتعدت بعد النقل إلى ثلاثة مفعولِين[٤].

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٨٢- ٢٨٣، وشرح اللمع ١/ ٤٥١- ٤٥٢، وانظر شرح المفصل ٧/ ٧٩، وشرح الأشموني ١/ ١٦٥.

(٢) الكشاف ٤/ ٢٨.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٨٣، وشرح اللمع ١/ ٤٥٣، وانظر هذه المسألة في الكتاب ١/ ٤١، وشرح المفصل ٧/ ٦٦، وهمع الهوامع ١/ ١٥٩، وتسهيل الفوائد ص٧٤.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٨١- ٢٨٢، وشرح اللمع ١/ ٤٥٠- ٤٥١.

وبيّن أن النحاة اختلفوا في مسألة الاقتصار على المفعول الأول في هذا الباب أولا، فأجاز قوم الاقتصار فيه على المفعول الأول وإسقاط ما بعده، وأبى ذلك قوم[(١)].

وأجمعوا على أنه لا يجوز الاقتصار على الثاني؛ لأن المفعول الثاني مبتدأ في الأصل، والثالث خبره.

ويجوز أن يقع موقع الثالث الجُمَلُ والظُروف وحُروف الجر بدل المفرد كما وقعت في خبر المبتدأ.

ويجوز أنْ تتقدم المنصوباتُ على الفاعل كما يجوز تقديم المفعول على الفاعل[(٢)].

وأضاف الثمانيني: أنه يجوز تعليق أفعال الشك واليقين عن العمل في اللفظ، وإن كانت عاملة في المعنى. تقول: (علِمْتُ لزيْدٌ منطلقٌ) و(ظننت لعبدُ الله محسنٌ)، إلا (نبّأتُ وأنبأتُ)، فإنه لا يجوز تعليقهما، فلا يجوز الإلغاء في الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفعولِينَ؛ لأنها ليست مما يدخل على المبتدأ وخبره، ألا ترى أنك إذا قلت (أعلمتُ زيدًا عمرًا خارجًا) ونحَّيْتَ الفعلَ والفاعلَ لم يجز أن تقول: (زيْدٌ عمروٌ خارجٌ)؛ لأن الجملة ليس فيها ضمير يعلقها بـ(زيد) فتجعلها خبرًا عنه[(٣)].

وبيّن الثمانيني في (ظن) أن النحاة أجازوا (ظننتُهُ زيدًا خارجًا)، و(ظننتُهُ زيدٌ خارجٌ)، فمن قال: (ظننته زيدا خارجًا)، فالهاء تحتمل ثلاثة أوجه:

١- أحدها: أن تكون كناية عن المصدر، كأنك أردت: ظننت الظن، وعلمت العلمَ، فأضمرت

---

(١) الذين أجازوا: المبرد وأبو بكر وابن كيسان وابن مالك. انظر: المقتضب ٣/ ٢٢، وتسهيل الفوائد ص٧٤، والتصريح ١/ ٢٦٥، والذين منعوا هم: سيبويه وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف. انظر الكتاب ٣/ ٣٥٥، والتصريح ١/ ٢٦٥.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٨٤، وشرح اللمع ١/ ٤٥٣- ٤٥٤.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٣٤، وشرح اللمع ١/ ٤٥٤.

المصدر، فأضرب عن المصدر؛ لأن الفعل إذا ذكر كان المصدر معه؛ إذ كان مشتقًا من حروفه.

٢- ويحتمل أن تكون الهاءُ ظرفًا من المكان، والفعل يدل عليها؛ لأن الفعل لا يقعُ إلا في مكان.

٣- ويحتمل أن تكون الهاء ظرفًا من الزمان، وأضمرته؛ لأن الفعل قد دل عليه؛ لأن الفعل لا يقع إلا في زمان.

فإن قلت: (ظننتهُ زيدٌ منطلقٌ) و(علمتهُ عمرٌو خارجٌ) فالهاء ضمير الشأن والحديث إذا ذكرتها، فإن أردت القصة أنثت الضمير، وكان الضمير في موضع نصب؛ لأنه المفعول الأول، والجملة بعده في موضع المفعول الثاني، وجاز أن يقع ضمير الشأن والقصة؛ لأنه يدخل على المبتدأ وخبره، وهذا الضمير لا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤكد، والجملة التي بعده مفسرة لمعناه، والجملة في هذا الضمير بعينه، والذي يدلك على أن الجملة وإن كانت خبرًا عن هذا الضمير أنها مفسرة له وهي بعينه، خلوها من ضمير يرجع إلى الأول منها[(١)].

وختم كلامه في هذا الباب بأنه لا يجوز أن يكون فعلٌ يتعدى إلى أكثر من ثلاثة مفعولين. فلو قلت: (أعلمتُ زيدًا عمرًا محسنًا يوم الجمعة)، وجعلت (يوم الجمعة) مفعولًا على سعة الكلام لم يجز؛ لأنه ليس في الكلام ما يتعدى إلى أربعة مفعولين فيكون هذا مشبهًا بها، فإذا بطل ذلك نصبته على الظرف على كل وجه.

وإذا كان الفعل قد تعدى إلى مصدره لم يجز أن يتعدى إلى مصدر فعل آخر.

فإن قلت: (أعلمَ الله إعلامًا العلمَ اليقينَ)، فلا يجوز أن يكون (العلم) منصوبًا بـ(أعْلَمَ)؛ هذه لأنه قد تعدى إلى مصدر نفسه وهو (إعلامًا)، ولكن ينتصب بفعلٍ- آخر- تقديرُه: فعلِمَ العِلْمَ اليقين[(٢)].

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٨٦، وشرح اللمع ١/ ٤٥٥- ٤٥٦.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٨٧- ٢٨٨، وشرح اللمع ١/ ٤٥٧.

وأضاف الشانيني: «أما قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾[١]، فـ(نباتًا) يحتمل نصبُه وجهين:

أحدهما: أن ينتصب بـ(أَنْبَتَ) لأنه قد وقع موقع (الإنبات) الذي هو مصدر (أَنْبَتَ).

والثاني: أن تضمر له فعلًا دل عليه (أَنْبَتَ)، وتقديره: (واللهُ أَنْبتكُم فنبَتُّمْ نباتًا)»[٢].

---

(١) سورة نوح، الآية (١٧).

(٢) الفوائد والقواعد ص٢٨٨، وشرح اللمع ١/ ٤٥٧- ٤٥٨.

* الظرف (المفعول فيه):

قال الثمانيني في حد الظرف: «إنه كل اسم من أسماء الزمان، والمكان يُراد فيه معنى (في)، وليست موجودة في لفظه، نحو قولك: (قمت اليومَ) و(جلستُ مكانَكَ)، وتريد: قمتُ في اليوم، وجلستُ في مكانِكَ»[(١)].

وبيّن الثمانيني أن الظرف دائمًا منصوب فقال: «واحتمل هذا المنصوب أمرين:

أحدهما: ألّا تكون (في) مقدرة معه، فيكون الفعل واقعًا به كوقوع الضرب بزيد إذا قلت: (ضربت زيدًا)، وهذا يكون مقبولًا على سعة الكلام ومجازه.

والوجه الثاني: أن تكون (في) مقدرة معه من طريق المعنى، فيكون الفعل قد حل فيه، وصار الاسم مستقرًا للفعل»[(٢)].

وذكر الثمانيني أن النحاة سموا الظرف بأسماء عديدة، فقال: إن الفراء يسمي هذه الأشياء (مَحالٌّ)[(٣)]؛ لحلول الأفعال فيها، والكسائي يسميها (أوصافًا)[(٤)]؛ لأنها تكون أوصافًا للنكراتِ، والخليلُ يسميها ظروفًا[(٥)].

ومن خلال ما سبق يتضح أن الثمانيني وافق الخليل وسيبويه في تسميتها بالظروف. وسميت ظروفا؛ لأنه يحسن دخول (في) عليه، وإن لم يحسن دخول (في) لا تكون ظرفًا نحو: (قُمتُ يوم الجمعةِ، وقمتُ في يوم الجمعة)، فهذا يسمّى ظرفًا؛ لأن (في) حسن دخولها عليه.

---

(١) الفوائد والقواعد ص٢٨٩، وشرح اللمع ١/ ٤٥٩، وانظر شرح الأشموني ١/ ٢١٧.

(٢) الفوائد والقواعد ص٢٩٠، وشرح اللمع ١/ ٤٥٩.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٨، ١١٩.

(٤) انظر: حاشية الصبان ٢/ ١٢٦.

(٥) انظر الكتاب ١/ ٢١٦. وانظر: الفوائد والقواعد ص٢٩٠، وشرح اللمع ١/ ٤٦٠.

ولا يجوز أن تقول: (يومَ الجمعةِ مُباركٌ) فتنصبه على الظرف؛ لأنه لا يحسن أن تقول: (في يوم الجمعة مباركٌ)؛ لأنه لا معنى لذلك يُعقل، ولكن تقول: (يومُ الجمعة مباركٌ) فيرتفع (يوم) بالابتداء و(مباركٌ) خبره[(١)].

وبيّن الثمانيني أن جميع أسماء الزمان في المؤنث والمذكر، والواحد والتثنية والجمع يجوز أن يكون ظرفًا فقال: «تقول: (قمتُ الليلةَ، وسرتُ ا ليومَ، وقعدتُ أحوالًا، وسافرتُ أعوامًا، وزرتُكَ يومين، وسرتُ شهرَيْن، وقصدتُكَ حولَيْن)»[(٢)].

وبيّن أن الظرف قد يكون مبهمًا، وقد يكون مختصًا، فكل ما كان جوابا لـ(كم) فهو مبهم والعمل في جميعه، تقول كم سرت؟ فيقول القائل عشرين فرسخًا، أو ثلاثين يومًا، فالسير قد وقع في العشرين، وفي الثلاثين جميعها، أما إن كان جوابًا لـ(متى) فلابد أن يكون مخصوصًا، ولابد أن يكون العمل في بعضه تقول: متى قدمت؟ فيقول المجيب: يوم الجمعة، أو اليوم الذي قدم فيه زيد، وإذا كان الظرف مخصوصًا فالعمل في بعضه[(٣)].

وقال الثمانيني: «إن الزمان قد يكون مفعولًا به؛ لأنه كزيد وعمرو، تقول: أحببت يومَ الجمعة، كما تقول: أحببت زيدًا، وعظَّمْت يوم الجمعة، كما تقول عظَّمْتُ النبي ﷺ، والتعظيم والحب وقعًا بيوم الجمعة لا فيه، كما وقعا بزيد والنبي لا فيه، وتقول: ذممت يوم الأحد، كما تقول: ذممت زيدًا، فالذم وقع باليوم كما وقع بزيد.

فإن قلت أحببت زيدًا يوم الجمعة، كان (زيد) مفعولًا لوقوع المحبة به، فإن أردت (في) مع (يوم الجمعة)، أي: في يوم الجمعة كان (اليوم) ظرفًا لوقوع المحبة فيه، وإن لم تقدر (في) معه

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٩٠، وشرح اللمع ١/ ٤٦٠.

(٢) الفوائد والقواعد ص٢٩١، وشرح اللمع ١/ ٤٦٢، وانظر الأشموني ٢/ ١٥٤، وشرح المفصل ٢/ ٤١.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٩٢، وشرح اللمع ١/ ٤٦٢.

كانت المحبة واقعة به كوقوعها بـ(زيد) وكان مفعولا على المجاز وسعة الكلام»[١].

ونلاحظ من كلام الثمانيني أنك لو قدرت (في) أردت الظرف، أما إن لم تقدر (في) كان مفعولًا على المجاز وسعة الكلام.

وذكر أن ظرف المكان له ثلاثة أقسام؛ قسم مبهم، ليس له أقطار تحصره، ولا نهايات تحيط به، كالجهات الست التي تحيط بالجسم، نحو: (خلف، وقدام، وفوق، وتحت، ويمين، وشمال)، وهذا القسم يقتضيه الفعل ويعمل في جميعها، والأفعال لازمة ومتعدية تعمل فيها نحو: (قمت أمامك)، تريد: قمت في أمامك، وإن كانت (في) مقدره معه سميته ظرفًا، وإن لم تكن مقدرة سميته مفعولًا مجازًا وسعة كأن الفعل وقع به[٢]، وقد تكون هذه الظروف المبهمة مفعولًا به حقيقة نحو: (أحببت قرب الدار)[٣].

وأضاف: «والقسم الثاني هو ما يعرف مقداره، ولا تعرف عينه، وهو (فرسخ وبريد وميل) وهذا يتعدى إليه الفعل، نحو: شيعتك ميلا وسرت بريدا.

والثالث قسم يعرف مقداره وعينه، وله أقطار تحصره، ونهايات تحيط به نحو: (الدار والمسجد وبغداد والكوفة والبصرة)، والفعل المتعدى يتعدى إليه مثل (أحببت الدار)، والفعل الذي لا يتعدى بنفسه تعدى بحرف الجر نحو (ذهبت إلى المسجد)[٤].

ويتضح من كل ما سبق أن كل اسم للزمان صالحٌ للنصب على الظرفية، مبهما كان أو مختصا. والمقصود بالمبهم من الزمان: ما لا حدَّ له يحصره، أي ما دل على زمن غير مقدر؛ معرفةٌ

---

(١) الفوائد والقواعد ص٢٩٣، وشرح اللمع ١/ ٤٦٣.

(٢) انظر: الإيضاح العضدي ١/ ١٨١.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٩٤، وشرح اللمع ١/ ٤٦٤.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٩٤- ٢٩٥، وشرح اللمع ١/ ٤٦٥، وانظر المقتضب ٢/ ٢٧٢.

كان أو نكرة، كـ: (حين وزمان ومدة ووقت والحين والزمان). والمختص منه: ما له نهاية تحصره، أي ما دل على مقدار؛ معرفة كان كاليوم ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان وزمن الشتاء، أو نكرة كيوم وليلة وأسبوع وشهر[١].

وجعل المختص من ظرف الزمان في جواب (متى؟)؛ لأنه سؤال عن زمن بعينه وجعل ظرف الزمان المبهم في جواب (كم؟)؛ لأنه سؤال عن العدة، فيفيد اتصال الحدث في الزمن كلِّه وعدم اختصاصه.

وأما ظرف المكان، فقد اشترط فيه الثمانيني أن يكون مبهما لا مختصا كي يصح نصبه على الظرفية، والمراد هنا بالمختص: ما له صورة وحدود محصورة، نحو: (الدار والمسجد والبلد). وبالمبهم[٢]: ما ليس كذلك، نحو الجهات الست: وهي (أمام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت). وما أشبهها في الشياع: كناحية ومكان وجانب. ونحو المقادير: كفرسخ وبريد. تقول: جلست أمامَك، وناحية المسجد، وسرت فرسخا[٣]. وعلل صلاحية أسماء الزمان المبهمة والمختصة للظرفية، واقتصار ذلك في أسماء المكان على المبهمة. بأن دلالة الفعل على الزمان أقوى من دلالته على المكان؛ لأنه يدل على الزمان دلالة لفظية بصيغته، ودلالة عقلية التزامية وأما المكان فلفظ الفعل لا يدل عليه، وإنما دلالته عليه عقلية فقط. فالزمان في باب الظرف أقوى من المكان[٤].

---

(١) انظر: شرح الكافية ١/ ١٨٤، وحاشية الصبان ٢/ ١٢٨.

(٢) عرفه صاحب (كشف المشكل) بأنه: ما لم يكن له أقطارٌ تحيط به، ولا حدٌّ يحصره. انظر: كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ١/ ٤٦٥، ت د/ هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد بغداد، ط١، سنة١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

(٣) شرح الأشموني ٢/ ١٢٩.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٥- ٣٦، وحاشية الصبان ٢/ ١٣٠، وشرح الكافية ١/ ١٨٥.

واشترط في ظرف المكان المتصرف الذي ينتصب على الظرفية ويكون غير ظرف أيضا أن يكون مبهما في جواب (كَمْ)، كما كان ظرف الزمان المبهم في جوابها. وجعل المكان المختص في جواب (أين)، كما كان الزمان المختص في جواب (متى).

وأشار إلى أن الأصل في أسماء الأماكن المختصة أن يتعدى إليها الفعل بحرف الجر، ولا تنتصب على الظرفية لعدم إبهامها، تقول: (جلست في الدار)، وسرت إلى السوق، وأما المكان المبهم فيتعدى إليه الفعل بنفسه، فتقول: (سرت بريدا)، و(قطعت ميلا)، و(قمت عندَك ويمينَك)[١].

ولعل هذا ما دفع النحاة إلى القول بأن الظرف هو ما تضمن معنى (في) باطراد؛ لأن هناك أفعالا تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان أو مختصا، وهي (دخل) و(سكن) و(نزل). تقول: (دخلت الدارَ)، و(نزلت الخانَ)، و(سكنت الغرفةَ)، وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثية، فحذف حرف الجر، وانتُصب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه تشبيها للمكان المختص بغير المختص[٢]. ولكنه يحفظ ولا يقاس عليه؛ إذ لا يطرد نصبه مع سائر الأفعال، فلا يقال: نمت البيت، ولا قرأت الدار[٣].

---

(١) انظر: كشف المشكل في النحو ١/ ٤٦٦، وتحليل اللفظ وتقويم المعنى ص١٧٦، ١٧٧.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٥.

(٣) انظر: شرح الكافية ١/ ١٨٦، وحاشية الصبان ٢/ ١٢٦.

*** المفعول له :**

وأما المفعول له فاشترط فيه الثمانيني أن يكون مصدرًا دالًا على عذر أو سبب وقوع الفعل، ولا بد أن يكون الفعل الذي يصل إليه مشتقًا من غير لفظه، ويصل إليه بواسطة اللام، تقول: (قمت لإكرامك) فموضع الجار مع المجرور نصب بالفعل الذي قبلهما.

فإن أسقطت اللام وصل الفعل إلى ما كان مجرورًا فنصبه. تقول: (قمت تعظيمَ زيدٍ)، والأصل: لتعظيم زيد. ويقول السائل: (لِمَ قُمتَ؟). وفي التنزيل: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[(١)]، أي: لحذرِ الموت، الناصب هو (يجعلون)، وليس مشتقًا من لفظ الحذر[(٢)].

وقال: «إن كان المفعول له ليس بمضاف كنت بالخيار: إن شئت ذكرت اللام معه فقلت: (قمت للتعظيم)، وإن شئت حذفت اللام فقلت: (قمتُ تعظيمًا)، وكذلك إن كان مضافًا إلى حدث أو جثة إن شئت ذكرت اللام، فقلت: (قمت لابتغاءِ الخير)، وإن شئت أسقطت اللام فقلت: (قمت ابتغاءَ الخير)، وتقول: (قمت لإكرام زيد)، و(قمت إكراما لزيد) وإن حذفت المفعول له ألزمت اللام مكانه، فقلت: (قمت لزيد)، كما قال تعالى: ﴿ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾[(٣)]، وأصله لإكرامِ آدمَ، فلما حذف المفعول له بقيت اللام لتدل عليه، ولا يجوز أن تسقط اللام إذا سقط المفعول له»[(٤)].

وقال الثمانيني: «إن المفعول له يجوز أن يكون معرفة ونكرة، ويجوز أن يكون مفردًا

---

(١) سورة البقرة، الآية (١٩).

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٩٥- ٢٩٦، وشرح اللمع ١/ ٤٦٦، والكتاب ١/ ٣٦٩- ٣٧٠، وشرح المفصل ٢/ ٥٣.

(٣) سورة البقرة، الآية (٣٤).

(٤) الفوائد والقواعد ص٢٩٦، وشرح اللمع ١/ ٣٦٦- ٤٦٧.

ومضافًا، قال حاتم الطائي:

وَأَغْفِـرُ عَـوْرَاءَ الكـريمِ ادِّخَـارَهُ وأَعْرِض عَـنْ شَـتْمِ اللَّئِـيم تكَرُّمَـا[١]

أي: لادخاره، وللتكرم فالأول معرفة وهو مضاف، الثاني نكرة وهو مفرد.

ولك أن تقدم المفعول في هذا الباب على الناصب، فتقول: (لإكرامك قصدت)، وإن شئت: (إكرامك قصدت)»[٢].

ونلاحظ مما سبق أن الثمانيني جعل المفعول له منصوبا على نزع الخافض؛ لأنه على معنى حذف (اللام)، وإنما اختاروا اللام؛ لأن معناها العلة والغرض نحو: (جئتك لتكرمني)، وإنما اشترط فيه أن يكون مصدرًا؛ لأنه علة وسبب لوقوع الفعل وداعٍ له، والداعي إنما يكون حدثًا لا عينا. وأشار النحاة إلى وجوب أن يكون العامل فيه من غير لفظه، نحو قولك: زرتك طمعا في برّك، ولا تقول: أحسنت إليك إحسانا إليك؛ لأنه ينتصب حينئذٍ على المصدرية، والمفعول له علة لوجود الفعل، فلا يجوز أن يكون علة لنفسه، وإنما يتوصل به إلى غيره[٣]. وجعل هذه المصادر عذرا لوقوع الفعل؛ لأنه في جواب (لِـمَ كان؟).

ويفهم من النص السابق أن المفعول له له جانب دلالي مهم، وهو البيان عن المبهم، فهو يفسّر ما انبهم من الأسباب والعلل؛ لأنه جواب (لِـمَ كان؟) والحق أن الشروط التي اشترطها الثمانيني في المفعول له هي التي تمييزه عما أشبهته من المصادر. فقد رأينا كيف ميزته عما ينتصب من المصادر على المفعول المطلق. وكذلك تميزه عما ورد من المصادر أحوالا، كقولك: (قتلته

---

(١) البيت من الطويل لحاتم الطائي، ديوانه ص٢٢، وسيبويه ١/ ٣٦٨، وشرح المفصل ٢:٥٤، والتصريح ١/ ٣٩٢، وشواهد السيوطي ص٣٢٢.

(٢) الفوائد والقواعد ص٢٩٧، وشرح اللمع ١/ ٤٦٧.

(٣) انظر: شرح المفصل ٢/ ٥٢، ٥٣، وحاشية الصبان ٢/ ١٢٢، ١٢٣.

صبرا)، و(لقيته فُجاءةً ومُفاجأةً)، وذلك أن المفعول له في جواب (لِـمَه؟) والحال في جواب (كيف لقيته؟)[١]؛ لأنه سؤال عما انبهم من الأحوال. ويؤكد الثمانيني على الفرق بينهما فيُجيز أن يقع المصدر في باب المفعول له معرفة ونكرة؛ لأنه ليس بحالٍ فيحتاج فيه إلى لزوم النكرة فقال سيبويه: «وحسُن فيه الألف واللام لأنه ليس بحالٍ فيكون في موضع (فاعل) حالًا»[٢].

وبقى أن أشير إلى أن بعض النحاة اشترطوا فيما يؤدي هذه الوظيفة أن يكون مصدرا قلبيا من أفعال النفس الباطنة، نحو: (جاء زيدٌ خوفا، ورغبة). فلا يكون من أفعال الجوارح الظاهرة، نحو: (جاء زيد قتالا للكفار، وقراءةً للعلم). والظاهر أنه شرط مختلف عليه[٣]، فلقد حكاه الرضى، ونقضه بجواز نحو: (جئتك إصلاحا لأمرك)، و(ضربته تأديبا)، اتفاقًا[٤].

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٢.

(٢) الكتاب ١/ ٣٧٠.

(٣) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/ ٩٨، ٩٩.

(٤) انظر: شرح الكافية ١/ ١٩٤، وانظر: في اشتراطهم كون المفعول له قلبيا، للدكتور جميل الملائكة ص١٢٣-١٣٢، بحث بمجلة المجمع العلمي العراقي، ج٤، مج ٣٥، محرم سنة ١٤٠٥هـ، تشرين الأول، سنة ١٩٨٤م.

*** المفعول معه :**

وإنما سمى مفعولًا معه لمجيئه تاليا لواو بمعنى (مع) بعد فعلٍ متقدّم، قال الثمانيني: «وهو كل ما فعلت معه فعلًا. واعلم أن الفعل في هذا الباب لابد أن يكون لازمًا للفاعل غير متعد إلى مفعول، فإذا أردت تعديته إلى المفعول أوصلته بـ(مع)، فقلت: مع زيد؛ لأن (مع) هي للجمع بين الشيئين، وإدخال الاسم الذي بعدها وضمه إلى الاسم الذي قبلها في الحكم الذي دخل فيه، فالاسم الذي بعدها مجرور في اللفظ بإضافتها إليه، وهو مرفوع من طريق المعنى بالقيام الذي أسندته إليه[(١)]. مثل: (ذهب زيد مع عمرو)، فعمرو مرفوع من طريق المعنى وإن كان مجرورًا في اللفظ، و(مع) منصوبة بالفعل الذي قبلها نصب الظروف.

فهذا هو الأصل ثم توسعت العرب فحذفت (مع) من اللفظ وأقامت ما كان مضافًا إليه مقامها فانتصب انتصابها، فجاء اللفظ: (قمت زيدًا)، و(ذهب زيد عمرًا)، إلا أن هذا الفعل لا يتعدى إلى مفعول، فلما ضعف أن يتعدى إلى المفعول طلبوا حرفًا ينوب عن (مع) في الاشتراك والاجتماع فلم يجدوا إلا (الواو)؛ لأنها تشرك ما بعدها وتضمه إلى ما قبلها في حكمه، وتقوى الفعل الذي قبلها وتوصله إلى ما بعدها، فقلت: (قمت وزيدًا)، و(استوى الماءُ والخشبةَ)، و(ذهب زيد وعمرًا)»[(٢)].

ونلاحظ من خلال ما سبق أن الثمانيني أخذ برأي سيبويه الذي رأى أن العامل في المفعول معه هو الفعل الذي قبله بتوسط الواو[(٣)]، وقد أخذ بهذا الرأي أيضًا أبو علي الفارسي[(٤)]، وهنا يخالف البحث ما ذهب إليه د/ فتحي حسانين حيث رأى أن سيبويه قال:

---

(١) قال ابن هشام: (وتستعمل (مع) مضافة فتكون ظرفًا). المغني ١/ ٣٣٣.

(٢) الفوائد والقواعد ص٢٩٧، وشرح اللمع ١/ ٤٦٨.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٤١.

(٤) الإيضاح العضدي ١/ ١٩٤.

«إن انتصاب ما بعد (الواو) بالفعل الذي قبلها وقصر العامل على الفعل دون (الواو)، وهذا ليس صحيحًا. ونسب أن الثمانيني أخذ برأي الفارسي»[(١)].

وقد ذكر ابن الأنباري هذه المسألة ورد على النحاة فيها فقال: ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف نحو: (استوى الماءُ والخشبةَ)، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، وذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل نحو: (ولابس الخشبة)؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما (الواو)، وذهب الأخفش إلى أن ما بعد (الواو) ينتصب بانتصاب (مع) في نحو: (جئت معه).

واحتج الكوفيون بأنه لا يحسن تكرير الفعل، فيقال: (استوى الماء واستوت الخشبة)؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، ولذا فقد خالف الثاني الأول. والذي يدل على أن الفعل لا يعمل، أنه لازم، ولا يجوز للفعل اللازم أن ينصب هذا النوع من الأسماء.

أما البصريون فاحتجوا بأن الفعل غير متعد، ولكنه قوي بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه كما عدي بالهمزة وحرف الجر.

وضعف ابن الأنباري رأي الزجاج وكذلك رأي الأخفش ورأي الكوفيين[(٢)].

إذن السبب في نصب المفعول معه وإعمال الفعل المتقدم في الاسم الواقع بعد (الواو) أنها بمعنى (مع)، فهي تفيد الانضمام والاجتماع، كما أن (الواو) تجمع ما قبلها مع ما بعدها، وتضمه إليه. فأقاموا (الواو) مقام (مع)؛ لأنها أخف في اللفظ، ولم تكن (الواو) اسما يعمل فيه

---

(١) انظر: شرح اللمع حاشية المحقق ١/ ٤٦٨.

(٢) انظر المسألة بالتفصيل في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٢٤٨- ٢٥٠، وشرح المفصل ٢/ ٤٩، وشرح الأشموني ٢/ ٣٩٥، وحاشية الصبان ٢/ ١١٩، وشرح التصريح ١/ ٣٤٤، وشرح الرضى على الكافية ١/ ١٨٠.

الفعل كما عمل في (مع) النصب، فجعلوا الإعراب الذي كان في (مع) في الاسم الذي بعد الواو، وهو النصب، كما تنصب المستثنى بالفعل المتقدم، وإن كان بينهما (إلّا)، وإنما يُذهب (بالواو) إلى معنى (مع) إذا كان فيه معنى غير العطف المحض، والعطف المحض أن توجب لكل واحد من الاسمين الفعل من غير أن يتعلق فعل أحدهما بالآخر كقولك: (قام زيدٌ وعمرو). فإن أردت: ما صنع زيدٌ مع عمرو- على معنى إلى أي شيء انتهيا في ما بينهما من خصومة أو مواصلة أو غير ذلك- جاز أن تنصب[١].

وأضاف الثمانيني أنه لا يجوز أن يتقدم المنصوب في هذا الباب على الناصب؛ لأن الواو حكمها أن لا تتقدم على ما قبلها[٢].

وأضاف أنه لا يجوز أن تقول: (قُمتُ وزيْدٌ)[٣]، فترفع (زيدًا) تعطفه على التاء؛ لأنه لا يعطف الظاهر على المرفوع المضمر حتى يؤكد، فإن لم يؤكد جاز في ضرورة الشعر أن تقول: (قمتُ وزيدٌ)، فأما في الكلام فلا يحسن هذا حتى يؤكد، فإذا أكدت كنت بالخيار؛ إن شئت جعلت الواو عاطفة فقلت: (قمتُ أنا وزيدٌ)، وإن شئت جعلت الواو بمنزلة (مع) فقلت: (قُمتُ أنا وزيدًا)، وقول الشاعر:

فكُونـــوا أنـــتُمُ وبنـــي أبـــيكُم مكـــان الكُلَيتَـــيْن مِـــن الطحـــالِ[٤]

تقديره: كونوا أنتم مع بني أبيكم، فـ(بني) منصوب بـ(كونوا)، ولو رفع بالعطف على الواو- لأنه قد أكّد- لحسُنَ، وأنشد:

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٩٩، وشرح المفصل ٢/ ٤٨- ٤٩.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٩٧، وشرح اللمع ١/ ٤٦٩.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٢٩٨: (لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمر).

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في سيبويه ١/ ٢٨٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٤٢، والأصول ١/ ١٥٥، والتصريح ١/ ٣٤٥.

* فكونـــوا أنتُـمُ وبَـنُو أبيـكُمْ[١] *

كما بيّن الشمانيني أنه لا يجوز أن يحذف الفعل في هذا الباب، ولكنهم قد تجوزوا في إسقاط الفعل في مسألتين: فقالوا: (ما أنت وزيدًا)، فـ(ما) في موضع نصب؛ لأنه خبر (كان) وتقديره: ما تكون مع زيد، ثم حذف (مع) وأقام الواو مقامها فقال: (ما تكون وزيدًا)، فـ(ما) منصوب لأنه خبر (كان)، وفي (يكون) اسمها مضمر، فلما حذف (تكون) مع الضمير المتصل معها أتوا بضمير منفصل ليقوم مقام المتصل فقالوا: (ما أنت وزيدًا). ولو قالوا: (ما أنت وزيدٌ) على أن يجعلوا الواو عاطفة لجاز، فتقول: (ما أنت وزيدٌ)، تقديره: أي شيء أنت وزيدٌ.

والمسألة الثانية: قولهم: (كيفَ أنْتَ وقصْعَةً مِنْ ثَرِيْد) تقديره: كيفَ تكون مع قصعة، ثم حذف (مع) وأقام الواو مقامها فصار: (كيف تكونُ وقصعةً من ثريد)، فـ(كيف) في موضع نصب؛ لأنه خبر (كان)، واسم (كان) مضمر فيها، ثم حذف (كان) واسمها؛ لأنه متصل بها وأقام الضمير المنفصل مقام المتصل، فقال: (كيف أنت). ولو عطف (القصعة)، على (أنت) فقال: (كيف أنت وقصعةٌ) لكان جائزًا، ويكون (أنت) مبتدأ، و(قصعة) عطف عليه، و(كيف) خبر للمبتدأ قدم عليه لما فيه من الاستفهام[٢].

وفي هاتين المسألتين ضعَّف سيبويه النصب، فقال: وزعموا أن ناسًا يقولون: (كيف أنت وزيدا)، و(ما أنت وزيدا)، وهو قليل في كلام العرب[٣].

وقال عن الرفع إنه هو الوجه الحسن فيها[٤].

وإن لم يتضمن الكلام المتقدم على الواو فعلا أو ما في معناه، كقولك: (أنت وشأنك وكل

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٩٨، وشرح اللمع ١/ ٤٦٩.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٩٨- ٢٩٩، وشرح اللمع ١/ ٤٦٩- ٤٧٠.

(٣) الكتاب ١/ ٣٠٣.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٠٢.

رجل وضيعته)، و(ما أنت وعبد الله)، و(كيف أنت وقصعة من ثريد). فالرفع الوجه؛ لأنه ليس هناك فعل ينصب، ولا يمتنع عطفه على ما قبله، مع بقاء (الواو) بمعنى (مع)[١].

ويفهم من الكلام السابق أن العطف أرجح من النصب على المعية إن أمكن بلا ضعف، كقولك: (جاء زيدٌ وعمرو). والنصب على المعية هو الوجه عند ضعف العطف كما في قولك: (لو تُركت الناقةُ وفصيلها لرضعها)، فالعطف فيه ممكن على تقدير: لو تُركت الناقة ترأم فصيلها وتُرك فصيلها يرضعها لرضعها، ولكن فيه تكلف، فالوجه النصب على معنى: لو تركت الناقة مع فصيلها[٢]. كما أن النصب على المعية هو الوجه أيضًا في نحو قولك: (اقعُدْ وأخاك، وما صنعتَ وأباك)؛ لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن إلا مع الفصل بالمنفصل، يدل على ذلك (أنك لو قلت: اقعُدْ وأخوك، كان قبيحا حتى تقول: أنت؛ لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المُضمر. فإذا قلت: (ما صنعت أنت)، و(لو تُركت هي)، فأنت بالخيار؛ إن شئت حملت الآخر على ما حملت عليه الأول، وإن شئت حملته على المعنى الأول)[٣]. أي إن شئت حملت (الأب والفصيل) على الضمير المرفوع الذي أكدته (بأنت وهي) فتقول: (ما صنعت أنت وأبوك)، و(لو تركت هي وفصيلُها لرضعها)، وإن شئت حملت (الواو) على معنى (مع) فتنصب، فتقول: (ما صنعت أنت وأباك)، بمعنى: مع أبيك، وتقول: (لو تركت هي وفصيلها لرضعها)، بمعنى مع فصيلها. والنصب على المعية واجب إن لم يجُز العطف، كقولك: سرت والنيل، ونحوه مما لا يصح فيه مشاركة ما بعد (الواو) لما قبلها، فيتعين النصب على المعية.

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٩٩، وشرح المفصل ٢/ ٤٨- ٥١.

(٢) انظر: حاشية الصبان ٢/ ١٣٨- ١٣٩.

(٣) الكتاب ١/ ٢٩٨.

*** الحال:**

يكاد النحاة المتأخرون يجمعون على وصف الحال بأنه فضلة[١]، ولكن هذا الأمر يحتاج إلى توضيح؛ لأن الفضلة (لغة) تغاير ما يقصد بها في الاصطلاح النحوي، ذلك أنه يقصد بها في اللغة: البقية من الشيء، وما زاد على الحاجة[٢]، وأما في الاصطلاح النحوي: فالمراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة، لا ما يصح الاستغناء عنه[٣].

ومعنى ذلك أن الفضلة في اصطلاح النحاة هو ما زاد على ركني الإسناد، لا ما يستغنى عن معناه، فهي زيادة في المبنى، لا زيادة في المعنى، وهذا يغاير المعنى اللغوي. وهذا ينطبق على بقية الأبواب مما أُطلق عليها الفضلات، فإذا أردت أن تقول: أحمد الله، فلا يكفي أن تقول: أحمد، وتحذف المفعول به- و هو فضلة؛ لأن الكلام على حذفه لا يُغني عن الوفاء بالمعنى[٤].

ومما يؤكد صحة هذا الفهم واتفاقه مع منهج سيبويه، ما ذهب إليه من تسمية الحال خبرًا[٥]، وتصريحه- في غير موضع- بأن الحال خبر منصوب، فقال: «هذا باب ما ينتصب؛ لأنه خبرٌ للمعروف المبنى على ما هو قبله من الأسماء المبهمة»، وذلك قولك: هذا عبد الله

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٢٤٣.

(٢) انظر: لسان العرب مادة (فضل).

(٣) شرح قطر الندى لابن هشام ص٢٣٥.

(٤) انظر: هل الحال فضلة في أسلوب العربية، لسلمان القضاة ص١٢١- ١٢٥، بحث بمجلة أبحاث اليرموك (سلسلة الآداب واللغويات)، مج٧، ع١، سنة ١٩٨٩م.

(٥) استخدم سيبويه مصطلحات عدة للدلالة على الحال، فسماه (خبرا) في مواضع عديدة من كتابه. انظر: الكتاب ١/ ٣٩٦، ٢/ ٤٩، ٥٠، ٧٧، ٧٨، ٨١، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٢، وسماه (صفة) انظر: ١/ ٣٨٧، ولم يسمه (حالا) إلا على سبيل بيان حدة بقوله (حال وقع فيه الفعل) أو (حال صار فيه المذكور) ونحوه. انظر: ١/ ٤٤، ٣٨٤، ٣٩١، ٣٩٥، ٣٩٧.

منطلقا، وهو زيدٌ معروفا[١]. ويقول في موضع آخر: «هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ» وذلك قولك: (هذا الرجل منطلقٌ)، و(هذا الرجل منطلقا)[٢]، فجعل مصطلح (الخبر) الأول للخبر الاصطلاحى، وقصد بلفظه (الخبر) الثانية الحال، وكأنه لولا حالة النصب لأعربوا الحال خبرا؛ لأنه إخبار عن شيء في حال معينة، ولأن حدثه ملابس لحدث الخبر.

وذهب الثمانيني إلى أن الحال هي وصف هيئة الفاعل، وهيئة المفعول. ولفظها نكرة، مشتقة من فعل، ويحسن دخول (في) عليها[٣].

لذا سماها المبرد المفعول فيها[٤].

وقد أشار ابن جني إلى تسمية الحال خبرًا، أو أنه نوع وضرب من الخبر، فقال: «وذلك أن الحال ضرب من الخبر»[٥]. وأكد أن التلازم بين الحال وعامله لا يختلف عن التلازم بين المبتدأ والخبر: «فإنها نكرة تأتي بعد معرفة قد تم عليها الكلام، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى»[٦].

وهذا ما أكده الثمانيني بقوله: «و(الحال) في الاختيار وحال السعة هي نكرة تأتي بعد معرفة. قد وجب السكوت عليها، واستقلت بنفسها، وهذه النكرة هي المعرفة التي قبلها بعينها في المعنى، وإنما خولف بين إعرابيهما لما اختلفا في التعريف والتنكير، ولأن (الحال) لا تثبت كما

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٧٧- ٧٨.

(٢) الكتاب ٢/ ٨٧.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٩٩، وشرح اللمع ١/ ٤٧١.

(٤) انظر: المقتضب ٤/ ٢٩٩.

(٥) المحتسب ٢/ ٢١٣.

(٦) اللمع ص٦٢.

يثبت غيرها»[(١)].

وبيّن الثمانيني أن الحال تشبه ظرف الزمان من وجه، والتمييز من وجه، والمفعول من وجه فقال: «فأما شبهها بظرف الزمان؛ فلأنها تحدث وتنقضي كما يحدث الزمان وينقضي، ويحسن دخول (في) عليها كما تدخل على الزمان.

وأما شبهها (بالتمييز)؛ فلأنها نكرة كما أن المُميِّز نكرة، إلا أن الفرق بينها وبين التمييز:

أن (التمييز) يكون غير مشتق، و(الحال) تكون مشتقة.

و(التمييز) يحسن دخول (من) عليه، و(الحال) يحسن دخول (في) عليها.

وأما شبه الحال بالمفعول؛ فلأن رتبتها آخر الكلام، كما أن المفعول يكون في آخر الكلام، إلا أن المفعول يجوز أن يضمر ويظهر، و(الحال) لا يجوز إضمارها؛ لأنها إذا أضمرت صارت معرفة، والمعرفة لا تكون حالًا، والمفعول يجوز أن يضمر ويظهر، ويكون معرفة ونكرة»[(٢)].

وبيّن أن الحال كل ما صلح أن يكون جوابًا لـ(كيف)، تقول: (كيف قامَ زيدٌ) فيقول المجيب: (ضاحكًا) أو (مستبشرًا)، أي: قام ضاحكًا، أو قامَ مستبشرًا[(٣)].

وذهب الثمانيني إلى أن صاحب الحال لابد أن يكون معرفة، فلا يأتي الحال من نكرة عنده. ولم يذكر حالات مجيء الحال من النكرة[(٤)].

---

(١) الفوائد والقواعد ص٣٠١، وشرح اللمع ١/ ٤٧٢.

(٢) الفوائد والقواعد ص٣٠٠، وشرح اللمع ١/ ٤٧١- ٤٧٢.

(٣) الفوائد والقواعد ص٣٠٠، وشرح اللمع ١/ ٤٧١- ٤٧٢.

(٤) الحالات هي:

أ- أن يتقدم الحال على النكرة نحو: فيها قائمًا رجلٌ.

ب- أن تخصص بوصف، أو بإضافة نحو قوله تعالى: ﴿فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا﴾ (الدخان: ٤)، وقوله تعالى: ﴿في أربعة أيام سواء للسائلين﴾ (فصلت: ١٠).

جـ-أن تقع النكرة بعد نفي، أو شبهه كالاستفهام والنهي مثل قوله تعالى: ﴿وما أهكلنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم﴾ (الحجر: ٤)، انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٢٥٦- ٢٦١.

فقال: «وأكثر ما تكون الحال من معرفة، ويستحيل أن تكون وصفًا للمعرفة في اللفظ وإن كانت وصفًا لها في المعنى، كقولك: (هذا زيد ضاحكًا)، ولا يجوز: (هذا زيدٌ ضاحكٌ)؛ لأن النكرة لا تكون وصفًا للمعرفة. ويقبح أن تكون الحال من النكرة، فتقول: (هذا رجلٌ ضاحكًا)، لأن النكرة إلى الوصف أحق منها بالحال؛ لأنها بالصفة تتخصص، ويحدث فيها فائدة لم تكن من قبل، والصفة تتبع الموصوف في إعرابه، وتكون لازمة له على كل حال، و(الحال) هي وصف يحدث في وقت ويبطل في غيره، وتخالف صاحب الحال في إعرابه»[(١)].

أصل صاحب الحال التعريف لأنه محكوم عليه بالحال[(٢)]، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة؛ لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالبًا.

وذكر الثمانيني بعد ذلك العامل في الحال: وبيّن أنه على ضربين متصرف وغير متصرف، فإن كان العامل متصرفًا- أي يتنقل في الأزمنة- جاز تقديم الحال على صاحبه، أو على العامل، فتقول: (ضاحكا قام زيد) أو (قام ضاحكا زيد)[(٣)].

وفي هذه المسألة يؤيد البصريين الذين ذهبوا إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر، كقولك: (راكبًا جاز زيد)؛ لأن العامل متصرف، وإذا كان العامل متصرفا وجب أن يكون عامله متصرفا، فكما جاز تقديم المفعول على الفعل في قولك: (عمرًا ضرب زيد)، والحال تشبه المفعول، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه وفي النقل: (شتى تؤوب الحلبة)[(٤)].

أما الكوفيون فيرون أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر

---

(١) الفوائد والقواعد ص٣٠٠- ٣٠١، وشرح اللمع ١/ ٢٧٤.

(٢) انظر: التصريح ١/ ٣٧٥، وشرح شذور الذهب ص٢٤٥.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٠١- ٣٠٤، وشرح اللمع ١/ ٤٧٢- ٤٧٥.

(٤) مجمع الأمثال ١/ ٣٥٨.

نحو: (راكبًا جاز زيد)، ويجوز مع المضمر نحو: (راكبا جئت)[١].

أما إن كان العامل غير متصرف، فلا يتصرف في معموله، تقول: (هذا زيد قائما)، و(هذا قائما زيد)، فتقدمه على صاحبه فقط، ولا يجوز قائما هذا زيد. وفي ذلك قال سيبويه في العامل الذي ليس بفعل، وكلما تقدم كان أضعف، وأبعد فمن ثم لم يقولوا: (قائما فيها رجل)، ولم يحسن: (حسن فيها قائما رجل)[٢].

وفي التنزيل: ﴿وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾[٣]، ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾[٤]، ولو قال: (هذا مستقيما صراط ربك) لجاز؛ لأن تقديم الحال على ذي الحال جائز، ولو قرئت بالرفع لجاز على الخبر الثاني، فتقول: (وهذا صراط ربك مستقيم). وقد مثل الثمانيني لتقديم الحال على صاحبه في هذه المسألة بقول الشاعر:

..... **وهـذا عروسًـا باليمامـةِ خالـد**[٥]

فقدمت الحال على صاحبه ولم يجز تقديمه على العامل[٦].

ونلاحظ مما سبق أيضًا أنه وافق البصريين في هذه المسألة، حيث إنهم منعوا تقديم الحال على عامله إن كان غير متصرف، وهو قول الجمهور[٧].

---

(١) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ١/ ٢٥٠- ٢٥٢، والتصريح ١/ ٣٧٧، وشرح التسهيل ٢/ ٣٣٣، والهمع ١/ ٢٤٠، والأشموني ٢/ ١٧٤- ١٨١.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ١٢٥.

(٣) سورة الأنعام، الآية (١٢٦).

(٤) سورة الأنعام، الآية (١٥٣).

(٥) من الطويل وهو لحسان بن ثابت ملحقات ديوانه ص٣٨٧، وانظر الأصول ١/ ١٠٤، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٣٦٠.

(٦) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٠٢- ٣٠٣، وشرح اللمع ١/ ٤٧٤- ٤٧٦.

(٧) انظر المسألة في الإنصاف ١/ ٢٥٠- ٢٥٢، والكتاب ٢/ ١٢٤، وشرح التصريح ١/ ٣٥٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٩٠- ١٥٩٢، وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٦، وشرح الكافية ٢/ ٢٤.

وختم الثمانيني كلامه في ذلك بقوله: «فإن قلت: (مررتُ بزيدٍ راكبًا)، وجعلت الحال للتاء، جاز أن تقدمها عليه، فتقول: (راكبًا مررت بزيدٍ)، فيكون حالًا من التاء، فإن جعلتها حالًا من (زيد)، لم يجز أن تتقدم الحال على التاء؛ لأن التاء لا تتصرف، وإذا لم تتصرف في نفسها لم تتصرف في معمولها»[١].

وأضاف: «وقد أجاز بعض النحويين تقديم الحال على الجار والمجرور، فقال: (مررتُ راكبًا بزيدٍ)، وجعل (راكبًا) حالًا من (زيد) فقدمها على حرف الجر.

وقال: إن العامل في الحال هو الفعل، والفعل متصرف في نفسه، فينبغي أن يتصرف في معموله، فجاز أن تتقدم الحال على صاحبها[٢].

وهذا الذي ذكر ليس بصحيح؛ لأن الفعل عمل في الجار والمجرور جميعًا، فصار كالشيء الواحد، فإن جاز أن يتقدم الحال على الجار والمجرور، وجب أن تكون حالًا لهما جميعًا، ومحال أن يكون للحرف حال، فلأجل هذا لا يكون لهما جميعًا، ولو جاز أن يكون للباء حال لانضمامها إلى غيرها، جاز أن يكون لها حال إذا انفردت، وليس أحد يجعل لها حالًا إذا انفردت»[٣].

وحكمه هذا- أي منعه تقديم الحال هاهنا- هو رأي سيبويه؛ حيث منع سيبويه تقديم الحال هاهنا، فقال: ومن ثم صار: (مررت قائمًا برجلٍ)، لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء. والعلة أن الباء لا تأتي منفردة منفصلة عن مجرورها، فإن قال: (أقول مررت بقائمًا رجلٍ)، فهذا أخبث، من قِبل أنه لا يفصل بين الجار والمجرور[٤].

---

(١) الفوائد والقواعد ص٣٠٣، وشرح اللمع ١/ ٤٧٥.

(٢) ممن أجاز التقديم: الفارسي، وابن كيسان، وابن برهان، ونسب الشيخ خالد القول بذلك إلى ابن جني، وهو خلاف ما في (اللمع)، ومن أجازه أيضًا ابن مالك. انظر: التصريح ١/ ٣٧٩، والأشموني ١/ ٢٤٨، وتسهيل الفوائد ص١٠٩، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٣٤.

(٣) الفوائد والقواعد ص٣٠٤، وشرح اللمع ١/ ٤٧٥.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ١٢٤.

* التمييز:

عرّف ابن جني التمييز بأنه «تخليص الأجناس بعضها من بعض، ولفظ المميز اسم نكرة يأتي بعد الكلام التام يراد به تبيين الجنس، وأكثر ما يأتي بعد الأعداد والمقادير»[(١)].

وقال الثمانيني: «التمييز في اللغة هو التحقيق. وهذا الباب يشتمل على مميَّز، ومُميِّز، و(المُمَيَّز) هو المُفسَّر والمُبيَّن، و(المُميِّز) هو المفسِّر والمبيِّن.

و(المميَّز) يكون معرفةً ونكرة، وواحدًا وجمعًا، ومعربًا ومبنيًا، ولابد أن يكون (المميَّز) واقعًا على أنواع مختلفة مبهمة، فإذا جاء (المُميِّز) قصرها على نوعٍ بعينه، فزال اللبس وارتفع الإشكال. وأكثر ما يقع (المميِّز) بعد الإعداد والمقادير»[(٢)].

ويقصد الثمانيني بالمميِّز التمييز، وأضاف: وهذا (المفسر) لابد أن يكون اسمًا نكرة، غير مشتق من فعل، يحسن دخول (مِنْ) عليها، فإذا قلت: (عندي عشرون درهمًا)، فتقديره: عشرون من الدراهم، إلا أنهم أرادوا التخفيف والإيجاز، فحذفوا الجمع، واكتفوا بواحد منه، وحذفوا التعريف، واكتفوا بنكرة، وحذفوا حرف الجر فوصل ما قبله إلى ما كان مجرورًا فنصبه[(٣)].

ومما سبق يتضح أن التمييز يبنى على تضمن معنى (مِنْ)، وهو حرف جر يدل على البيان وابتداء الغاية في الأماكن والتبعيض. مما دفع النحاة إلى الاعتراف بأن نزع الخافض من العوامل المطردة للنصب في النحو العربي[(٤)]. ولقد نبه الصبّان في حاشيته على أن «المراد بكونه بمعنى

---

(١) اللمع ص٦٤.

(٢) الفوائد والقواعد ص٣٠٤، وشرح اللمع ١/ ٤٧٦.

(٣) الفوائد والقواعد ص٣٠٥، وشرح اللمع ١/ ٤٧٧.

(٤) انظر: نزع الخافض عامل نحوي مطرد للنصب، لعبد الحميد السيد طلب ص١٥- ١٨، بحث بالمجلة العربية للعلوم الإنسانية، تصدر عن جامعة الكويت، ع١٣، مج٤، شتاء سنة ١٩٨٤م. وانظر: أيضا في هذا المقال اطراد النصب على نزع الخافض في باب تعدي الفعل ولزومه، وفي الظرف.

(مِنْ) أنه يفيد معناها، لا أنها مقدرة في نظم الكلام، إذ قد لا يصلح لتقديرها»[١].

وبيّن الثمانيني «أن النكرة لإبهامها وضعفها يعمل فيها الشيء الضعيف كعشرين وبابها- أي الأعداد لا تعمل إلا في نكرة- ولا يجوز أن يتقدم منصوبها عليها لأنها لا تتصرف»[٢].

ومما سبق يتضح أن الثمانيني منع تقديم التمييز على الأعداد.

وتحدث الثمانيني عن العامل في نصب التمييز، وقال: «إنه المميَّز؛ لكون المميَّز مبهما؛ لأنه بإبهامه ضارع الفعل، ألا ترى أن الفعل يقع على القليل والكثير، فلما ضارع في هذا الوجه نصب كما ينصب الفعل، إلا أن الفعل لقوته عمل في المعرفة والنكرة ومقدمًا ومؤخرًا، وهذا لضعفه عمل مقدمًا في النكرة دون المعرفة»[٣].

وبيّن أن (المقادير) ثلاثة أقسام؛ مكيل وممسوح وموزون.

فمثال المكيل: (عندي قفيزان دقيقًا)، و(اشتريت جريبين شعيرًا)، فـ(شعيرًا) فسر (الجريبين) وقصرهما على نوع بعينه.

فأما الممسوح فقولهم: (ما في السماء قدْرُ راحةٍ سحابًا)، و(ما في الثوب مصَرُّ درْهَمٍ نسيجًا).

وأما وقوعه بعد (الموزون) فقولك: (عندي رطلانِ زيتًا)، فقولك (زيتا) قد بين الجنس الذي منه (رطلان)[٤].

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ١٩٤. وانظر: نزع الخافض عامل نحوي مطرد للنصب ص١٦- ١٧، حيث بيّن أن كل تمييز في الأصل صالح لمعنى (مِنْ) ومباشرتها في الكلام، غير أن بعض النحاة منعوا جر التمييز بمن في تمييز العدد، وبخاصة في الأعداد المركبة والمعطوفة وتمييز المائة والألف، وفي التمييز المحول.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٠٥، وشرح اللمع ١/ ٤٧٧، وانظر: المقتضب ٣/ ٣٢.

(٣) الفوائد والقواعد ص٣٠٦، وشرح اللمع ١/ ٤٧٧.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٠٦، وشرح اللمع ١/ ٤٧٧- ٤٧٨.

وذكر الثمانيني أن مما ينتصب على التمييز: (هذا راقود خلًّا)، وكذلك: (حسبك به فارسًا)، و(لله درك فارسًا)، و(على التمرة مثلُها كَسْبًا) أو (كسبٌ) على أساس البدلية وعطف البيان، وعلى التمييز نصبا (تصببت عرقا)، و(طبت به نفسا)[١].

وبيّن الثمانيني أنه لا يجوز تقديم التمييز على المميز مما تقدم، ولكنه ذكر أن النحاة اختلفوا في هذا الباب في قولك: (عرقًا تصببتُ)، و(نفسًا طِبْتَ)[٢].

وقال قوم: يجوز تقديم هذا؛ لأن الناصب له فعل، وهو (تصببت) و(تفقأ) و(ضاق) و(طاب)، وانشدوا:

أَتَهْجُرُ لَيلى للفِراقِ حبيبَها وما كان نفسًا بالفراقِ يَطيبُ[٣]

وإنما تقديره: وما كان الحبيب يطيب نفسًا بالفراقِ، فقدّم. والرواية الصحيحة في هذا: (وما كان نفسي بالفراقِ تطيبُ)[٤].

وهذا الرأي أجازه الكسائي والجرمي والمازني والمبرد، وهو اختيار ابن مالك، وقال

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٠٦- ٣٠٧، وشرح اللمع ١/ ٤٧٨، والكتاب ١/ ٢٠٤.

(٢) انظر هذه المسألة في الكتاب ١/ ٢٠٤، والمقتضب ٣/ ٣٦، والإنصاف ٢/ ٨٢٨، وشرح المفصل ٢/ ٧٤، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٣٤، ١٦٣٥.

(٣) هذا البيت من الطويل ونسب إلى ثلاثة من الشعراء هم: المخبل السعدي، وأعشى همدان، ومجنون ليلى، وأجمع أغلب الرواة على أنه للمخبل وهو في ديوانه ص١٢٤، وله أيضًا في الخصائص ٢/ ٣٨٤، واللسان (ح ب ب)، والعيني ٣/ ٢٣٥، وله ولأعشى همدان، أو قيس بن الملوح في الدرر ٨/ ٢٠٨، وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٣٧، والهمع ١/ ٢٥٢.

(٤) انظر: شرح اللمع ١/ ٤٧٩، والفوائد والقواعد ص٣٠٧، ٣٠٨، ورواية نفسي انظرها في الخصائص ٢/ ٣٤٨.

بصحة هذا أبو حيان لكثرة ما ورد من الشواهد[١].

أما سيبويه والفراء، وأكثر البصريين، والكوفيين، وأبو علي الفارسي، وغيرهم، فقد ذهبوا إلى منع تقديم التمييز على الفعل المتصرف[٢].

وأضاف الثمانيني: «ولم يجيزوا تقديم المنصوب، وإن كان العامل فيه فعلًا في هذا الموضع، لم يجيزوا: (شحمًا تفقّأتُ)؛ لأن هذا الفعل بمنزلة الانفعال فلا يتعدى إلى مفعول كما لا يتعدى الانفعال.

وقال قوم: المنصوب في هذا الموضع هو الفاعل في المعنى، ورتبة الفاعل أن يكون بعد الفعل، وإعراب الفاعل رفع أبدًا، فإذا سلبوه الرفع الذي يستحقه لكونه فاعلًا لم يجز أن يسلبوه الرتبة التي يستحقها بعد الفعل»[٣].

وبيّن: «أن منه ما يجوز أن تردّه إلى الجمع، ويجوز أن تفسره على الإفراد، كقولك: (حسْبُكَ به مِن فارس)، (حسبُكَ به من الفُرسانِ).

وقد يكون المنصوب في باب التمييز بعض المرفوع، نحو قولك: (عشرون درهمًا)، فـ(درهم) بعض العشرين.

وقد يكون المنصوب هو المرفوع في المعنى، نحو قولك: (تفقأ زيدٌ شحمًا)، والأصل فيه: تفقّأ شحمُ زيد، ثم حذفوا المضاف، وأقاموا المضاف إليه مقامه، فقالوا: (تفقّأ زيدُ)، ثم ردوا

---

(١) رأي الكسائي في الأشموني ٢/ ٢٠٢، وكذلك رأي الجرمي ورأي المازني في الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٥٦، والأصول ١/ ٣٢٣، وانظر المقتضب ٣/ ٣٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٧٧٦- ٧٧٧، وشرح التسهيل ٢/ ٣٨٩، والهمع ١/ ٢٥٢، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٣٥.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٠٤، ٢٠٥، ٢١٠، ٢١١، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٧٩، وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي ١/ ٢٦٩، والإنصاف ٢/ ٨٢٨.

(٣) الفوائد والقواعد ص٣٠٨، وشرح اللمع ١/ ٤٧٩- ٤٨٠.

المحذوف ليدلوا على أن الفعل له، فقالوا: (تفقأ زيد شحمًا). وإنما نقل الفعل عنه إلى غيره توسعًا وتجوزًا.

ولما ردوا المحذوف لم يخلُ أن يرفعوه أو يجروه أو ينصبوه، ولم يجز أن يرتفع؛ لأن غيره قد ارتفع بالفاعل الذي كان، ولم يجز أن يجروه؛ لأنه ليس قبله ما يوجب له الجر من حرف ولا اسم، فنصبوه تشبيهًا بالمفعول»[(١)].

وختم كلامه بأنه: «لابد أن يفصل بين المميَّز والمميِّز أحد خمسة أشياء:

إما فاعل، نحو: (تفقّأت شحمًا).

أو نون، نحو: (عشرون ثوبًا).

أو تنوين في اللفظ، نحو: (عندي ثلاثةٌ أثوابًا).

أو تنوين في التقدير، نحو قولك: (هو أشرفُ أبًا في الناس)، وكذلك: (خمسةَ عشرَ درهمًا) تقديره: عشرًا درهمًا.

أو مضاف إليه، نحو قولك: (على التمرة مثلُها زبدًا)، فـ(ها) قد فصل بين (المِثل) وبين (الزُبدِ) أن ينجر به»[(٢)].

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٠٨- ٣٠٩، وشرح اللمع ١/ ٤٨٠.

(٢) الفوائد والقواعد ص٣٠٩، وشرح اللمع ١/ ٤٨١.

* المستثنى:

عده ابن جني فضلة منصوبة تقع بعد أداة الاستثناء، وهذا هو الأساس فقال: «إنما نصبت زيدًا في قولك: (قام القوم إلا زيدًا)؛ لأنه فضلة. والباب واحد والمسائل كثيرة. فتأمل وقس»[(١)].

وقد حده الثمانيني بأنه الاسم الذي يكون خارجًا مما يدخل فيه غيره، وهذا يختص بالواجب، أو يكون داخلا مما يخرج منه غيره، وهذا يختص بالمنفي[(٢)]. وأما خروجه مما يدخل فيه غيره نحو: (أتاني القوم إلا زيدا)، وأما دخوله مما يخرج منه غيره: (ما أتاني إلا زيد)[(٣)].

ويشترط في هذه الوظيفة أن تؤدى بالأداة، فينتصب المستثنى بما قبله من الفعل مع وجود أداة الاستثناء بينهما، كما عمل فيما بعد واو المعية. وبيّن الثمانيني أن أدوات الاستثناء قد تكون حرفًا أو اسمًا أو فعلًا؛ فحرف الاستثناء (إلا) والأفعال التي شبهت بها (ليس)، و(لا يكون) و(عدا وخلا) والأسماء التي شبهت بها (غير وسوى)، وما فيه ذلك من حروف الإضافة وليس باسم كـ(حاشا وخلا)[(٤)].

وقد دار خلاف بين النحاة في فعليَّة (عدا) أو حرفيتها، وفي (خلا وحاشا) سأذكرها عند الحديث عن الاستثناء بها.

وتحدث الثمانيني عن الاستثناء بـ(إلا) والعامل في نصب المستثنى، فقال: «إذا استثنيت بـ(إلا) من كلام موجب نصبت ما بعدها على كل حال. سواء ارتفع ما قبلها أو انتصب أو

---

(١) انظر: الخصائص ٢/ ٣٨٦.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٣١٠، وشرح اللمع ١/ ٤٨٢.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٣٤٣.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص٣١٠، وشرح اللمع ١/ ٤٨٢.

انجر. تقول: (قام القوم إلا زيدًا)، و(لقيتهم إلا زيدًا)، و(مررت بهم إلا زيدًا).

والناصب لـ(زيد) هو ما قبل (إلا) من الفعل أو معنى الفعل، و(إلا) قوَّت العامل الذي قبلها فأوصلته إلى ما بعدها تشبيهًا بالمفعول، وقد مُثِّلت بالفعل[١].

وقد يكون الناصب معنى الفعل، مثل قولك: (القوم في الدار إلا زيدًا)، فـ(زيد) مستثنى من الضمير الذي في الظرف، وهو الراجع إلى القوم، وذلك الضمير مرفوع بالظرف، والظرف هو الذي نصب المستثنى؛ لأن (إلا) قوته فأنفذته إلى ما بعدها[٢].

ومن خلال كلام الثمانيني السابق فإنه أيد رأي البصريين بأن الناصب في المستثنى الفعل الذي قوي بـ(إلا) فتعدى إلى المستثنى منه، وذكر جميع الآراء الأخرى وأبطلها، وبيّن أنه إن قلت: (القومُ إخوتُك إلا زيدًا)، فقد قال قوم: (زيد) منصوب؛ لأنه قد تمت الجملة التي قبله، والصحيح: أن الناصب له ما في إخوتك من معنى الفعل، فإن كانت (الأخوة) من النسب فمعناه: (يناسبونك إلا زيدًا)، وإن كانت الأخوة من الصداقة فمعناه: (يصادقونك إلا زيدًا)، وإذا كان كذلك، فـ(معنى الفعل) هو الناصب لـ(زيدًا)، و(إلا) قوت هذا المعنى وأوصلته إلى (زيد) فنصبه»[٣].

وبيّن الثمانيني أن قومًا ذكروا أن (إلا) هي الناصبة[٤]، وقد أبطل الثمانيني هذا الرأي؛

---

(١) الفوائد والقواعد ص٣١١، وشرح اللمع ١/ ٤٨٣.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٣١١، وشرح اللمع ١/ ٤٨٣.

(٣) الفوائد والقواعد ص٣١٢، وشرح اللمع ١/ ٤٨٣. وكل ما سبق هو رأي البصريين. وانظر المسألة في الإنصاف ١/ ٢٦٠- ٢٦٥، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢١١، وانظر شرح التصريح ١/ ٣٤٩، وشرح التسهيل ٢/ ٢٧١- ٢٧٩، والأشموني ٢/ ١٤٣، وشرح المفصل ٢/ ٧٦- ٧٧، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٥- ١٥٠٦.

(٤) هذا مذهب الكوفيين والمبرد وأبو إسحاق الزجاج، واحتجوا بأن (إلا) هي العامل؛ حيث إنها قامت مقام استثنى انظره في الإنصاف ١/ ٢٦١- ٢٦١، وشرح الأشموني ١/ ٢٢٧، والمقتضب ٤/ ٣٩٠، والجنى الداني ص٥١٦.

بقوله: «إنه لا يخلو أن تكون هي الناصبة أو معناها، ولا يجوز أن تكون هي الناصبة؛ لأننا لم نجد حرفًا ينصب الاسم بنفسه إلا وهو يرفع آخر، يدلك على هذا (إنّ) وأخواتها. وأيضًا: فإنا ما وجدنا حرفًا ينصب اسمًا إلا وهو يدخل على الابتداء والخبر، وليس (إلا) بداخلة على الابتداء والخبر. وأيضًا: فإنا نقول: (قام القومُ غير زيْدٍ)، فتنصب (غيرًا)، وليس قبلها (إلا)، فالناصب لـ(غير) هو الناصب لـ(زيد)، ودل على أن (إلا) ليست الناصبة للاسم الذي بعدها.

ولا يجوز أن يكون (معنى إلا) هو الناصب، لأن معناها استثنى؛ لأن هذا يبطل من وجهين:

أحدهما: أن معنى الحرف لا يجوز أن يعمل، ألا ترى أن (ما) تقول فيها: (ما زيدٌ قائمًا)، ولو أعملت معناها لقلت: (ما زيدًا قائمًا)؛ لأن معناه: أنفي زيدًا قائمًا، وكذلك معنى الاستثناء، كما لا يجوز أن يعمل معناها، فكذلك لا يجوز أن يعمل معنى (إلا).

وأيضًا: فإنك إنما وضعت الحروف نائبة عن الأفعال إيجازًا للكلام واختصارًا، فإذا أحببت أن تعملَ معنى الحرف فقد رجعت إلى الفعل فما أوجزت، ولا اختصرت.

وأيضًا: فلو أعملت الفعل الذي نابت عنه (إلا) لكان يصير الكلام جملتين، ولا فائدة في أن تجعل الكلام جملتين، ويفيدان معنًى واحدًا، بل هو إسهاب وتطويل[1].

وأكّد الثمانيني رأي البصريين، وبيّن أن الأسلوب الموجب يوجب في المستثنى النصب، وإن كان الكلام غير تام فرّغت العامل الذي قبل (إلا)، فعمل فيما بعدها على حسب موقعه في الجملة. وإن كان الكلام تاما غير موجب جاز النصب على الاستثناء، وجاز فيه البدل، فقال عن التام الموجب: والكلام هو الأول أن يكون الاسم منصوبًا بما قبل (إلا) من الفعل، أو

---

(١) الفوائد والقواعد ص٣١٢- ٣١٣، وشرح اللمع ١/ ٤٨٤.

معنى الفعل، و(إلا) مقوية للناصب، وفي التنزيل: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾[١]، فاستثنى القليل من الشرب الذي دخل فيه غيرهم، فإن استثنيت بـ(إلا) من منفيّ، فليس يخلو أن يكون ما قبل (إلا) قد تمّ، أو ما تمّ[٢].

وقال عن المفرّغ: «فإن كان ما قبل (إلا) غير تامّ فرّغت العامل الذي قبل (إلا) فعمل فيما بعدها من الرفع والنصب فقلت: (ما قام إلا زيدُ) و(ما مررتُ إلا بزيد) و(ما لقيتُ إلا زيدًا)، جررت (زيدًا) بالباء ونصبته بوقوع الفعل عليه، ورفعته بإسناد الفعل قبله إليه»[٣].

وقال عن التام غير الموجب: «وإن كان ما قبل (إلا) قد تم فليس يخلو أن يكون ما بعد (إلا) من جنس ما قبلها أو من غير جنسه، فإن كان الاسم الذي بعد (إلا) من جنس ما قبلها فالاختيار فيها أن تبدله مما قبلها في الرفع والنصب والجرّ، وجاز أن تنصبه على أصل الاستثناء.

تقول: (ما قامَ القومُ إلا زيدٌ)، كأنك قلت: ما قام إلا زيدٌ، و(ما لقيتهم إلا عمرًا) و(ما مررت بهم إلا عمروٍ) وهذا في البدل، ولك أنْ تنصبه على كل حال[٤]، تقول (ما قام أحدٌ إلا زيدًا)، و(ما لقيتهم إلا عمرًا)، و(ما مررت بهم إلا زيدًا)»[٥].

وقد ذكر الثمانيني أوجه الإعراب المختلفة في كلمة (امرأتك) في قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾[٦]، فقد قرئ برفع المرأة ونصبها. فمن نصبها فهو يحتمل وجهين:

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢٤٩).

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٣١٣، وشرح اللمع ١/ ٤٨٤.

(٣) الفوائد والقواعد ص٣١٣، وشرح اللمع ١/ ٤٨٥.

(٤) جعله سيبويه في الكتاب ٢/ ٣١٩ على معنى (ولكن زيدًا، ولا أعني زيدًا).

(٥) الفوائد والقواعد ص٣١٣- ٣١٤، وشرح اللمع ١/ ٤٨٥.

(٦) سورة هود، الآية (٨١).

أحدهما: أن تكون خارجة من الإسراء، كأنه قال: فأسرِ بأهلِك إلا امرأتكَ.

والوجه الثاني: أن تكون مستثناة من الالتفات، كأنه قال: ولا يلتفت منكم أحدٌ إلا امرأتَك[(١)].

وأما من رفع فإنه جعله بدلًا من (أحد)، كأنه قال: ولا يلتفت منكم إلا امرأتك[(٢)].

وقد ذكر الثمانيني الخلاف بين أهل الحجاز وبني تميم في الاستثناء المنقطع، فقال: «إن أهل الحجاز ينصبونه على كل حال، ويسمونه (الاستثناء المنقطع) وربما قالوا: استثناء خارج من أول الكلام فينصبونه على كل حال، فيقدرون (إلا) بـ(لكن) لأن (لكن) هي لإثبات ما بعدها وترك ما قبلها، فيقولون (ما قامَ القومُ إلا حمارًا)، و(ما لقيتُهُم إلا حمارًا)، و(ما مررت بهم إلا حمارًا).

وفي التنزيل: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[(٣)]، لأن اتباعَ الظن ظن، والظن ليس من جنس العلم، فكأنه قال: لكنهم يتبعون الظن، أو: لكنهم يظنون ظنًّا.

ويقرأ بنو تميم: (ما لهم به من علم إلا اتباعُ الظن) يجعلون اتباع الظن علمهم، فيبدلونه من موضع الجار والمجرور.

وقال تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[(٤)]؛ لأن الابتغاء ليس

---

(١) (إلا امرأتك) بالنصب قراءة الجمهور، وبالرفع قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن محيصن، وغيرهم. انظر: كتاب السبعة ص٢٣٥، ومعجم القراءات ٣/ ١٢٨.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٣١٤، وشرح اللمع ١/ ٤٨٥.

(٣) سورة النساء، الآية (١٥٧)، (اتّباع) بالنصب قراءة الجمهور، وبالرفع في لغة تميم على البدلية، ينظر: حاشية الخضري ١/ ٢٠٥، وشرح الألفية الأشموني ٢/ ١٤٧، ١٥٠، وشرح التصريح ١/ ٣٨٧، ومعجم القراءات ٢/ ١٧٩.

(٤) سورة الليل، الآيتان (١٩، ٢٠). (ابتغاء) بالنصب قراءة الجمهور، وبالرفع قرأ يحيى بن وثاب. معجم القراءات ٨/ ١٧٥.

من جنس النعمة.

وقال تعالى: ﴿فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ ﴿٤٣﴾ إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا﴾[١]؛ لأن الرحمة ليس من جنس الصريخ، كأنه قال: إلا أن يرحمَهُم اللهُ»[٢].

وأضاف الثمانيني: «أما بنو تميم[٣] فإنهم يشبهون الثاني بالعقلاء، ويجعلونه كأنه من جنسهم، لما كان يُؤَلفُ ويُتأنس بما كان يأنس الناس بعضهم ببعض، ولابد أن يكون الثاني مما يؤنس به، ويكون مما يتعلق بالأول، وإذا كان كذلك أبدلوا الثاني من الأول في رفعه ونصبه وجرّه، فقالوا: (ما قام القومُ إلا حمارٌ)، و(ما لقيتُ القومَ إلا حمارًا)، و(ما مررتُ بالقومِ إلا حمارٍ)، قال الشاعر:

وبَلْـــدَةٍ لـــيس بهـــا أنـــيسُ ... إلا اليعـــافيرُ وإلا العِـــيْسُ[٤]

فجعل (اليعافير، والعيس) بدلًا من الأنيس، وكأنه جعلها أنيسَ ذلك الموضع.

فأما بيت النابغة فهو يُنشدُ على وجهين: بالنصب على مذهب أهل الحجاز، وبالرفع على مذهب بني تميم، يجعلونه بدلًا من موضع الجار والمجرور، لأنهما في موضع رفع، قال النابغة:

وقَفْـــتْ فيهـــا أُصـــيلانًا أُســـائِلُها ... أعيَـتْ جوابًـا ومـا بـالرَبْع مِـن أحَـدِ

---

(١) سورة يس، الآيتان (٤٣، ٤٤).

(٢) الفوائد والقواعد ص٣١٥، ٣١٦، وشرح اللمع ١/ ٤٨٦، ٤٨٨، والكتاب ٢/ ٣١٩، وشرح الأشموني ١/ ٢٢٩.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٢٣: وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله.

(٤) هذا البيت من الرجز لجران العود واسمه: عامر بن الحارث، كما في التصريح ١/ ٣٥٣ وهو من شواهد وسيبويه ١/ ٢٦٣، والأشموني ١/ ٢٢٩، وابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ٨٠، وشذور الذهب لابن هشام ص٣٤٤، والإنصاف ١/ ٢٧١. واليعافير: جمع يعفور بالضم والفتح- وهي الظبي الذي لونه لون التراب. والعيس: جمع أعيس أو عيساء، والمراد بها هنا: بقر الوحش.

إلا أُوارِيُّ لأيًـــا مـــا أُبَيِّنُهـــا والنُّؤْيُ كالحَوْضِ بالمظلومة الجلَـدِ[١]

وأهل الحجاز ينشدونه: (إلا أواريَّ) بالنصب لأنه ليس من جنس أحد.

وبنو تميم ينشدونه: (إلا أوارِيُّ) بالرفع يجعلونه بدلًا من قوله (أحد)؛ لأنه في موضع رفع، كأنه قال: وما بالربع أحد إلا أواريّ؛ لأن الأوارى والناس قد يجتمع في الربع، فإذا كان كذلك فقد حصل بين الأواريّ والناس مناسبة؛ لأنه يصحّ اجتماعهما في الموضع»[٢].

واستطرد في الاستثناء المنقطع وبيّن أنه «لو استثنيت من موجب لم يجز في المستثنى إلا النصب، سواء كان من جنس الأول أو لم يكن من جنسه، تقول: (قام القومُ إلا حمارًا)، كما تقول: (قام القومُ إلا زيدًا)، لا خلاف بين العرب في هذا»[٣].

وتحدث الثمانيني عن تقديم المستثنى على المستثنى منه وذكر فيه وجوب النصب فقال: «إن قدمت المستثنى على المستثنى منه كان منصوبًا على كل وجه[٤]، سواء كان من جنس الأول أو لم يكن، تقول: (ما قام إلا زيدًا أحدٌ)، و(ما مررت إلا زيدًا بالقوم)، و(ما لقيتُ إلا عمرًا أحدًا).

وإنما وجب للمستثنى النصب إذا تقدم؛ لأنه كان يجوز فيه لما كان مؤخرًا البدل

---

(١) هذان البيتان من البسيط وهما للنابغة من قصيدته التي يعدونها من المعلقات، ديوانه ص٣٠، وهما من شواهد سيبويه ٢/ ٣٢١، وابن يعيش في المفصل ٨/ ١٢، ٢٢٩، و الرضى فى شرح الشافية ٢/ ٥٤، ٣/ ٧٦، وأوردهما ابن منظور في اللسان (جلد). والأواري جمع آرى: الحبل الذي تشد به الدابة، والنؤى: حفرة تجعل حول الخيمة لمنع الماء، والمظلومة: الأرض التي حفر فيها حوض ولم تستحق، والجلد الأرض الغليظة الصلبة.

(٢) الفوائد والقواعد ص٣١٦، وشرح اللمع ١/ ٤٨٧، وانظر: الكتاب ٢/ ٣٢١، وشرح الرضى ٢/ ٥٤، ٣/ ٦٧، وشرح المفصل ٨/ ١٢، ٢٠٩.

(٣) الفوائد والقواعد ص٣١٧، وشرح اللمع ١/ ٤٨٨.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٣٥: هذا باب ما يقدم فيه المستثنى وذلك قولك: ما فيها إلا أباك أحد، وما لي إلا أباك صديق.

والاستثناء، والبدل تابع للمبدل، وكان البدل فيه أقوى لما كان مؤخرًا، فلما تقدم على المبدل بطل أن يكون بدلًا لتقدمه على ما كان مبدلًا منه، ووجب فيه الاستثناء الذي كان يضعف فيه لما كان مؤخرًا، قال الكمَيْت:

فمـــــا ليَ إلَّا آلَ أحمـــــدَ شـــــيعةٌ ومـا لي إلا مشـعبَ الحـقِّ مشْـعَبُ[١]

ويروى: (مذهب الحق مذهب)[٢]. لو تأخر لكان يجوز: وما لي مشعب إلا مشعبُ الحق، ومشعبَ الحق، وما لي مذهبٌ إلا مذهبُ الحق، ومذهبَ الحق، وما لي شيعةٌ إلا آلُ أحمد، وآلَ أحمد، بالرفع على البدل، والنصب على الاستثناء، فلما تقدم بطل البدل وثبت الاستثناء[٣].

وبيّن أن المستثنى من المثبت وجب نصبه إذا تقدم على المستثنى منه كما كان ينتصب لما كان مؤخرًا، تقول: (ما قام إلا زيدًا القومُ).

وإن قيل: فَلِـمَ ذكر تقديم المستثنى في النفي ولم يذكر في الإيجاب؟

قيل له: لأن في الإيجاب هو منصوب تقدم أو تأخر، وفي النفي يجوز في تأخيره البدل والاستثناء، فوجب أن يفرق بين تقديمه وتأخيره[٤].

وذهب مذهب البصريين في عدم جواز تقديم المستثنى على ناصبه، فقال: «لا يجوز أن يتقدم المستثنى على ناصبه لأنه ليس بمفعول صحيح فيجوز فيه ما جاز في المفعول، ألا ترى أن العامل لم يعمل فيه إلا بعد أن قُوِّيَ بـ(إلا). ولا يجوز أن يتقدم المستثنى على (إلا)؛ لأن (إلا)

---

(١) هذا البيت من الطويل للكميت بن زيد الأسدي من قصيدة له هاشمية يمدح فيها آل بيت النبي ﷺ، والبيت منسوب إلى قائله في شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٧٩، والتصريح ١/ ٣٥٥، والإنصاف ١/ ٢٧٥.

(٢) وهي رواية ابن هشام في شذور الذهب ص٢٦٣، والأشموني رقم ٤٤٩.

(٣) الفوائد والقواعد ص٣١٧- ٣١٨، وشرح اللمع ١/ ٤٨٩، وانظر: والإنصاف ١/ ٢٧٥، وشرح المفصل ٢/ ٧٩.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص٣١٨، وشرح اللمع ١/ ٤٨٩.

قد صارت بمنزلة حرف من حروف النصب»[١]. ولكن الكوفيين أجازوا تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام نحو قولك: (إلا طعامك ما أكل زيد). وهذا ما منعه البصريون، وأيدهم الثمانيني[٢].

وتحدث عن الأسماء التي شبهت بـ(إلا) وهي: (غير، وسوى) فقال: «فأما (غير) فهي تضاف إلى ما بعدها أبدًا، وهو مجرور بإضافتها إليه، أو في موضع جر، فإعرابها في نفسها كإعراب الاسم الواقع بعد(إلا).

فإذا استثنيت بها من موجب نصبتها على كل حال بالعامل الذي قبلها كما كنت تنصب في الإيجاب الاسم الواقع بعد (إلا)[٣]، تقول: (قام القومُ غيرَ زيدٍ) و(لقيتُهُم غيرَ زيدٍ)، و(مررتُ بهم غيرَ زيدٍ)»[٤].

وأما الناقص المنفي فقال عنه: «إذا استثنيت بـ(غير) من منفي، وفرغت العامل الذي قبلها عمل فيها تقول: (ما قام غيرُ زيد)، و(ما رأيت غيرَ زيد) و(ما مررت بغيرِ زيد)»[٥].

وقال عن التام المنفي: «فإن استثنيت بـ(غير) من منفي، وكان ما قبل (غير) قد تم، فليس يخلو أن تكون (غير) قد أضيفت إلى شيء من جنس ما قبلها، أو إلى غير جنسه، فإن أضفتها إلى جنس ما قبلها فالاختيار فيها البدل مما قبلها، ويجوز النصب على الاستثناء، تقول: (ما قام أحد غيرُ

---

(١) الفوائد والقواعد ص٣١٨، وشرح اللمع ١/ ٤٩٠.

(٢) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ١/ ٢٧٣- ٢٧٧.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٤٣: وكل موضع جاز فيه الاستثناء بـ(إلا) جاز بـ(غير) وجرى مجرى الاسم الذي بعد (إلا)، وقال: فيجري مجرى الاسم الذي بعد (إلا). ينظر لتفصيل أحكامها: المقتضب ٤/ ٤٢٢، والإنصاف ١/ ٢٨٧، ومغني اللبيب ١/ ١٧٠.

(٤) الفوائد والقواعد ص٣١٨، وشرح اللمع ١/ ٤٩٠.

(٥) الفوائد والقواعد ص٣٢٠، وشرح اللمع ١/ ٤٩١.

زيد)- على البدل- و(غيرَ زيد) على الاستثناء، (وما لقيت أحدًا غيرَ زيد) على البدل والاستثناء جميعًا، و(ما مررت بأحد غيرِ زيد) على البدل، و(غيرَ زيد) على الاستثناء»[١].

وتحدث عن قضية إن كان الاسم بعد غير ليس من جنس ما قبلها، فقال: «أهل الحجاز ينصبونه على كل حال على الاستثناء المنقطع الخارج من أول الكلام نحو: (قام القوم غيرَ حمار)، وبنو تميم يبدلونه نحو: (قام القوم غيرُ حمار)؛ لأنهم يجعلونه كالجنس مما قبلها، وكذلك إن قدمت المستثنى بـ(غير) نصبته سواء أضفته إلى جنسه، أو غير جنسه نحو: (ما قام غيرَ زيدٍ أحد)، و(ما قام غيرَ حمارِ القوم)»[٢].

وبيّن الثمانيني: «أن أصل (غير) أن تكون صفةً، لما قبلها[٣]، إلا أنه كثر استعمالها فحذفوا الموصوف بها، وأقاموها مقامَه في الإعراب.

وأصل (إلا) أن تكون استثناء غير وصف إلا أنه لما اشتركت (غير، وإلا) في أنهما يُخرجان ما بعدهما من الحكم الذي دخل فيه ما قبلهما وهذا في الإيجاب، ويُدخلان ما بعدهما من الحكم الذي خرج منه ما قبلهما، وهذا في النفي فلما تضارعتا هذه المضارعة استثنوا بـ(غير) لمشابهتها (إلا)، ووصفوا بـ(إلا) لمشابهتها لـ(غير)[٤].

ولا يجوز أن تكون (غير، وإلا) إذا كانتا وصفين إلا لنكرة، أو معرفة بالألف واللام، وقد أجاز الأخفش أن تكون وصفًا للمضمر، واستشهد بقراءة شاذة على جواز هذا، وهي

---

(١) الفوائد والقواعد ص٣٢٠، وشرح اللمع ١/ ٤٩١.

(٢) الفوائد والقواعد ص٣٢٠، ٣٢١، وشرح اللمع ١/ ٤٩١، ٤٩٢.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٤٣١: ومنه مررت برجلين غيرك.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٣١: هذا باب ما يكون فيه (إلا) وما بعده وصفًا بمنزلة (مثل، وغير)، وذلك قولك: لو كان معنا رجل إلا زيدٌ لغلبنا.

قوله تعالى: (فشربوا منه إلا قليلٍ منهم)[١]، كما تقول: (غيْرُ قليلٍ منْهُم)[٢].

وكل موضع جاز أن يستثنى فيه بـ(إلا) جاز أن تجعلها وصفًا له، تقول: (قام القومُ إلا زيدٌ) على الوصف كما تقول: (غيْرُ زيْدٍ)، و(لقيتُ القومَ إلا زيدًا) كما تقول: (غيْرَ زيْدٍ)، و(مررت بالقوم إلا زيدٍ) كما تقول: (غيرِ زيدٍ).

وفي التنزيل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[٣]، فـ(إلا) وصف للآلهة، كأنه قال: لو كان فيهما آلهةٌ غيرُ الله لفسدتا. ولو قُرئ بالنصب: (إلا الله) على الاستثناء لكان جائزًا»[٤].

وقد ذكر الزمخشري أن البدل لا يسوغ إلا في الكلام غير الموجب[٥]، وهذا ما ذكره الثمانيني في كتابه[٦].

وأضاف الثمانيني: «وأما (غير) فإنها يجوز أن تكون وصفًا في كل موضع كانت فيه استثناءً.

وليس كل موضع كانت فيه وصفًا يجوز أن تكون فيه استثناء، وهذا يدل على تمكنها في الوصف، وأنّ الاستثناء فيها عرض. ألا ترى أنك تقول: (عندي درهمٌ غيرُ جيدٍ)، فتجعلها وصفًا، ولا يجوز: (عندي درهمٌ غيرَ جيدٍ) على الاستثناء؛ لأن الوصف لا يُستثنى من

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢٤٩)، وانظر القراءة في الكشاف ١/ ٢٩٥.

(٢) قال ابن هشام في المغني ٢/ ٧٥٤: وقيل (إلا) وما بعدها صفة، فقيل إن الضمير يوصف في هذا الباب، وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان، وجاء في حاشية الأمير عليه ١/ ٦٧: ولو قيل باسميتها ونقل إعرابها لما بعدها لكونها على صورة الحرف لصح.

(٣) سورة الأنبياء، الآية (٢٢).

(٤) الفوائد والقواعد ص٣٢١- ٣٢٢، وشرح اللمع ١/ ٤٩٢- ٤٩٣، آراء في توجيه النصب، ينظر: البحر المحيط ٦/ ٣٠٥، والاستغناء ص٣٣٢.

(٥) انظر: الكشاف ٣/ ١١٠.

(٦) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٢٢، وشرح اللمع ١/ ٤٩٣، وشرح المفصل ٢/ ٨٩.

الموصوف، وتقول: (عندي القومُ غيرُ غلامِكَ) الرفع على الوصف، و(غيرَ غلامِك) بالنصب على الاستثناء»[١].

ومما سبق يتضح أن الثمانيني خالف الكوفيين فيما ذهبوا إليه من جواز بناء (غير) في كل موضع يحسن فيه (إلا)، سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن، وذلك نحو قولهم: (ما نفعني غيرَ قيام زيد)، و(ما نفعني غيرَ أن قام زيد)، محتجين بأنها قامت مقام حرف لذا وجب بناؤها، ولكن الثمانيني أيد البصريين الذين ذهبوا إلى جواز بنائها إذا أضيفت إلى غير متمكن بخلاف ما إذا أضيفت إلى متمكن[٢].

واستطرد الثمانيني في الوصف بـ(إلا) أو البدلية أو الاستثناء فقال: «(قام القومُ إلا زيدٌ) على الوصف، و(إلا زيدًا) على الاستثناء. و(لقيتُ القوم إلا زيدًا) على الوصف والاستثناء. و(مررتُ بالقومِ إلا زيدٍ) على الوصف و(إلا زيدًا) على الاستثناء. وتقول: (ما قام القوم إلا زيدًا) على الاستثناء، و(إلا زيدٌ) على الوصف وعلى البدل. و(ما لقيتُ القومَ إلا زيدًا) على الوصف والبدل والاستثناء. و(ما مررتُ بالقوم إلا زيدٍ) على الوصف والبدل، و(إلا زيدًا) على الاستثناء.

وتقول: (ما قامَ القومُ غيرُ زيدٍ) على الوصف والبدل، و(غيرَ زيدٍ) على الاستثناء.

و(ما لقيتُ القومَ غيرَ زيدٍ) على الوصف والبدل والاستثناء.

و(ما مررتُ بالقومِ غيرِ زيدٍ) على البدل والوصف، و(غيرَ زيدٍ) على الاستثناء»[٣].

ويتفق الثمانيني في ذلك مع كلام الأكثرين من النحاة، ولعل المقصود بالوصف هو

---

(١) الفوائد والقواعد ص٣٢٢، وشرح اللمع ١/ ٤٩٣.

(٢) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٨٧- ٢٩٣.

(٣) الفوائد والقواعد ص٣٢٣، وشرح اللمع ١/ ٤٩٤.

الوصف الصناعي، فقال سيبويه: «هذا باب ما يكون فيه (إلا) وما بعده وصفًا بمنزلة (مثل وغير)، وذلك نحو قولك: (لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغُلبنا). والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: (لو كان معنا إلا زيد لهلكنا)، وأنت تريد ا لاستثناء لكنت قد أحلت»[١].

وقال الأخفش (إلا) وما بعدها تكون صفة لنكرة أو ما فيه (أل) نحو: (مررت بالقوم إلا أخيك)[٢].

ونصّ ابن السّراج على أن (أل) جنسية[٣]، وقال المغاربة يوصف بها الظاهر والمضمر والمعرفة والنكرة، وهو وصف يخالف سائر الأوصاف[٤]، وقال بعضهم: إنه يوصف بها. إنما يعنون عطف البيان، وشرط الوصف بـ(إلا) أن يتقدمها موصوف، فلا يحذف وتبقى هي بخلاف (غير)، فلا يجوز في (قام القوم إلا زيدٌ): (قام إلا زيدٌ)[٥].

وذكر الثمانيني أن في (سوى) ثلاثُ لغاتٍ فقال: «في (سوى) ثلاث لغات: ضمُّ السين، وفتحها وكسرها. فمن ضم السين قصرها لا غير، ومن فتح السين مدها لا غير، ومن كسر السين كان له المد والقصر، والقصر أفصح»[٦].

ونلاحظ من تقسيمه أن لـ(سوى) أربع لغات هي: (سُوى، وسِوى، وسَواء، وسِواء) يقال: (مررت برجل سَواء) ويكسر، و(سُوى) بالكسر والضمّ والعدم، وقد صرح بذلك

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٣١، وانظر: المغني ١/ ٧٠.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ١٢٣، وشرح التسهيل ٢/ ٢٩٩.

(٣) انظر: الأصول ١/ ٢٨٥- ٢٨٦.

(٤) انظر: المساعد ١/ ٥٨٠.

(٥) انظر هذه المسألة في الكتاب ٢/ ٣٤٣، ٣٤٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٢٦- ١٥٢٧، والمساعد ١/ ٥٨٠، والتصريح ١/ ٣٦٢.

(٦) الفوائد والقواعد ص٣٢٦، وشرح اللمع ١/ ٤٩٦ وانظر اللسان مادة (سوى)، وشرح المفصل ٢/ ٨٣.

الرضي[١].

وقال الثمانيني: و(سوى) منصوبة على الظرف، فإذا مددت ظهرت فتحة الظرف في الهمزة، وإذا قصرت قدرت فتحة الظرف على الألف، وهي بمنزلة مكان، فإذا قلت: (قام القومُ سوى زيْدٍ) فكأنك قلت (بدلَ زيدٍ) و(مكانَ زيدٍ)، فقس على هذا ما يرد عليك[٢].

قال سيبويه: وأما (أتاني القومَ سواك)، فزعم الخليلُ- رحمه الله- أن هذا كقولك: (أتاني القومُ مكانك)[٣].

ونجد أن الثمانيني في (سوى) يوافق البصريين؛ لأنهم قالوا: إن (سوى) لا تكون إلا ظرفا، أما الكوفيون فقالوا: إن (سوى) تكون اسمًا، وتكون ظرفًا[٤].

وعرّج الثمانيني على الاستثناء بالفعل، فقال: «فأما ما يكون فعلًا فـ(ليس، ولا يكون).

اعلم أن (ليس) في بابها يكون اسمها مضمرًا ومظهرًا ومذكرًا ومؤنثًا، وموحدًا ومثنًى ومجموعًا.

وإذا وقعت في الاستثناء وجب أن يكون اسمها (مضمرًا)، ولا يجوز إظهاره، و(موحدًا) ولا يجوز تثنيته ولا جمعه، و(مذكرًا) ولا يجوز تأنيثه. وخبره لا يكون إلا منصوبًا»[٥].

نجد أن للنحاة أقوالا في مرجع الضمير المستكن في (ليس، ولا يكون، وعدا، وخلا).

---

(١) انظر شرح الكافية ١/ ٢٢٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٤٦، والمغني ١/ ١٤٠، ١٤١.

(٢) الفوائد والقواعد ص٣٢٦، وشرح اللمع ١/ ٤٩٦.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٥٠.

(٤) انظر تفصيل هذه المسألة في الإنصاف ١/ ٢٩٤- ٢٩٨، والكتاب ١/ ٣١- ٣٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦١٧- ٧١٧، والمساعد١/ ٩٤، وحاشية الصبان ٢/ ١٥٨، والأشموني ٢/ ١٦٠، والارتشاف ٣/ ١٥٤٧.

(٥) الفوائد والقواعد ص٣٢٦، وشرح اللمع ١/ ٤٩٦، والكتاب ٢/ ٣٠٦، والمقتضب ٤/ ٣٩١، والإيضاح العضدي ١/ ٢١٠.

الأول: مرجعه (البعض)، ولعل هذا يختص بـ(ليس، ولا يكون).

الثاني: مرجعه اسم فاعل مأخوذ من الفعل العامل في المستثنى منه.

الثالث: مرجعه مصدر الفعل السابق العامل في المستثنى منه.

ولعل (عدا، وخلا) تختصان بتقدير المصدر لصحة المعنى فيكون التقدير: (قام القوم عدا القيامُ زيدًا)، وهذا أفضل من: (قام القوم عدا بعضهم زيدًا)[١].

وقال الثمانيني: «إذا كان الخبر واحدًا دل على توحيد الاسم، وإذا كان مثنًى دل على تثنية الاسم من طريق المعنى، وإذا كان مجموعًا دل على جمع الاسم من طريق المعنى، وإذا كان مذكرًا دل على تذكير الاسم من طريق المعنى، وإذا كان مؤنثًا دل على تأنيث الاسم من طريق المعنى.

تقول إذا استثنيت من موجب: (قام القومُ ليس زيدًا)، تقديره: ليس بعضهم زيدًا، فـ(زيد) لم يقم، والبعض مذكر في اللفظ، فإن أضفته إلى مذكر كان مذكرًا في المعنى، وإن أضفته إلى مؤنث كان مؤنثًا في المعنى، ولفظه واحد، وهو يقع على الواحد والتثنية والجمع، والخبر يبين عدده وتأنيثه وتذكيره.

وكل ما ذكرته في (ليس)، ففي (لا يكون) مثله»[٢].

وقال الثمانيني: «وإن قيل: لِـمَ امتنع دخول التأنيث في (ليس، ولا يكون) إذا كان الخبر مؤنثًا؟ ولم امتنع تثنية الضمير الذي فيهما وجمعه- إذا كان الخبر مثنى أو مجموعًا؟

فعن هذا السؤال جوابان: أحدهما: أن (ليس) و(لا يكون) لما نابتا عن (إلا) وهي جزء واحد، وجب أن يكون واحدًا، ولحاق التأنيث بهما وعلامة التثنية والجمع يخرجهما من أن يكونا جزءًا واحدًا، وهذا كله طلبًا لتسوية الألفاظ ومعادلتها.

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٥٧، ٢/ ٣٤٧، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٣٨، والمقتضب ٤/ ٣٢٨، والمساعد ١/ ٥٨٧- ٥٨٨، والتصريح ١/ ٣٦٢، وشرح اللمع ٢/ ٢٦١.

(٢) الفوائد والقواعد ص٣٢٨- ٣٢٩، وشرح اللمع ١/ ٤٩٦، وانظر: الكتاب ١/ ٢٥٧، ٣/ ٢٨.

والجواب الثاني: أن (ليس) و(لا يكون) لما نابتا عن (إلا) وهي حرف وجب ألا يتصرفا، ولحاق التأنيث بهما والتثنية والجمع ضرب من التصرف.

فإن جعلتهما وصفًا لما قبلها أنثت وثنيت وجمعت. ولا يكونان إلا وصفًا لنكرة»[(١)].

وقال المبرد: «وإن جعلته وصفًا فجيّد، وكان الجرمي يختارُه، وهو قولك: (أتاني القومُ ليسوا إخوتك)، و(أتتني امرأة لا تكون فلانة)»[(٢)].

وقال سيبويه: «ويدلُّك على أنه صفة أن بعضهم يقول: (ما أتتني امرأة ولا تكون فلانة)، و(ما أتتني امرأة ليست فلانةً)، فلو لم يجعلوه صفة لم يؤنثوه»[(٣)].

وقال الثمانيني في (عدا): «إن فاعلها مضمر فيها، وهو مذكر، ولا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث، وإنما يكشف عن تثنيته وتذكيره وتأنيثه المنصوب بعده»[(٤)].

ومثّل الثمانيني لذلك بقوله: «(قام الرجال عدا زيدًا)، تقديره: جاوز بعضهم زيدًا. و(قال القومُ عدا الزيدَيْنِ) و(عدا الزيدِيْنَ)، فالزيدون لم يقوموا؛ لأن هذا استثناء من موجب.

وتقول: (قام النساء عدا هندًا)، فـ(هند) لم تقم، و(قام النساء عدا الهندَيْنِ)، و(لقيت النساء عدا الهنداتِ)، فالهندات لم يلْقَهُنّ؛ لأن هذا استثناء من موجب.

فإن قلت: (ما قام القوم عدا بكرًا) فـ(بكر) قد قام، وإن قلت: (ما مررت بالقوم عدا خالدًا)، فقد مررت بخالد، لأن هذا استثناء من منفي.

فإن قلت: (قام القوم ما عدا زيدًا)، نصبت (زيدًا) لا غير؛ لأن (عدا) هاهنا فعل لما صارت

---

(١) الفوائد والقواعد ص٣٢٨، وشرح اللمع ١/ ٤٩٧.

(٢) المقتضب ٤/ ٨.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٢٨.

(٤) الفوائد والقواعد ص٣٢٩، وشرح اللمع ١/ ٤٩٩، وانظر: الكتاب ٢/ ٣٤٨.

صلة لـ(ما) المصدرية لا توصل إلا بالأفعال»[١].

ومن الملاحظ أن سيبويه قال: «إن عدا فعل فقط»[٢]، أما الأخفش فيجيز فيها أن تكون حرفًا وأن تكون فعلًا[٣]، وقد ذكر الثمانيني الرأيين دون ترجيح في الموضع الأول[٤]، ولكنه في الموضع الثاني اقتصر على الفعلية وهو رأي سيبويه[٥].

والبحث يرى ما رآه الأخفش من أن (عدا) إذا نصبت ما بعدها صارت فعلًا، وإذا جرته صارت حرفًا، فهي فعل أو حرف وليست فعلًا فقط كما ذكر سيبويه؛ لأنه ثبت بالنقل الصحيح عن العرب أن (عدا، وخلا، وحاشا) ينتصب الاسم بعدها في الاستثناء، وينجر إذا كنّ حرف جر، أما لو سبقت بـ(ما) نصبت ما بعدها على أنها فعل؛ لأن (ما) المصدرية لا تدخل إلا على فعل[٦].

قال الثمانيني: «أما (خلا) فسيبويه والأخفش يجيزان فيها أن تكون حرفًا جارًا، وأن تكون فعلًا ناصبًا»[٧].

وقال الثمانيني: «إذا جعلتها حرفا قلت: (قامَ القومُ خلا زيدٍ)، و(لقيتُهم خلا عمْروٍ)، و(مررت بهم خلا خالدٍ)، فالجارّ والمجرور في موضع نصب، و(زيد) لم يقم، و(عمرو) لم تلقه، و(خالد لم تمر به)؛ لأنه استثناء من موجب.

---

(١) الفوائد والقواعد ص٣٢٩- ٣٣٠، وشرح اللمع ١/ ٤٩٩.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٠٩، ٣٤٨.

(٣) انظر: شرح التصريح ١/ ٤٠١، وشرح الأشموني ٢/ ١٦٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٣٤، والفوائد والقواعد ص٣١٠.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص٣١٠، وشرح اللمع ١/ ٤٨٢.

(٥) انظر: الفوائد والقواعد ص٣٢٩، وشرح اللمع ١/ ٤٩٩. وانظر الخلاف في المسألة في ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٣٤ وانظر الكتاب ٢/ ٣٤٩، وشرح الكافية ١/ ٢٩٩، والهمع ١/ ٢٣٣.

(٦) انظر في ذلك الجنى الداني ص٤٦١، ٥٦٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٣٤.

(٧) الفوائد والقواعد ص٣١٠- ٣١١، ٣٣٠، وشرح اللمع ١/ ٤٨٢، ٥٠٠.

فإن قلت: (ما قامَ القومُ خلا خالدٍ) فـ(خالد) قد قام، و(ما مررتُ بهم خلا عمرٍو) فـ(عمرو) قد مررت به.

وتقول إذا جعلتها فعلًا: (قام القومُ خلا خالدًا) ففي (خلا) فاعل مضمر، (لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث). وتقول (لقيتُ القومَ خلا الزيدِيْنَ) فـ(الزيدون) لم تلقَهم، و(مررت بهم خلا محمدًا) فـ(محمد) لم تمر به.

فإن قلت: (ما قام القومُ خلا زيدًا) فـ(زيد) قد قام. وتقول: (ما لقيتُ النساءَ خلا الهندات) فقد لقيت الهندات؛ لأنه استثناء من منفي، وتقول: (ما قام النساءُ خلا جُمْلًا)، فـ(جُمْل) قد قامت؛ لأنه استثناء من منفي.

فإن قلت: (قام القومُ ما خلا زيدًا) فـ(خلا) هاهنا فعل، لأنه صلة لـ(ما) المصدرية، وإذا كان صلة لـ(ما) المصدرية وجب أن يكون فعلًا؛ لأن (ما) المصدرية لا توصل إلا بالأفعال، قال الشاعر:

ألا كُلُّ شَيءٍ ما خلا اللهَ باطلٌ وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائل[(١)]

فإن قلت: (قامَ القومُ ما خلا زيْدًا) فـ(زيد) قد قام، و(ما مررتُ بالقوم ما خلا مُحمدًا) فـ(محمد) قد مررت به، و(ما لقيتهم ما خلا جعفرًا) فـ(جعفر) قد لقيته، وعلى ما وصفت لك يجري باب الاستثناء»[(٢)].

ولكن بعض النحويين أجازوا الجر بـ(ما خلا) على تقدير (ما) زائدة[(٣)].

أما (حاشا) فسيبويه يقطع بأنها حرف[(٤)]، والأخفش يجيز فيها أن تكون حرفًا وأن تكون فعلًا،

---

(١) هذا البيت من الطويل للبيد بن ربيعة العامري، وهو من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ٥/ ١١٤، ٢/ ٧٩، وعزاه إليه، والشيخ خالد في تصريحه ١/ ٢٨، وابن هشام في المغني ١/ ١٤٢، ٢١٥، وشذور الذهب ص٢٦١.

(٢) الفوائد والقواعد ص٢٣١، وشرح اللمع ١/ ٥٠٠- ٥٠١.

(٣) هذا الرأي قاله الجرمي والربعي، والكسائي وابن جني. انظر: التصريح ١/ ٣٦٥، والأشموني ١/ ٣٦٥.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٣٩٤.

(حاشا) بالألف المقصورة (حاشى)[١].

ورأي سيبويه هو رأي البصريين ورأي الأخفش ووافقه أبو العباس المبرد، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن (حاشى) فعل ماضٍ[٢]. وزيادة (ما) قبل (حاشا) منعها سيبويه[٣]، ولكن الكسائي أجازها[٤]، وقد ذكر الثمانيني رأي سيبويه ورأي الأخفش ومال إلى الأول حيث قال: وأما (حاشا): فتقول: (قام القوم حاشا زيد)، فالجار والمجرور في موضع نصب بالفعل الذي قبله، و(زيد) لم يقم؛ لأن هذا استثناء من موجب، و(مررتُ بالقوم حاشا خالدٍ) فـ(خالد) لم يمر به، قال الشاعر:

حاشـــا أبي ثوبَـــانَ إنّ بـــهِ ضَـــنًّا عـــن الـــملْحاةِ والشَـــتْمِ[٥]

فإن قلت: (ما قامَ القومُ حاشا زيدٍ) فـ(زيد) قد قام، و(ما لقيتُ القومَ حاشا زيدٍ) فـ(زيد) قد لقيته. وكان الأخفش يجيز أن تكون (حاشَى) فعلًا، فتقول: (قام القومُ حاشَى زيدًا)، ففي (حاشى) فاعل لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنّث، و(زيد) لم يقم؛ لأنه استثناء من موجب. و(لقيت القوم حاشَى خالدًا) فـ(خالدًا) لم تلقه.

فإن قلت: (ما قام القومُ حاشَى زيدًا) فـ(زيدٌ) قد قام، و(ما مررت بالقوم حاشى خالدًا) فـ(خالدًا) قد مررت به؛ لأن هذا استثناء من منفي[٦].

---

(١) انظر: شرح الكافية ١/ ٢٢٤، والمغني ١/ ١٣١.

(٢) انظر: تفصيل المسألة في الإنصاف ١/ ٢٧٨، ٢٨٧.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٣٥٠ حيث قال سيبويه: لو قلت أتوني حاشا زيدًا لم يكن كلامًا.

(٤) انظر: الأصول ١/ ٣٠٣.

(٥) هذا البيت من الكامل للجميح الأسدي واسمه: منقذ بن الطماح، والبيت المذكور لفقه النحاه من بيتين، فهو صدر مركب على عجز غيره، انظر: شرح المفصل ٢/ ٨٤، ٨/ ٤٧، وشرح الأشموني ١/ ٢٣٨، والخزانة ٤/ ١٨٢، والإنصاف ١/ ٢٨٠.

(٦) انظر: شرح اللمع ١/ ٤٨٢- ٤٨٣، ٤٩٩- ٥٠٠، والفوائد والقواعد ص٣٠٩- ٣١٠، ٣٣١، وانظر شرح المفصل ٢/ ٨٤، ٨/ ٤٧.

*** المنادى:**

النداء تنبيه المدعو ودعاؤه بحروف مخصوصه ليجيب، ويسمع طلب المنادِي، وقد ركزّ ابن جني في مواضع كثيرة على حروف النداء ودلالة هذه الحروف على التنبيه فقال: «الحروف التي ينادى بها المدعو خمسة وهي: (يا، أَيا، هيا، أي، الهمزة)، تقول: (يا زيد وأيا زيد وهيا زيد، وأي زيد، وأزيد)»[(١)].

وهذه الحروف تفيد التنبيه، ولقد ذهب أحد الباحثين إلى أن دلالة هذه الأدوات على تنبيه المنادى دلالة ضمنية، ودلالتها على دعاء المنادى دلالة التزامية[(٢)]، والمنادى بعدها مدعو بإضمار الفعل المتروك إظهاره، تقديره: أنادى أو أدعو، ونحوهما[(٣)].

وقد بيّن الثمانيني حروف النداء فقال: «فأما الحروف التي يُنبَّه بها المنادَى فهي خمسة: (يا، وأيا، وهيا، وأيْ، والهمزة).

فأما (الهمزة) فإنها تكون لأقرب الناس إليك، تقول: (أزيدُ أقْبل).

فأما (أي) فيكون لمن تراخى عنك قليلًا، تقول: (أي عبدَ الله أقبلْ).

وأما (أيا، وهيا) فيكونان للمتراخي المتباعد، ولمن استثقل نومًا؛ لأنه كلما تباعدَ المنادَى احتاج المنادِي إلى أن يمتد صوتُه، ويعلو حتى يسمع المنادَى تقول: (هَيا زيْدُ، أيا عبدَ الله)[(٤)].

---

(١) اللمع ص١٠٨.

(٢) انظر: الأدوات المفيدة للتنبيه في كلام العرب، للدكتور فتح الله صالح المصري ص٢٤، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع- المنصورة، ط١، سنة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ١٨٢.

(٤) ذهب المبرد إلى أن (أيا، وهيا) للبعيد، و(أي، والهمزة) للقريب، و(يا) لهما وهو ما ذهب إليه الثمانيني. انظر: المقتضب ٤/ ٢٣٥.

وقد قال قوم: الأصل (أيا)، وإنما أبدلت الهاء من الهمزة[١].

قال ذو الرُمّة:

هَيا ظَبيةَ الوَعساءِ بينَ جُلاجِلٍ وبينَ النَقا أأنْتِ أمْ أُمّ سالِمِ[٢]

فأما (يا) فهي أصل حروف النداء فتصلح أن تكون للقريب والبعيد، والنائم والمستيقظ»[٣].

وأضاف الثمانيني: «والذي يدل على كونها أصلًا في النداء جواز حذفها من المنادَى، كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[٤]، تقديره: يا يوسفُ، قال تعالى: ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم﴾[٥]، تقديره: (يا ربِّ احكم)، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾[٦]، تقديره: (يا ربَّنا لا تُؤاخِذْنا).

والذي يدل أيضًا على كونها أصلًا دخولها مع (وا) في النُدبة إذا قلت: (وازَيْداه ويا زَيْداه)»[٧].

وقال الثمانيني: «أما قوله تعالى: (ألا يسجدوا لله)[٨] على قراءة من خفّف ففيه قولان:

أحدهما: أن يكون المنادَى محذوفًا وتقديره: ألا يا هؤلاءِ اسجُدوا، فحذف المنادَى للعلم به؛

---

(١) قال ابن هشام في المغني ١/ ١٤ وقد تُبدل همزتها هاءً، وفي هذا الإبدال خلاف. انظر: حاشية يس على شرح التصريح ٢/ ١٨٢.

(٢) هذا البيت من الطويل لذي الرمة، غيلان بن عقبة، الديوان ص٦٢٢ وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٥٥١، وابن يعيش في شرح المفصل ٩/ ١١٩، وابن جني في الخصائص ٢/ ٤٥٨، وشرح الشافية للرضى ٣/ ٦٤.
الوعثاء: الأرض اللبنة، وجلاجل: جبل، والنقا: التل من الرمل.

(٣) الفوائد والقواعد ص٤٤١- ٤٤٢، وشرح اللمع ١/ ٦١١- ٦١٢.

(٤) سورة يوسف، الآية (٢٩).

(٥) سورة الأنبياء، الآية (١١٢).

(٦) سورة البقرة، الآية (٢٨٦).

(٧) الفوائد والقواعد ص٤٤٢، وشرح اللمع ٢/ ٦١٢.

(٨) سورة النمل، الآية (٢٥) تخفيف (ألا) قراءة الكسائي، والباقون بالتشديد. انظر: السبعة في القراءات (٤٨٠).

لأن الفعل لا يجوز أن ينادَى، فلما أُمن اللبس جاز حذف المنادَى، وتكون (ألا) دخلت لافتتاح الكلام.

والوجه الثاني: أن تكون (يا) دخلت للتنبيه مجردة من النداء؛ لأن كل حرف نداء فيه تنبيه، وقد يكون التنبيه مجردًا من النداء، وهذا يدل على أن التنبيه هو الأصل فيها، والنداء عارض فيها. وينبغي أن يجعل معنى الحرف ما يلزمه في جميع متصرفاته، فأما ما ينفك منه فلا يكون أصلًا فيه، فكأنه قال: ألا تنبَّهوا اسجُدوا لله.

فإن قيل: (ألا) فيها افتتاح وتنبيه فكيف يجمع بين تنبيهين؟.

قيل له: إنه إذا انفردت (يا) بالتنبيه انفردت (ألا) بافتتاح الكلام، وبطل منها التنبيه»[(١)].

ومن خلال ما سبق فقد أجاز الثمانيني أن يسقط حرف النداء في الكلام، وفي الشعر من كل اسم لا يجوز أن يكون وصفًا لـ(أي) كالأعلام والمضافات.

ونلاحظ أيضًا أن حذف حرف النداء إنما يمتنع مع النكرة واسم الإشارة، فإن حذفت الأداة معهما فيحمل ذلك على الضرورة أو الشذوذ، وهو بهذا يوافق البصريين حيث نصوا على أنه يلزم اسم الإشارة واسم الجنس إلا في شذوذ أو ضرورة نحو: «ثوبي حجر»[(٢)]، و(اشتدي أزمة تنفرجي)[(٣)].

أما الكوفيون فيجيزون الحذف في ذلك قياسًا[(٤)].

ونلاحظ أن الحذف في حرف النداء يتم أن أُمن اللبس، فلا يجوز أن تقول: (رجُلُ أقْبِلْ)،

---

(١) الفوائد والقواعد ص٤٤٣، وشرح اللمع ٢/ ٦١٣.

(٢) الحديث في صحيح مسلم ٤/ ٣٢- ٣٣.

(٣) شطر بيت من المتقارب، وانظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٨٧، والمساعد ٢/ ٤٨٥.

(٤) انظر هذه الآراء في الكتاب ٢/ ٢٣١، وشرح التسهيل ٣/ ٣٨٧، والمساعد ٢/ ٤٨٥، وشرح المفصل ٢/ ١٦، وشرح التصريح ٢/ ١٨٤.

ولا (امرأةُ تعالَيْ)، وإنما لم يجز هذا، لأن أصل هذا أن ينادَى بـ(أيّ) فكان ينبغي أن يقال: (يا أيُّها الرجلُ)، و(يا أيتها المرأةُ)، فلما طرحوا (أيًّا)، و(الألف واللام)، لم يطرحوا حرف النداء، لئلا يُجحفوا بالاسم، وينبغي أن تكون (ها) متصلة بـ(أيّ)، لا بما بعدها.

وكذلك لا يجوز أن يسقط حرف النداء من الاسم المبهم، لا تقل: (هذا أقبلْ)؛ لأن الاسم المبهم يجوز أن يكون وصفًا لـ(أيّ)، كما يوصف بالألف واللام، وأصله أن يقولوا: (يا أيّها ذا)، و(ها) متصلة بـ(أيّ)، و(ذا) وصف لها، وقال ذو الرمة:

ألا أيُّهـا ذا المنـزِلُ الـدارِسُ الـذي كأنّـك لم يعْهَـدْ بِـك الحـيَّ عاهِـدُ[1]

فإن اضطُرّ شاعر إلى إسقاط حرف النداء من هذا النوع جاز له في الضرورة[2].

وبيّن الثمانيني «أن المنادى أصله أن يكون منصوبًا؛ لأنه أحد المفعولات، ألا ترى أنك إذا

---

(١) هذا البيت من الطويل، ديوانه ١٢٢، وهو من شواهد سيبويه ٢/ ١٩٣، والمقتضب ٤/ ٢١٩، ٢٥٩، وابن يعيش ٢/ ٧.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٤٤٤، وشرح اللمع ٢/ ٦١٤.

استشهد سيبويه في الكتاب ٢/ ٢٣٠ لحذف أداة النداء مع النكرة بقول العجاج:

* جاري لا تستنكري عذيري *

يريد: يا جارية، ومثله في النثر: افتَدِ مخْنوقٌ، وأصبح ليْلُ، وأطْرق كرا).

وقال المبرد في المقتضب: وأما قولهم (صاح أقبل) فإنما رخموه لكثرته في الكلام... قال الشاعر:

صاح هل أبصرت بالخبتين من أسماء نار

يريد: يا صاحب فأسقط النداء ورخم النكرة.

وذهبت طائفة منهم ابن مالك إلى جواز الحذف مع اسم الإشارة، ولهذا قال: (ومَن يمنعه فانصر عاذله) أي: انصر من يعذل الذي يمنع الحذف، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم﴾، أي- يا هؤلاء، وقول الشاعر:

ذا ارعواءً فليس بعد اشتعال الر أس شيبًا إلى الصِبا من سَبيل

أي: (يا ذا)، شرح ابن عقيل ٢/ ٢٥٧.

قلت: (يا عبدَ الله) فتقديره: أنادي عبد الله، وأريد عبدَ الله»[١].

وبيّن الثمانيني «أن النداءُ على ضربين: يكون خبرًا وغيرَ خبرٍ. فإذا قلت: (يا زيدُ) فهذا قد خرج من أن يكون خبرًا؛ لأنه لا يحتمل صدقًا ولا كذبًا ما دام على هذه الصيغة. ومعناه الخبر؛ لأن تقديره: (أُنادي زيدًا).

فأما قولهم: (يا فُسَقُ، ويا زانيةُ) فهذا قد طابق نداؤه لكونه خبرًا، ألا ترى الفقهاء يوجبون بهذا اللفظ الحدّ، فلو لم يكن خبرًا لم يجب به الحد»[٢].

ونلاحظ أن الثمانيني في كلامه السابق حمل ضربًا من النداء على الخبر، نحو قوله: (يا فُسَق، ويا زانية)، مستدلًا بوجوب الحد على هذا اللفظ، وهذا لا يوجب حمله على الخبر، فالحكم خارج عن الصيغة، ويناظره قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾[٣]، وقوله: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾[٤]، فهذا خبر، وإنما حمل على الإنشاء لأمر بلاغي خارج عن الصيغة.

ونسب سيبويه إلى الخليل أن حرف النداء يُصَيِّر ما بعده من النكرات المقصودة إلى التعريف في نحو: (يا رجلُ، ويا فاسقُ)، وذلك بالإشارة إليها، والقصد لها، وإن لم يكن لها عهدٌ متقدم. فصار بمنزلة ندائك ما فيه الألف واللام، نحو: (يا أيها الفاسق، ويا أيها الرجل)[٥].

وإلى ذلك أشار الثمانيني أيضًا عندما وضّح أن الأسماء المناداة على ثلاثة أقسام: مفرد،

---

(١) الفوائد والقواعد ص٤٣٦، وشرح اللمع ٢/ ٦٠٧.

(٢) الفوائد والقواعد ص٤٣٦، وشرح اللمع ٢/ ٦٠٧.

(٣) سورة البقرة، الآية (٢٢٨).

(٤) سورة البقرة، الآية (٢٣٣).

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ١٩٧.

ومضاف، ومشابه للمضاف من أجل طوله[١].

وقال الثمانيني: «المنادى المفرد على ضربين: معرفة، ونكرة.

والمعرفة على ضربين: معرفةٍ قبل النداء وبعد النداء، ونكرة قبل النداء، ومعرفة بعد النداء، وفيه قسم ثالث نكرة قبل النداء، وبعد النداء.

فأما ما يكون (معرفة قبل النداء وبعد النداء) فالأسماء الأعلام إذا قلت: (يا زيدُ، يا عمرُو، يا هندُ، يا جُملُ)، فهذا مبنيّ على الضم»[٢].

وبيّن أن النداء يجعل المنادي معرفة، فالنكرة قبل النداء تعرف بالنداء والقصد، أما المعرفة قبل النداء كالعلم إذا دخل عليه النداء بطل التعريف بالعلمية، وحدث تعريف بالنداء[٣]، وأصل المنادى النصب إلا إذا كان علمًا أو نكرة مقصودة فيبنى على الضم نحو: (يا زيدُ، ويا رجلُ). والعامل في النصب هو ياء النداء؛ لأنها نابت عن الفعل، ألا ترى أن معناه: أدعو زيدًا، وأُنادي زيدًا[٤].

وقد ذهب الثمانيني في بناء المفرد مذهب البصريين الذين قالوا: إنه مبني على الضم وموضعه النصب؛ لأنه مفعول، وخالف رأي الكوفيين الذين قالوا: إنه معرب مرفوع بغير تنوين، وقال الفراء: إنه مبني على الضم وليس بفاعل ولا مفعول[٥].

وفي ذلك قال الثمانيني: «فإن قال قائلٌ: المنادَى منصوب لأنه أحدُ المفعولات، فلم جاز في هذه المفردات أن يبنى على الضم إذا قلت: (يا زيدُ، ويا عمرُو، ويا رجُلُ، ويا امرأةُ)؟ قيل له: هذا

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٤٣٧، وشرح اللمع ٢/ ٦٠٧.

(٢) الفوائد والقواعد ص٤٣٧، وشرح اللمع ٢/ ٦٠٧، ٦٠٨.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٤٣٧، وشرح اللمع ٢/ ٦٠٨.

(٤) الفوائد والقواعد ص٤٣٦، ٤٣٨، وشرح اللمع ٢/ ٦٠٧، ٦٠٩.

(٥) الإنصاف ١/ ٣٢٤، وشرح المفصل ١/ ١٢٩.

مبني على الضم. (يا زيدُ، ويا رجلُ) فقد ذكر العلماء فيه أقوالًا:

وقال بعضهم: إنما بُني لأنه أشبه الأصوات، وصار آخر الاسم غاية ينقطع الصوت عندها[١].

وقال بعض العلماء: إنما بني؛ لأنه أشبه كاف الخطاب في (أُريدُكَ) من ثلاثة أوجه: منها أنه مخاطب، كما أن الكاف مخاطبة، وأنه معرفة كما أن الكاف معرفة، وأنه مفرد كما أن الكاف مفرد. فلما أشبه الكاف من هذه الوجوه بنى كما أن الكاف مبنية[٢].

وقال بعض العلماء: إنما بني هذا الاسم؛ لأنه وقع موقع ما يغلب عليه علامات الخطاب، وهي الكاف في (أريدكَ)، والتاء في (أنتَ) فهي حرف مجرد للخطاب»[٣].

وأضاف الثمانيني: «وقال قوم: لما كان قولنا: (يا زيدُ، ويا رجلُ) غاية يتم بها الكلام وينقطع عندها، شبّهوه بـ(قبلُ، وبعدُ)، وقالوا أيضًا: لما جعلوه مفردًا اختاروا له الضمّة؛ لأنها لا تدخله إلا إذا كان منادى تشبيهًا بـ(قبلُ، وبعدُ)»[٤].

وبيّن أنه «إذا وُصف هذا الاسم المضموم بصفة مفردة جاز في الصفة الرفع والنصب، تقول: (يا زيدُ الظريفُ، ويا زيدُ الظريفَ).

أما من نصب فحمل الصفة على موضع المنادَى؛ لأن موضعه منصوب. ومن رفع حمل الصفة على لفظ المنادَى»[٥].

---

(١) انظر: الإنصاف ١/ ٣٢٤، وشرح المفصل ١/ ١٢٩.

(٢) انظر: الإنصاف ١/ ٣٢٤، ٣٢٥، وهو رأي البصريين.

(٣) الفوائد والقواعد ص٤٤٥، وشرح اللمع ٢/ ٦١٥، وانظر الإنصاف ١/ ٣٢٥.

(٤) الفوائد والقواعد ص٤٤٧، وشرح اللمع ٢/ ٦١٧ وهذا قول الخليل انظر الكتاب ٢/ ١٩٩.

(٥) الفوائد والقواعد ص٤٤٨، وشرح اللمع ٢/ ٦١٨، وانظر الكتاب ٢/ ١٨٣، والمقتضب ٤/ ٢٠٨، وشرح المفصل ٢/ ٣.

وأضاف الثمانيني: «وقال قوم: إن الصفة إذا نُصِبَتْ جاز أن يكون بإضمار فعل تقديره: أعني الظريفَ.

وقال قوم: إذا رفعت الصفة جاز أن تكون مقطوعة من المنادَى، وترفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (أنْتَ الظريفُ)، وقال الشاعر:

فما كَعبُ بنُ مامةَ وابنُ سُعْدَى بأجْوَدَ مِنْكَ يا عُمَرُ الجوادا[1]

فنصب (الجواد) على موضع المنادى، ولا يجوز هاهنا رفعه؛ لأن القوافي منصوبة»[2].

وبيّن أنه: «إن أكّدت هذا المضموم بتوكيد مضاف نصبته حملًا على موضع المنادَى، تقول: (يا تميمُ كلَّكُمْ، وكلَّهُم) نصبت التوكيد لأنه مضاف.

وإن عطفت على هذا المضموم عطفَ بيانٍ بمفرد أجريته مجرى الصفة المفردة، فقلت: (يا رجلُ زيْدُ أقبِلْ)، كما تقول: (يا رجلُ الظريفُ)، وتقول: (يا رجلُ زيدًا أقبل)، كما تقول: (يا رجلُ الظريفَ)، وتقول: (يا رجلان زيدٌ وعمرٌو) على عطف البيان، و(زيدًا وعمرًا) كما أريتك.

فإن أبدلت من هذا المضموم مفردًا بَنَيْتَه على الضم، فقلت: (يا رجلُ زيدُ أقبِلْ، ويا رجلان زيدُ وعمرُو أقْبِلا).

فإن عطفت على هذا المضموم عطفَ بيان بمضاف نصبته، فقلت: (يا رجلُ عبدَ الله أقبل).

وإن أبدلتَ من هذا المضموم مضافًا نصبت البدل، فقلت: (يا زيدُ أبا القاسمِ أسرعْ،

---

(١) هذا البيت من الوافر لجرير في مدح عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه الديوان ص١٠٧ وهو من شواهد التصريح ٢/ ١٦٩ وعزى إليه، والأشموني رقم ٨٧٤، وهو في شواهد القطر برقم ٨٧٤.

(٢) الفوائد والقواعد ص٤٤٩، وشرح اللمع ٢/ ٦١٨.

ويا رجلُ عبدَ الله أقبل).

وإن عطفت على هذا المضموم بمفردٍ ليس فيه ألف ولا لام ضممته؛ لأن المعطوف له حكم نفسه إذا جاز أن يباشره حرف النداء، تقول: (يا زيدُ وعمرُو أقبِلا، ويا هندُ وبشْرُ اذْهبا).

وإن عطفتَ على هذا المضموم مضافًا نصبته فقلت: (يا زيدُ وعبدَ الله استقيما)»[(١)].

وأضاف: «إن عطفت على هذا المضموم اسمًا فيه ألفٌ ولامٌ جاز أن تشبه بالصفة المفردة فتجيز فيه الرفع والنصب، تقول: (يا زيدُ والحارثَ) تحمله على موضع المنادى، وتقول: (يا زيدُ والحارثُ) تحمله على لفظ المنادَى»[(٢)].

واختار أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس والجرمي النصب، واختار الخليل وسيبويه والمازني الرفع[(٣)]، ولم يرجح الثمانيني أيًّا من الآراء، ولكنه ذهب للاستشهاد برأي سيبويه فقال: قال الشاعر:

ألا يـــا زيـــدُ والضـــحّاكُ سِـــيْرا فقـــد جاوزتمـــا خَمَـــرَ الطريـــقِ[(٤)]

ويروى: وَعَرَ الطريقِ، ويروى: (الضحاكُ) بالرفع على لفظ المنادَى، و(الضحاكَ) بالنصب على موضع المنادى[(٥)].

وأيضًا استشهد الثمانيني لذلك بالقراءات القرآنية فقال: «وقد قُرئ: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ

---

(١) الفوائد والقواعد ص٤٥٠- ٤٥١، وشرح اللمع ٢/ ٦١٩- ٦٢١، وانظر الكتاب ٢/ ١٨٤.

(٢) الفوائد والقواعد ص٤٥١، وشرح اللمع ٢/ ٦٢١.

(٣) انظر الكتاب ٢/ ١٨٦، وشرح التصريح ٢/ ١٩٧.

(٤) من الوافر مجهول قائله، انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٢٩، وشرح قطر الندى ٢١٣، والدرر اللوامع ٢/ ١٩٦.

(٥) انظر: الفوائد والقواعد ص٤٥٢، وشرح اللمع ٢/ ٦٢١.

وَٱلطَّيۡرَۖ﴾[١]، و(الطيرُ) بنصب الطير ورفعها[٢]. أما من رفع (الطير) فيحتمل أن يكون عطفه على (الجبال) وأدخله في النداء. ويحتمل أن يكون عطفه على (الياء) في (أوّبي) وأدخله في الأمر. فإن قيل: كيف يعطف على المرفوع المتصل من غير توكيد.

قيل له: إنما يراد توكيد، أو ما يقوم مقامَ التوكيد، وقوله: ﴿مَعَهُۥ﴾ قد طوّل الكلام وحسنه فأغنى عن التوكيد.

وأما من نصب (الطير) فيحتمل ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون معطوفًا على موضع (الجبال) فنصبها. والثاني: أن يكون عطفها على (فضلًا) من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضۡلٗاۖ﴾[٣]، و(الطير) اعترض بالنداء بين المعطوف والمعطوف عليه تسديدًا للقصة وتحسينًا لرصف الكلام. والثالث: أن يكون حمله على فعل تقديره: (أوّبي معَهُ، وسخّرنا لهُ الطيْرَ)»[٤].

وقد وصف الثمانيني قول من قال: (يا زيد الظريفُ وذو المالِ)، بأنه ليس بالجيّدِ؛ لأن المعطوف له حكم نفسه، ألا ترى أنه لو وقع موقع (الظريف) لم يكن فيه إلا النصب، فكنت تقول: (يا زيدُ ذا المالِ) فتقول: (يا زيد الظريف وذا المال)[٥].

وقال الثمانيني: «إن الاسم المفرد المبني على الضم إذا وصفته بـ(ابن) وأضفته إلى اسم غير اسم أبيه العلم فقد وقع (ابن) صفة بين علمين، ولا تبالي بالثاني هل كان اسمًا أو لقبًا أو كنيةً،

---

(١) سورة سبأ، الآية (١٠).

(٢) الرفع قرأ به الأعرج، واختاره الخليل وسيبويه، والنصب قرأ به السبعة، واختاره أبو عمرو بن العلاء، وعيسى ابن عمر، انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٢٤٥، والبحر المحيط ٧/ ٢٦٣، والكتاب لسيبويه ٢/ ١٨٦- ١٨٧.

(٣) سورة سبأ، الآية (١٠).

(٤) الفوائد والقواعد ص٤٥٢- ٤٥٣، وشرح اللمع ٢/ ٦٢١- ٦٢٢.

(٥) انظر: الفوائد والقواعد ص٤٥٣، وشرح اللمع ٢/ ٦٢٢.

فللعرب فيه مذهبان[١]:

أكثرهما: أن تقلب من ضمته فتحة اتباعًا للنون من (ابن)، لأن (ابنًا) منصوب من حيث كان مضافًا، تقول: (يا زيدَ بنَ عَمرٍو)، و(يا محمدَ بنَ أبي بكرٍ)، و(يا بِشْرَ بنَ قَيْسِ قفّةَ)، وإنما اختاروا هذا المذهب لوجهين:

أحدهما: ليدلوا على اختلاط الموصوف بصفته وقوة اتصالها به.

والوجه الثاني: أن (ابنًا) وقع وصفًا بين شيئين لازمين؛ لأن كل واحد يلزم أن يكون له اسم علم، ولابنه اسم علم فصارت الثلاثة كشيء واحد فطلبوا له التخفيف، والفتحة أخفّ الحركات.

والمذهب الثاني: وهو أقلهما أن يترك الأول على ضمّه، فيقال: (يا زيدُ بنَ عمرٍو)، و(يا محمدُ بنَ أبي بكرٍ)»[٢].

وأضاف: وأما قول الشاعر:

يـا تـيمُ تـيمَ عَـدِيّ لا أبَـا لكـمُ لا يُلقيـنكُمُ في سَـوْأَةٍ عُمَـر[٣]

فمنهم من ينشده: (يا تيمُ تيمَ) بضم الأول على ما استحقه، ونصب الثاني؛ لأنه مضاف إما لأنه بدل من الأول، أو عطف بيان له.

ومنهم من يقول: لما كثر استعمال هذين الاسمين أتبعوا الأول الثاني طلبا للتخفيف، كما قالوا: (يا زيدَ زيدَ اليعملات).

ومنهم من يقول: هما مضافان. وتقديره: (يا تَيْمَ عديٍّ تيْمَ عديٍّ) جعلوا الثاني بدلًا من

---

(١) انظر الوجهين في الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٠٣- ٢٠٤، وانظر شرح المفصل ٢/ ١٠.

(٢) الفوائد والقواعد ص٤٦٢، وشرح اللمع ٢/ ٦٣٠.

(٣) هذا البيت من البسيط لجرير، وهو من شواهد سيبويه ١/ ٥٣، ٢/ ٥٠٢، وعزاه إليه وابن جني في الخصائص ١/ ٣٤٥، ونسبه إليه، والخزانة ٢/ ٢٩٨.

الأول، أو توكيدًا له، إلا أنهم حذفوا المضاف إليه من الأول لدلالة الثاني عليه، وأبقوا الأول على نصبه ليدلوا على إضافته[١].

والقول الثالث: أن الأول مضاف إلى (عدي) هذا الموجود، وإنما دخل الثاني مقحمًا زائدًا توكيدًا للأول[٢].

وأضاف الثمانيني: واعلم أن هذا المضموم في النداء إن اضطر شاعر إلى تنوينه جاز أن ينونه، واختلفوا في دخول التنوين.

وكان سيبويه يقول: هو عندي بمنزلة مرفوع لا ينصرف، فأنا ألحقه التنوين على لفظه، فأقول: (يا زيدٌ ويا رجلٌ)[٣]، قال الشاعر:

ضَرَبَتْ صَدْرَها إليَّ وقالَتْ ... يَا عِدِيٌّ لقَدْ وَقَتْكَ الأَواقِي[٤]

وكان أبو عمرو بن العلاء[٥] يقول: إنما حذفت منه التنوين للبناء، فإذا اضطر الشاعر إلى رد التنوين، فينبغي له أن يرده إلى النصب الذي كان يستحقه في الأصل بكونه مفعولًا، فيقول: (يا زيدًا)[٦]، وكان أبو عمرو ينشد هذا البيت:

---

(١) وإليه ذهب المبرد، انظر: المقتضب ٤/ ٢٢٧.

(٢) وهو مذهب سيبويه، ووافقه فيه المبرد في أحد تخريجيه، انظر: الكتاب ٢/ ٢٠٥، والمقتضب ٤/ ٢٢٧، وانظر: الفوائد والقواعد ص٦٤٣- ٦٤٤، وشرح اللمع ٢/ ٦٣١.

(٣) ومذهب الخليل والمازني اختيار الضم كسيبويه، انظر: الكتاب ٢/ ٣١٢، والأشموني ٢/ ٤٤٨، والتصريح ٢/ ١٧١.

(٤) هذا البيت من الخفيف لمهلهل، عدي بن ربيعة، الخزانة ٢/ ١٦٥، والمقتضب ٤/ ٢١٤، وشرح المفصل ١٠/ ١٠، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٨٤.

(٥) هو أبو عمرو بن العلاء، واسمه: زبان، العلم المشهور في النحو والقراءات، أخذ النحو عن نصر بن عاصم الليثي، وأخذ عنه يونس بن حبيب البصري والخليل بن أحمد، وغيرهم، توفى سنة ١٥٤هـ. انظر: نزهة الألباء ص٢٤، ٢٩.

(٦) انظر رأيه في الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٠٣.

* يـا عَـدِيًّا لقـــد وقتـــك الأواقي[١] *

وأضاف الثمانيني: «النكرة غير المقصودة وهي النكرة قبل النداء وبعد النداء، فحكمها النصب نحو قول الأعمى: (يا مارًّا خُذْ بيدِي)، والأعمى لا يقصد واحدا بعينه؛ لأنه لا يبصر، فمن أخذ بيده فقد أجاب نداءه، وقول الشاعر:

فيـا راكبًـا إمّـا عرَضْـتَ فـبلّغَنْ نَـداماىَ مِـنْ نَجْـرانَ ألا تَلاقيـا[٢]

لأنه أراد من يتحمل رسالته، ولم يخصّ واحدًا بعينه، فمن تحمل رسالته فقد أجابه.

وقال بعض النحويين[٣]: إنّ النكرة لمالحقها التنوين طالت به، فأشبهت المضاف والاسم الطويل، فوجب أن ينتصب»[٤].

وقال الثمانيني: «أما المضاف فهو منصوب بحرف النداء، تقول: (يا عبدَ اللهِ، ويا أبا القاسم)، وإنما انتصب المضاف؛ لأنه تعرف بما بعده ولم يتعرف بنفسه، وإذا لم يتعرف بنفسه لم يقع موقع علامة الخطاب، فوجب أن ينتصب سواء كان مضافًا إلى معرفة أو نكرة، تقول: (يا صاحبَ سفَرٍ)، كما تقول: (يا عبدَ اللهِ).

وكل مضاف في النداء فهو منصوب، ولا يخلو أن يكون مضافًا إلى اسم ظاهر، أو إلى اسم

---

(١) تبع أبا عمرو بن العلاء في اختيار النصب عيسى بن عمر، ويونس والجرمي، والمبرد. انظر: المقتضب ٤/ ٢١٤، والأشموني ٢/ ٤٤٨، وانظر: الفوائد والقواعد ص٤٦٤، وشرح اللمع ٢/ ٦٣١- ٦٣٢.

(٢) هذا البيت من الطويل لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وهو من شواهد سيبويه ٢/ ٢٠٠ ونسبه إليه، كما نسبه ابن عبد ربه في العقد الفريد ٥/ ٢٢٩، والشيخ خالد في تصريحه ٢/ ١٦٧، وابن يعيش في شرح المفصل ١/ ١٢٨، وعرضت: أي أتيت العروض وهو مكة والمدينة وما حولها.

(٣) وهو قول الخليل. انظر: الكتاب ٢/ ١٨٢، ٢٠٣.

(٤) الفوائد والقواعد ص٤٣٨، وشرح اللمع ٢/ ٦٠٩.

مضمر؛ فالإضافة إلى اسم ظاهرٍ نحو: (يا أبا القاسم، ويا صاحبَ سَفَرٍ)»[١].

وقد ربط الثمانيني النحو بالفقه؛ لأن أصول النحو كأصول الفقه؛ واستشهد بذلك أنه لا يجوز (يا غلامك أقبل) لأنك بذلك جمعت بين علامتي خطاب، وإذا أضفت إلى كاف الخطاب، خرج من أن يكون مخاطبا، وإذا خرج من الخطاب بطل أن يكون منادًى، فإذا بطل أن يكون منادَى فسد الكلام.

وكلُّ منادَى مخاطبٌ، وليس كلُّ مخاطب منادى، والذي يدلّ على أن المنادى مخاطب أنه لو حلف بالطلاق ألا يكلم زيدًا ثم ناداه لكان حانثًا بالإجماع[٢].

وأضاف الثمانيني: «وإن وصفت المضاف بمضافٍ نصبتَهُ، تقول: (يا عبدَ اللهِ أبا محمدٍ).

وإن عطفت عليه بصفة مفردة أو مضافة نصبتها؛ لأن المضاف منصوب في اللفظ منصوب في الموضع، فإن حملت الصفة على اللفظ فهي منصوبة، وإن حملتها على الموضع فهي منصوبة، وليس للرفع مجال عليه، تقول: (يا عبدَ اللهِ الظريفَ، ويا أبا القاسم ذا المالِ).

وإن عطفت عليه اسمًا فيه ألف ولام نصبته أيضًا سواء حملته على اللفظ، أو على الموضع، تقول: (يا عبدَ اللهِ والحارثَ، ويا أبا القاسم والضحاكَ).

فإن أكدته أيضًا نصبت توكيده، سواء كان التوكيد مفردًا أو مضافًا، تقول: (يا عبدَ اللهِ أجمعين)؛ لأن (عبد الله) اسم قبيلة وتقول: (يا عبد الله كلَّكُم، وكلَّهُم) أما كونه بالكاف فلأن الاسم الظاهر مخاطب، فكأنه قال: (يا أنتَ)، وأما بالهاء فلأن هذا الاسم وضع للغيبة، فحملت الكناية على لفظه.

فإن أبدلت من هذا المضاف مضافًا نصبته أيضًا، تقول: (يا عبدَ الله أبا مُحمدٍ).

---

(١) الفوائد والقواعد ص٤٣٨، وشرح اللمع ٢/ ٦٠٩. وانظر الكتاب ٢/ ١٨٢

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٤٣٩، وشرح اللمع ٢/ ٦٠٩- ٦١٠.

فإن عطفت عليه عطفَ بيانٍ نصبته سواء كان مفردًا أو مضافًا، تقول: (يا أبا القاسم عبدَ الله، ويا أبا محمد زيدًا)؛ لأن عطف البيان يجري مجرى الصفة.

فإن عطفت عليه بمضاف نصبته، تقول: (يا عبدَ اللهِ وأبا محمدٍ).

فإن عطفت عليه بمفرد، وليس فيه ألف ولامٌ ضممته؛ لأن المعطوف له حكم نفسه، تقول: (يا عبد الله وزيدُ أقبلا).

فإن أبدلت من المضاف مفردًا ضممته فقلت: (يا أبا القاسم زيدُ أَقْبِلْ)»[1].

وأضاف: «إن نادى المتكلم مضافًا إلى نفسه فله فيه أربعة أوجه مستعملة، الأول: أفصحها وأكثرها في الاستعمال أن يحذف الياء ويكتفي بالكسرة قبلها منها، فيقول: (يا غلامِ أقبل)؛ لأنه أوجز من غير إخلال.

والثاني: أن يسكن الياء فيقول: (يا غلامِيْ أقبل)، وهذه الياء أصلها الفتح، وإنما سكنها لضرب من التخفيف، والذي يدل على أن أصلها الفتح شيئان:

أحدهما: أنها للخطاب، وهي اسم المتكلم فهي نظيرة (الكاف) في: (أريدك) و(الكاف) مبنية على الفتح بلا خلاف، فينبغي لما أشبه (الكاف) أن يبني على الفتح.

والوجه الثاني: أنها قد جعلت على حرف واحد، فلا ينبغي أن يجحف بها بسلب الحركة، وينبغي أن تكون حركتها الفتح؛ لأن الفتحة أخف وأكثر في الاستعمال.

والثالث: أن يترك الياء مفتوحة على أصلها، فيقول: (يا غلاميَ أقبل).

والرابع: أن يقلب من الكسرة قبل الياء فتحة، فتنقلب الياء ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها. فيقول: (يا غلامًا أقبل)، وينبغي إذا وقف على هذه الألف أن يلحقها هاء للسكت ليكون الوقف

---

(١) الفوائد والقواعد ص٤٥٤، وشرح اللمع ٢/ ٦٢٣- ٦٢٤، وانظر الكتاب ٢/ ١٥٨.

على الهاء، فيقول: (يا غلاماه)، وإذا وصل أسقط الهاء»[١].

وتحدث عن المشابه للمضاف وبين أنه منصوب أيضا بحرف النداء وقال: «إنه على أربعة أقسام، وجملته: أنه لابد أن يكون عاملا فيما بعده، أو معطوفًا ومعطوفًا عليه. والعامل فيما بعده ثلاثة أقسام:

قسم يعمل النصب فقط نحو: (يا عشرين رجلًا أقبِلْ) لواحد سميته بهذا الاسم. ومثال ما يتصل به حرف الجر قولك: (يا خيرًا مِنْ زيدٍ أسْرِعْ).

وقسم يعمل الرفع فقط قولك: (يا ذاهبًا أبوه، ويا حسنًا وجهُه أقبلْ).

وقسم يعمل الرفع والنصب قولك: (يا ضاربًا أبوه زيدًا أقبِلْ) و(يا ضاربًا عمرًا أسرعْ)؛ لأن في (ضاربًا) ضميرًا يرتفع به»[٢].

وأضاف: «إن سميّت المشابه بالمضاف بـ(معطوف ومعطوف عليه)، فلابد من نصبه أيضًا؛ لأنه قد طال. و(المعطوف والمعطوف عليه) إن كانا منصرفين نونتهما، فقلت: (يا زيدًا وعمرًا أسْرِعْ).

وإن كانا غير منصرفين نصبتهما من غير تنوين، تقول: (يا أحمدَ وطلحةَ اقْبلْ).

وإن كان الأول غيرَ منصرفٍ، والثاني منصرفًا، نونت الثاني ولم تنون الأول، فقلت: (يا حمزةَ وزيدًا أسرعْ).

وإن كان الأول منصرفًا، والثاني غيرَ منصرفٍ، نونت الأول ولم تنون الثاني، فقلت: (يا زيدًا

---

(١) الفوائد والقواعد ص٤٦٥- ٤٦٦، وشرح اللمع ٢/ ٦٣٢- ٦٣٤، وانظر: شرح المفصل ٢/ ١١، والكتاب ٢/ ٢٠٩.

(٢) الفوائد والقواعد ص٤٣٩- ٤٤٠، وشرح اللمع ٢/ ٦١٠.

وأحمدَ أقْبِلْ)»[١].

وبعد ذلك تطرّق الثمانيني إلى نداء ما فيه (أل) مؤيدًا رأي البصريين الذين ذهبوا إلى أنه لا يجوز؛ لأن الألف واللام تفيد التعريف وحرف النداء يفيد التعريف، ولا يجتمع تعريفان في كلمة واحدة. أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنه يجوز نداء ما فيه (أل) نحو: (يا الرجل)[٢].

وفي ذلك قال الثمانيني: «وإن أردت أن تنادي اسمًا فيه ألف ولام فإنه لا يجوز أن يباشره حرف النداء؛ لأن حرف النداء يحدث تخصيصًا في المنادَى، والألف واللام قد أحدثت فيه تعريفًا، فلا يجوز أن يجمع فيه بين تعريفين»[٣].

والمقصود بـ(أل) التي للتعريف، فأما التي لغير التعريف فيجوز أن تباشره نحو: (يا الرجل المنطلق)، فيمن سميته بذلك، وقال الثمانيني: «إن أردت نداء ما فيه (أل) ناديته بـ(هذا) فقلت: (يا هذا الرجلُ، ويا هذه المرأةُ).

فإن كان (هذا) هو المقصود بالنداء كزيد وعمرو جاز في الصفة الرفع والنصب، تقول: (يا هذا الرجلُ- والرجلَ).

فإن كان (الرجل) هو المقصود بالنداء لم يجز فيه إلا الرفع[٤]، وأكثر ما ينادى ما فيه الألف واللام بـ(أي)، يقولون: (يا أيُّها الرجلُ) فيبنون (أيًّا) على الضم؛ لأنها هي المناداة في اللفظ، وجعلوا حرف التنبيه بعدها لازمًا لها ليكون عوضًا لها مما كانت تضاف إليه، و(أي) مناداة في اللفظ غير مقصودة في المعنى، وإنما هي وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام، و(الرجل) وصف لها

---

(١) الفوائد والقواعد ص٤٤٠- ٤٤١، وشرح اللمع ٢/ ٦١١- ٦١٢، وانظر المقتضب ٤/ ٢٢٥، وشرح المفصل ١/ ١٢٨.

(٢) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ١/ ٣٣٥- ٣٤٠، وشرح المفصل ٢/ ٨، ٩، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٩٣.

(٣) الفوائد والقواعد ص٤٥٥، وشرح اللمع ٢/ ٦٢٤.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٣، والفوائد والقواعد ص٤٥٥، وشرح اللمع ٢/ ٦٢٤، ٦٢٥.

وهو المقصود بالنداء.

ولا يكون وصف (أي) إلا معرفة بالألف واللام تعريف الجنس، تقول: (يا أيها الرجلُ)، و(يا أيتها المرأةُ). ويجوز أن تصفها بـ(اسم الإشارة)، تقول: (يا أيُّها ذا أقبلْ، ويا أيتها ذي أقبلي، أو أيتها تا اقبلي)»[(١)].

وكان الأخفش يسمي هذه صلة لـ(أيّ)[(٢)]، وهذا ليس بصحيح في التسمية؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة أو ظرفًا مع الضمير الذي فيه، وهذا ليس من أحدهما، ولكنه لما كانت (أي) لا تتم إلا بهذا، كما أن الموصول لا يتم إلا بالصلة، سماه صلة توسعًا ومجازًا[(٣)].

وقال الثمانيني: «وقد يجوز أن يسقط حرف النداء قبل (أيّ)، فتقول: (أيها الرجلُ)، كما قال تعالى: ﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[(٤)].

وقد حُكي عن المازني أنه أجاز نصب الصفة، فقال: (يا أيُّها الرجلَ)، كما قالوا: (يا زيدُ الظريفَ)، وليس (أيّ) كـ(زيد)؛ لأنهم إذا قالوا: (يا زيدُ) كان كلامًا مستقلًا فجاز أن يتأول الصفة تارة على اللفظ، وتارة على الموضع، وإذا قالوا: (يا أيّها) لم يستقل به الكلام، فكيف تحمل الصفة على الموضع، والكلام لم يستقل[(٥)].

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٤٥٦، وشرح اللمع ٢/ ٦٢٥، وفي هذا الحكم نظر، لأن سيبويه يقول في الكتاب ٢/ ١٩٠: فالأسماء المبهمة توصف بالألف واللام ليس إلا.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضى ١/ ١٣٠، ومغني اللبيب ١/ ٨٢، وانظر الأشموني ٣/ ١٥٠.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٤٥٧، وشرح اللمع ٢/ ٦٢٥.

(٤) سورة النور، الآية (٣١).

(٥) رأي المازني هذا مخالف للسماع، وفي شرح ابن الحاجب: (التزموا رفع الرجل)، قال الرضى ١/ ١٣٠: أي اسم الجنس الواقع صفة لـ(أي) و(هذا)، وإن كان القياس جواز نصبه أيضًا كما في: (يا زيد الظريف)، لكنهم نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودًا بالنداء، فكأنه باشره حرف النداء. انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٩٤، وشرح الأشموني ٣/ ١٥٠.

ووصف قراءة من قرأ: (قل يا أيها الكافرين)[١]، بالشذوذ حملًا على موضع (أي)، وهذا لا ينبغي أن يؤخذ به لخروجه من القياس والجمهور، ومخالفة خطّ المصحف»[٢].

وقد وصف الثمانيني والبصريون نداء ما فيه (ال) الذي احتج به الكوفيون بالضرورة، أو أولوه، فقال الثمانيني: أما قول الشاعر:

فيـــا الغُـــلامانِ اللّـــذانِ فَـــرّا

إيّاكمـــا أن تُكسِبـــانا شـــرّا[٣]

فيجوز أن يكون التقدير: يا أيّها الغلامانِ، فاضطره الوزن إلى أن حذف الموصوف وأقام الصفة مقامَه»[٤].

وتحدث الثمانيني عن لفظ الجلالة فقال: «فأما قولهم في اسم الله تعالى: (يا أَلله اغفِر لي)- بقطع الألف ووصلها[٥]- فهذا قليل، وإنما نودي هذا الاسم وبوشر بحرف النداء؛ لأنه لا يجوز أن يقال فيه: يا أيّها اللهُ، لأن (إيَّا) توصف بالجنس، و(الله) تعالى واحد ليس بجنس.

وقال قوم: لما كثر استعمالهم لهذا الاسم خفّ على ألسنتهم فاستجازوا فيه ما لم يستجيزوا في غيره[٦].

---

(١) سورة الكافرون، الآية (١)، (الكافرون) بالرفع قراءة الجمهور، ولم أقف على من ذكر القراءة بالنصب ولكنها مذكورة في شرح شذور الذهب ص٥٨٥.

(٢) الفوائد والقواعد ص٤٥٧، وشرح اللمع ٢/ ٦٢٦.

(٣) هذان البيتان من الرجز المشطور، ولا يعرف قائلها، وهما من شواهد المقتضب ٤/ ٢٤٣، والأصول ١/ ٢٩٦، وشرح المفصل ٢/ ٩، والأشموني ٣/ ١٥٤، والخزانة ٢/ ٢٩٤.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص٤٥٩، وشرح اللمع ٢/ ٦٢٧.

(٥) منع سيبويه وصل الهمزة، قال في الكتاب ٢/ ١١٥: (... كما أنهم حين قالوا يا الله فخالفوا ما فيه الألف واللام لم يصلوا ألفه وأثبتوها). وقد أفاض ابن سيده الكلام عن هذا في المخصص ١٧/ ١٣٥، وانظر: الإنصاف ١/ ٣٣٩.

(٦) قال سيبويه في الكتاب ٢/ ١٩٥: (واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسمًا فيه الألف واللام البتة، إلا أنهم قد قالوا: يا اللهُ اغفر لنا، وذلك من قبَل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه..). وانظر: الإنصاف ١/ ٣٤٠.

وقال قوم: إنما لا يدخل حرف النداء على الألف واللام التي للتعريف، و(اللام) في اسم الله تعالى ليست للتعريف، لأن اسمه تعالى لم يكن نكرة فيتعرف بالألف واللام، ولا يجوز تنكيره على وجه، وإنما دخلت الألف واللام فيه عوضًا من حرف سقط من الاسم.

وأصله (إلاه) فأسقطوا الهمزة من أوله فبقى (لاه) ثم جاؤوا بالألف واللام، فصارتا عوضًا من الهمزة، وأدغموا اللام الأولى في الثانية، فقالوا (الله)، ويدلك على أن الألف واللام قد صارتا عوضًا في هذا الاسم من همزة (إله) قطع همزة الوصل إذا قالوا (يا أللهُ)، وإنما قطعوها ليدلوا على أنها قد صارت عوضًا من همزة قطع»[(١)].

وأضاف الثمانيني: «وقد زادوا في آخر هذا الاسم ميمًا مشددة جعلوها عوضًا من (يا) في أوله، والذي يدل على أن الميم عوض من حرف النداء أنه لا يجوز الجمع بينهما، لا يقال (يا اللّهُمّ اغفر لي)؛ لأنه لا يجمع بين العِوَض والمُعوّض»[(٢)].

وقال سيبويه: «وقولهم: (اللهم)، حذفوا (يا) وألحقوا الميم عوضا»[(٣)]. وقال في موضع آخر: «قال الخليل رحمه الله، (اللهم) نداء، والميم هاهنا بدل من (يا)...»[(٤)]. واستعمال الخليل (البدل) هاهنا تجوُّز، فإن بين العوض والبدل فرق. قال ابن جني: «باب في فرق ما بين البدل والعوض»، وقال فيه: «فالبدل أعم تصرفًا من العوض، فكل عوض بدل، وليس كل بدل عوضًا»[(٥)].

وقد اتبع الثمانيني شيخه ابن جني في أن الميم عوض عن الياء. وهو في هذا الرأي يوافق

---

(١) الفوائد والقواعد ص٤٥٩، وشرح اللمع ٢/ ٦٢٨، والإنصاف ص٣٣٩، وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٩، وشرح المفصل ٢/ ١٥.

(٢) الفوائد والقواعد ص٤٦٠، وشرح اللمع ٢/ ٦٢٨- ٦٢٩.

(٣) الكتاب ١/ ٢٥٠.

(٤) الكتاب ٢/ ١٦٩.

(٥) الخصائص ١/ ٢٦٥.

البصريين الذين ذهبوا إلى أن الميم عوض عن الياء، وخالف الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن الميم المشددة ليست عوضا عن الياء التي هي للتنبيه في النداء[١]. ويرى الباحث ما رآه الثمانيني.

وقال الثمانيني: «وأما قول الشاعر:

إني إذا مـــا حـــدَثٌ ألَـمَّـــا أقــولُ: يــا اللّهُــمّ يــا اللّهُمــا[٢]

إنه ضرورة، والشاعر يسامح في الجمع بين العِوَض والمعوّض منه ليقوم الوزن، ويصحح القوافي»[٣].

وقال الفراء: «إنما هو (يا الله أمّنا بخير) فكثر استعمالهم له فألقوا الهمزة من (أمنا) واتصلت الميم بالهاء، واختلطت الكلمتان فصارتا كالشيء الواحد؛ لأن الشيء إذا كثر استعماله استجازوا فيه ما لا يستجيزونه في غيره»[٤].

وبيّن الثمانيني أن هذا يفسد على الفراء من وجهين:

أحدهما: أنه لا يجوز أن يقال: (اللّهُمنا بخير). والثاني: يجوز أن يقال: (اللّهم أمنا بخير). فلو كان الأول يراد به (أُمنا) لما حسن تكرير الثاني؛ لأنه لا فائدة فيه، كما لا يقال: (يا الله أمّنا أمّنا بخير)[٥].

وأضاف الثمانيني أن النحاة اختلفوا في هذا الاسم إذا زيدت في آخره الميم. فقال قوم: لا يجوز أن يوصف؛ لأنه بزيادة الميم قد أشبه الأصوات والحروف، وهذه لا يجوز أن توصف فكذلك

---

(١) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ١/ ٣٤١- ٣٤٧، وشرح الأشموني ٢/ ٤٥٠، وشرح المفصل ٢/ ١٧.

(٢) من الرجز مجهول قائله، ينظر: المقتضب ٤/ ٢٤٢، وضرورة الشعر ١٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٦، والخزانة ٢/ ٢٩٥، ٤/ ٤٦٠.

(٣) الفوائد والقواعد ص٤٦٠، وشرح اللمع ٢/ ٦٢٩.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٠٣.

(٥) انظر: الفوائد والقواعد ص٤٦٠، ٤٦١، وشرح اللمع ٢/ ٦٢٩.

ما أشبهها[١].

وقال قوم: الميم إنما هي عوض من ياء في أوله[٢]، وقد أجمعنا على جواز وصفه مع (يا) فتقول: (يا أللهُ العظيمُ- والعظيمَ) فكذلك يجوز أن تصف مع الميم؛ لأنها عوض من (يا) فتقول: (اللهم العظيمُ- والعظيمَ)[٣].

(١) مذهب الخليل وسيبويه أن هذا الاسم لا يوصف، قال سيبويه في الكتاب ٢/ ١٦٩: (وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسم، من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت، كقولك: يا هناة).

(٢) هذا القول متفق مع رأي الخليل كما يظهر من قول سيبويه في الكتاب ٢/ ١٩٦: (وقال الخليل رحمه الله: اللهم نداء، والميم هاهنا بدل من (يا) فهي هاهنا فيما زعم الخليل رحمه الله آخر الكلمة بمنزلة يا في أولها..).

(٣) هذا مذهب المبرد في المقتضب ٤/ ٢٣٩، فقد ذهب إلى جواز وصفه بمرفوع على اللفظ، أو منصوب على المحل، وانظر: شرح الكافية الرضى ١/ ١٣٢، والفوائد والقواعد ص٤٦١، وشرح اللمع ٢/ ٦٢٩.

* الاستغاثة:

تلزم (يا) باب الاستغاثة كذلك دون غيرها من أدوات التنبيه، ولا يجوز حذفها؛ لأنك تضيف أداة النداء إلى المستغاث به باللام المفتوحة، فلما دخلت (يا) لم تلتبس هذه اللام بلام الابتداء الدالة على التوكيد في نحو قولك: (لَعمرُو خيرٌ منك)، نحو: (يالبكر ويا لله)، فلام جر، وإنما فتحت؛ لأن المستغاث به منادى والمنادى واقع موقع المضمر، فلذلك فتحت اللام، كما تفتح مع المضمر، وقد قيل: إنها إنما فتحت للفرق بينها وبين لام التعجب[١].

كما قال الشاعر:

يـــا لَبكـــرٍ أنشرـــوا لي كُليبـــا يـــا لَبكـــرٍ أيـــن أيـــن الفـــرار[٢]

فاستغاث بهم لينشروا له كليبا، وهو منه وعيدٌ وتهديد، ثم قال: (يا لبكر أين أين الفرار)، فاستغاث بهم لهم، أي لِـمَ تفرّون؟ وقالوا: (يا لـلَّهِ، ويا لَلناسِ)[٣].

وقال الثمانيني: «وإن استغثتَ لهم كسرت اللام فقلت: (يا لِزيْدٍ)، كأنك قلت: (يا قومُ أدعوكم لِزيدٍ).

وإن عطفتَ على المستغاث به كسرت لام المعطوف، فقلت: (يا لَزيدٍ ولِعمروٍ).

فإن قيل: لم فتحَت لام المدعو المستغاث به وكسرت المعطوف عليه والمدعو له؟

ففي هذا جوابان: أحدهما: أنه فتح واحدًا وكسر آخر ليفرّق بينهما، وهذا جواب غير سديد؛ لأنه يدور، ألا ترى أنه لو فتح المدعو له وكسر المدعو به لكان الفرق حاصلًا.

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ١٢، والفوائد والقواعد ص٤٧٠، وشرح اللمع ٢/ ٦٣٧.

(٢) هذا البيت من المديد لمهلهل بن ربيعة في سيبويه ٢/ ٢١٥، والأغاني ٥/ ١٧٠٣، والخزانة ٢/ ١٦٢، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣/ ٢٢٩.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٤٧٠، وشرح اللمع ٢/ ٦٣٧، والكتاب ٢/ ٢١٥.

والجواب السديد أن المدعو المستغاثَ به قد وقع موقع المضمر، ففتح اللام معه، كما يفتحها مع المضمر، وكسرها في المدعو له؛ لأنه لم يقع موقع المضمر، وكسرها في المعطوف على المدعو؛ لأنه بكونه معطوفًا على المدعو يعلم أنه مستغاث.

وهذا البيت يجمع اللامات الثلاث وهو قوله:

يَبْكِيْكَ نَاءٍ بعيدُ الدارِ مُغْتربٌ يا لَلْكُهولِ وللشُّبانِ للْعَجَبِ[1]

فتح الأول لأنه مستغاث به، وكسر المعطوف عليه والمدعو له»[2].

(١) هذا البيت من البسيط ولا يعرف قائله، وانظره في الأصول ١/ ٢٧٩، والمقتضب ٤/ ٢٥٦، والخزانة ٢/ ١٥٤، والهمع ١/ ١٨٠، والتصريح ٣/ ١٨١، ولم ينسبه أحد من هؤلاء الأعلام.

(٢) الفوائد والقواعد ص٤٧٠- ٤٧١، وشرح اللمع ٢/ ٦٣٧- ٦٣٨، وانظر الكتاب ٢/ ٢٦١، والمقتضب ٤/ ٢٥٦.

* الندبة:

الفرق بين النداء والندبة، أن المندوب مدعوٌّ ولكنه متفجَّعٌ عليه[١]، فالندبة تفجع ونوح من حزن وغمٌّ يلحق النادب على المندوب عند فقده، فيدعوه وإن كان يعلم أنه لا يُجاب لإزالة الشدة، ودعاؤه له كالدلالة على ما ناله من الحزن لفقده. ولما كان المندوب ليس بحيث يسمع، احتيج إلى غاية بعد الصوت، فألزموا أوله (يا) أو (وا) تمييزا له وآخره (الألف) في الأغلب؛ لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها[٢].

وفي ذلك قال الثمانيني: «إن الندبة تفجع يلحق النادب من شدة الجزع والمصيبة عند فقد المندوب، وأكثر ما يعتري ذلك النساء؛ لفرط حزنهن، وقلة صبرهن، وضعف عقولهن.

وحرفها المختص بها (وا)، ويدخل معها من حروف النداء (يا) لقوتها وتصرفها، ولابد من أحد الحرفين مع المندوب.

ولا يجوز أن تندب إلا بأشهر أسماء المندوب وأعرفها؛ ليكون ذلك عذرًا لك عند السامعين؛ لأنهم إذا عذروك شاركوك في الغمّ والتألم، وإذا شاركك غيرُك هانت عليك المصيبة.

فلا يجوز أن تقول: (واتِلْكاهْ)، ولا (واذاكاه)»[٣].

ونلاحظ مما سبق أن الثمانيني اشترط في الاسم المندوب التعريف والتبيين، فلا يجوز ندب النكرة والمبهم؛ لأن المقصد من الندبة الإعلام بعظمة المصاب، فلذلك لا تندب إلا المعرفة السالمة من الإبهام[٤].

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٢٢٠.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٢٠، والنكت ١/ ٥٦٤، والترنم: هو مدّ الصوت.

(٣) الفوائد والقواعد ص٤٨٣، وشرح اللمع ٢/ ٦٥٠.

(٤) انظر: حاشية الصبّان على الأشموني ٣/ ٢٥١.

والاسم المندوب قد يكون مضمرًا أو مظهرًا، مفردًا أو مضافا؛ فالمفرد إن ندبته بنيته على الضم (وازيدُ)، وإذا كان مع النادب غيره (مضاف لضمير المتكلم) قلت: (يا غلامناه)، أسقطت الألف الأولى وبقيت ألف الندبة؛ لأنها لمعنى، وإن أضفت المندوب إلى المخاطب المذكر قلت: (واغلامَكاه)، أما المؤنث (واغلامكيه)، تقلب ألف الندبة ياء، وإن كان المنادى مضافًا إلى مضاف نحو: (انقطاع ظهره)، تقول: (وانقطاع ظهرهوه)، قلبت ألف الندبة واوًا، وللمؤنث: (وانقطاع ظهرهيه)، وهذه التفرقة حتى لا يلتبس المذكر بالمؤنث[١].

ونلاحظ أن الثمانيني لجأ في تعليله السابق إلى علة الفرق، كقلب ألف الندبة إلى ياء مع المؤنث المخاطب للفرق بين المذكر والمؤنث.

وأهمل الثمانيني إلقاء علامة الندبة على الصفة التي أجازها الكوفيون نحو: (واجمجمتيَّ الشاميتيناه)، فألقوا علامة الندبة على الصفة، أما البصريون فقالوا بعدم الجواز[٢].

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٤٨٦، وشرح اللمع ٢/ ٦٥٢، ٦٥٣، وانظر: الكتاب ٢/ ٢٢٤، وشرح المفصل ٢/ ١٤، والمقتضب ٢/ ١٤.

(٢) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ١/ ٣٦٤، ٤٦٥.

* الترخيم:

عرّف الثمانيني الترخيم بأنه حذفٌ يلحق أواخر الأسماء المضمومة في النداء، إذا كان المضموم اسمًا علما زائدًا على ثلاثة أحرف، أو ثالثه تاء التأنيث[١]. وعرفه سيبويه بقوله: «والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفًا»[٢].

وقال الثمانيني: «لم يجز أن يرخّم الثلاثي نحو قولك: (يا زيْدُ) و(يا عمرو)؛ لأن الاسم المتمكن لا يكون على أقل من ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به، وحرف تحشى به الكلمة وحرف يوقف عليه.

فإن وجدت شيئًا من الثلاثي المتمكن قد سقط منه حرف، فذاك لعلة عرضت فيه أوجبت إسقاطه، وهو في النية ثابت.

وإنما جاز الترخيم فيما زاد على الثلاثي ليرد إلى الثلاثي، أو يقرب منه؛ لأنه أعدل الأسماء وأخفّها»[٣].

ومن خلال ما سبق يتضح أن الثمانيني بيّن أن الثلاثي لا يرّخم، وهو بذلك يذهب مذهب البصريين؛ حيث ذهبوا إلى أنه لا يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف بأي حال، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين، مخالفًا الكوفيين الذين ذهبوا إلى جواز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركا نحو: (فَرَح)[٤].

وقد ذكر الثمانيني رأي الفراء وردّ عليه عندما قال: «وقد أجاز الفراء أن يرخّم الثلاثي إذا

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٤٧٢، وشرح اللمع ٢/ ٦٣٩.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٤٧٢، وشرح اللمع ٢/ ٦٣٩.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٣٩.

(٤) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ١/ ٣٥٦- ٣٦٠، وشرح الأشموني ٣/ ١٧٧، وشرح المفصل ٢/ ٢١، وشرح التصريح ٢/ ١٨٥.

تحرّك وسطه، نحو (فرَح)؛ لأنه نزّل حركة الوسط مقام حرف، فكأن الثلاثي على أربعة أحرف.

ولَعَمْري إن الحركة قد تنزل منزلة حرف لكن ليس في كل موضع»[(١)].

وذهب الفراء كذلك إلى ترخيم الرباعي إذا كان قبل آخره ساكن نحو: (هِرَقْلُ)، فيبقى على حرفين فيقال فيه: (يا هرَ)[(٢)].

وقال الثمانيني: «أما ما كان ثالثه تاء التأنيث نحو (ثُبَة) و(عِدَة) إذا سميت به، فإنما جاز ترخيم مثل هذا، وإن كان يبقى الاسم بعد إسقاط التاء على حرفين؛ لأن التاء ليست من نفس الاسم، وإنما هي زائدة للتأنيث، فإذا سقطت لم ينقص من أصل الاسم شيء، ومع هذا فإن الحرف الذي سقط من الاسم مقدّر.

وأيضًا فإن هذه التاء تنقلب في الوقف هاء إذا قلت: (ثُبَه وعدَة)، وهذا تغيير، والتغيير يؤنس بالتغيير الآخر وهو الحذف»[(٣)].

وأضاف الثمانيني: «الترخيم يختص بالأسماء الأعلام؛ لأن العلم في الأصل منقول من جنس إلى جنس، أو مرتجل، والتغيير يؤنس بالتغيير.

ولا يجوز أن يرخّم ما كان منصوبًا في النداء؛ لأن النداء لما ضعف عن إخراج الاسم من الإعراب إلى البناء ضعف عن إسقاط حرف منه، ولما قوى النداء على إخراج العلم من الإعراب إلى البناء على الضمّ قوى على إسقاط حرف منه، فلأجل هذا دخله الترخيم»[(٤)].

---

(١) الفوائد والقواعد ص٤٧٣، وشرح اللمع ٢/ ٦٤٠.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢١، وشرح الألفية للأشموني ٣/ ١٧٧، وشرح التصريح ٢/ ٢٠٧.

(٣) الفوائد والقواعد ص٤٧٢- ٤٧٣، وشرح اللمع ٢/ ٦٣٩- ٦٤٠.

(٤) الفوائد والقواعد ص٤٧٣- ٤٧٣، وشرح اللمع ٢/ ٦٤٠- ٦٤١.

وبيّن الثمانيني أن الترخيم على ضربين[١]، اختار الأول منهما، فقال: «منهم من يحذف الحرف الأخير، ويبقى ما قبله على حاله من كسر أو ضمّ أو فتح أو سكون، ليدل ببقائه على تقدير ما حذفه وأراد به، وإنما حذفه من اللفظ تخفيفًا وإيجازًا، وهذا هو المذهب المختار الذي لا ينكر. تقول في حارثِ (يا حار)، وفي أحمد: (يا أَحْمَ)، وفي جعفر: (يا جَعْفَ) وفي قِمَطْر: (يا قمَطْ أقبل) إذا كان علمًا، وفي بُرْثُنْ: (يا بُرْثُ)، قال الشاعر:

يــا حــارِ لا أُرْمَــيَنْ مــنْكُم بداهِيَــةٍ لم يَلْقهــا سُــوْقةٌ قــبْلي ولا مَلِــكُ[٢]

والمذهب الثاني: أن تحذف الحرف الأخير، وتجعل ما بقي اسمًا مبينًا على الضم كأنك لم تحذف منه شيئًا، والضمة في آخره، ضمة بناء أحدثها النداء، تقول: (يا حارُ)، و(يا جعْفُ)، و(يا أحْمُ)، و(يا قمَطُ)، و(يا بُرْثُ)، الضمة في الثاء ضمة بناء وليست التي كانت في الأصل، بل تلك ذهبت كما ذهبت الفتحة من (جَعْفَ) والكسرة من (حارِ)، والسكون من (قِمَطْ)»[٣].

ومن خلال ما سبق نجد أن الثمانيني في تصغير الرباعي الساكن ثالثة مثل (هرقل وقمطر) يأخذ بمذهب البصريين الذين قالوا بحذف رابعة فقط فتصير (يا هرقُ ويا قمطُ) وليس كما ذهب الكوفيون الذين قالوا بحذف ثالثه ورابعه فتصير (يا هرَ- يا قمَ)[٤].

وأضاف الثمانيني: «وإن كان في آخر الاسم زائدتان زيدتا معًا وجب إسقاطهما معًا؛ لأنهما كالزيادة الواحدة، وهذه الزيادتان هي خمسة أقسام:

---

(١) سمى النحاة هذين الضربين بلغة من ينتظر، ولغة من لا ينتظر. انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ١٩٢، وشرح الألفية للأشموني ٣/ ١٨٢، وشرح التصريح ٢/ ٢٠٧.

(٢) هذا البيت من البسيط لزهير بن أبي سلمى يوعد الحارث بن ورقاء الديوان ص١٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٢، والخزانة ٥/ ٤٥٤.

(٣) الفوائد والقواعد ص٤٧٤، وشرح اللمع ٢/ ٦٤٠- ٦٤١، وانظر شرح المفصل ٢/ ٢٢.

(٤) انظر: الإنصاف ١/ ٣٦١، وشرح المفصل ٢/ ٢١، وشرح الأشموني ٣/ ١٧٧، وشرح التصريح ٢/ ٢٠٧.

(ألفٌ ونون)، و(ألفا التأنيث)، و(ياءُ النسبة)، و(الألف والتاء) في جمع التأنيث، و(الواو والنون) اللتان للجمع، تقول في: (عُثمان، ومَرْوان) فيمن قال (يا حار): (يا عُثْمَ، ويا مرْوَ)، وفي أسماء (يا أسمَ أقبلي)، وفي هندات (يا هندَ)، ويا زيدون (يا زيدُ)، ويا بصريّ (يا بصرِ)، هذا إن سمت بهندات وزيدون وبصريّ»[(١)].

ثم ذكر الثمانيني بعد ذلك ترخيم الاسم الذي على أربعة أحرف وثالثه (ياء) قبلها كسرة أو (واو) قبلها ضمة أو (ألف) قبلها فتحة نحو (سعيد- عماد- ثمود)، تقول: (يا سعي ويا عما ويا ثمو)، وإن كان الاسم على خمسة أحرف ورابعه (واو) زائدة ساكنة قبلها ضمة، أو (ياء) زائدة قبلها كسرة، أو (ألف) زائدة قبلها فتحة، والطرف حرف أصليّ نحو (زحليل وعمّار ومنصور) تحذف الحرفين الأخيرين، فتقول: (يا زِحلِ- يا عما- يا منصُ) على لغة من ينتظر، و:(يا زحلُ- يا عما- يا منصُ) على لغة من لا ينتظر، وإن كانت الألف منقلبة عن حرف أصلي حذفت الطرف، وبقيت الألف في مختار تقول (يا مختا) وكذلك (سنورا وجُمَّيذا) تحذف الطرف تقول: (يا سنّو، ويا جُمي). ومن قال: (يا حار) يلزمه ضم الياء والواو، وإذا تحركتا وفتحتا ما قبلها قلبتا ألفا نحو: (يا جُمّا، ويا قبّا)[(٢)].

وأضاف: «إن كان آخر الاسم تاء التأنيث فتحذف في الترخيم، ولك في ترخيم تاء التأنيث وجوه:

منها: أن تقول: (يا طَلْحُ) بالضم.

ومنها: أن تقول: (يا طلْحَ) بالفتح في الوصل والوقف.

---

(١) الفوائد والقواعد ص٤٧٤- ٤٧٥، وشرح اللمع ١/ ٦٤١- ٦٤٢، وانظر الكتاب ٢/ ٢٥٧، وشرح المفصل ٢/ ٢٢.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٤٧٦- ٤٧٨، وشرح اللمع ٢/ ٦٤٢- ٦٤٥.

ومنها: أن تقول: (يا طلحَه) فتأتي بهاء السكت تبيينًا للحركة، فتقول: (يا طلحَه)، فإذا وصلت أسقط الهاء فقلت: (يا طلْحَ أقبِلْ).

ومنها: أن ترد التاء التي حذفتها للترخيم، وتتبعها الفتحة التي قبلها لتدل بإتباعها الفتحة أن الاسم مرخّم، وأن التاء مقحمة لا يُعْتد بها، تقول: (يا طلحةَ أسْرِعْ) [(١)]، قال النابغة:

كِلِيْنِـــيْ لِهَـــمٍّ يـــا أُمَيْمَـــةَ ناصِـــبِ ولَيْـــلٍ أُقاســـيه بطـــيءِ الكواكـــبِ [(٢)]

ففتحة التاء من (أُمَيْمَة) تدل على الترخيم، وأنها زائدة، ولو كان منادى غير مرخّم لكانت التاء مضمومة»[(٣)].

ورجح الثمانيني لغة من ينتظر على لغة من لا ينتظر، وخاصة في الكلمات التي تنتهي بحروف الألف والواو والياء حتى لا تتحرك وتقلب ألفًا، فقال: «فأما من قال: (يا حارُ) فيلزمه أن يقلب الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيقول: (يا حُبْلَى أقبل)، وألف (حُبْلى) لا تكون أبدًا إلا زائدة للتأنيث.

وكل مذهب أدى إلى أن تكون ألف التأنيث منقلبة حُكم بفساده، وكان ينبغي أن يطرح، ومع هذا فقد رأينا فيما تقدم أنه يؤدي إلى الخروج عن أمثلة العرب، إذا قال: (يا ثمُوْ)، وإنما قلبناه- بضرب من الصناعة- إلى الياء ليرجع إلى أمثلتها، فهذا يدل على قوة قولِ مَنْ قال: (يا حارِ)؛ لأنه

---

(١) ما ذكر من توجيه في التاء ضعيف لا يثبت في الاحتجاج، ولعل من الأحسن توجيه الحالة بعلة صوتية، وذلك لمناسبة الفتحة بعدها، انظر: قول الجمهور، ورأي أبي علي الفارسي في: الخزانة ٢/ ٣٢١.

(٢) هذا البيت من الطويل للنابغة الذبياني، الكتاب ٢/ ٢٠٧، ٣/ ٣٨٢، وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٩، ورصف المباني ص١٦١، وشرح المفصل ٢/ ١٠٧، والأزهية ص٢٣٧، والخزانة ٢/ ٣٢١.

(٣) الفوائد والقواعد ص٤٧٩، وشرح اللمع ٢/ ٦٤٥- ٦٤٦، وانظر الكتاب ٢/ ٢٠٧، وشرح المفصل ٢/ ١٢.

مستمرّ في القياس، لا يخرج عن أمثلة العرب، ولا ينكسر بشيء»[١].

وكذلك في الكلمات التي تنتهي بحرف صحيح نحو: (طيلسان)، حتى لا يدخل في الأسماء الصحيحة ما لا يجوز دخوله فيها فقال: فإن سميت بـ(طيلِسان) فيمن كسر اللام[٢]. قلت فيمن قال: (يا حار) (يا طَيْلِسَ أقبل) بحذف الألف والنون، وتبقى السين مفتوحة لتدلّ على المحذوف.

ومن قال: (يا حارُ) يلزمه أن يقول: (يا طيْلِسُ)، و(فيْعِل) مثال لا يكون في الأسماء الصحيحة، وإنما هو مثال اختص بالمعتلات[٣]، نحو (سيد، وميت).

ومذهب من قال: (يا حارُ) قد أداه إلى أن يدخل في الأسماء الصحيحة ما لا يجوز دخوله فيها، وهذا أيضًا مما يدل على فساده. وفي المسائل طول، وإلا فكنا نكثر مما يدل على فسادِه، وفيما أشرنا إليه كفاية وعون لمن يتدبر.

واعلم أن سيبويه قد أجاز في ضرورة الشعر أن يستعمل المذهبان جميعًا، قال الشاعر:

أبـا عُـرْوَ لا تبْعَـد فكُـلُّ ابـنِ حُـرّةٍ سـيدعوه داعـي مَوْتَـةٍ فيُجيـب[٤]

أراد: (عُروَة) فرخّم ثم أضاف إليه فقال: (أبا عروَ) وهذا يكون على من قال: (يا حارِ).

ولو كان على من قال: (يا حارُ) لقال: (أبا عُروِ) جرّه بالإضافة إليه»[٥].

وتطرق الثمانيني إلى مسألة ترخيم الاسم المضاف، وأصدر حكمًا في النهاية، وهو أن ما ينفع

---

(١) الفوائد والقواعد ص٤٨١، وشرح اللمع ٢/ ٦٤٦- ٦٤٧.

(٢) قيل في لام (طيلُسان) الكسر والفتح والضم، فقوله (فيمن كسر اللام) قيد يترتب عليه اختلاف الحكم في ترخيمه، ونبه على اللغة الصحيحة في ترخيمه وهي بفتح السين على لغة من ينتظر.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٤/ ٢٦٦: ولا نعلم في الكلام (فيْعُل، ولا فيْعِل)، في غير المعتل. وانظر: لسان العرب (أطلس).

(٤) من الطويل مجهول قائله، الإنصاف ١/ ٣٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٠، والخزانة ٢/ ٣٣٦.

(٥) الفوائد والقواعد ص٤٨١، وشرح اللمع ٢/ ٦٤٧- ٦٤٨، والمزهر ٢/ ١٢٧.

فيه القياس يتم وما لا ينفع يحمل على الضرورة بقوله: «فعلى ما بينت لك ينبغي أن تجعل قياس الترخيم في الاختيار والضرورة»[١]. وحمله على ترخيم المضاف على الضرورة يذهب بهذا مذهب البصريين الذين ذهبوا إلى أن ترخيم المضاف غير جائز، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن ترخيم المضاف جائز، واعتمدوا على السماع[٢]، وقد ذكر الثمانيني بعض أبيات مثل قول الشاعر:

خُذُوا حِـذْرَكُمْ يـا آلَ عِكْـرِمَ واذكُـروا أواصِرَنـا، والـرَّحْمُ بالغيـبِ تُـذكَرُ[٣]

وهذا ترخيم (عِكْرِمَة) فكأنه رخمه ثم أضاف إليه، وهذا على من قال: (يا حارِ). ولو كان على من قال: (يا حارُ) لقال: (يا آلَ عِكْرِمِ)[٤].

وأضاف الثمانيني: «وأما قول ابن أحمر في صفة قوم غُزُوا فقتلوا كلهم في الغزو:

أبـــو حَـــنَشٍ يُـــؤرّقُني وطَلْـــقُ وعَبّـــادٌ وآونـــةً أُثـــالا[٥]

فسيبويه يقول: هذا هو ترخيم (أُثالَة)[٦]، على من قال: (يا حارِ)، وهو مرفوع بالعطف على ما قبله من المقتولين الذين ذكرهم، إلا أنه أشبع الفتحة فنشأت عنها ألف الوصل.

---

(١) الفوائد والقواعد ص٤٨٢، وشرح اللمع ٢/ ٦٤٩.

(٢) انظر تفصيل المسالة في الإنصاف ١/ ٣٤٧- ٣٥٥، وانظر الكتاب ٢/ ٢٧٠- ٢٧٢، وشرح الأشموني ٢/ ٣٣، والخصائص ٢/ ٣٧٨، وشرح المفصل ٢/ ٢٠.

(٣) هو زهير بن أبي سلمى، الديوان ٢١٤، والكتاب ٢/ ٢٧١، وضرورة الشعر ٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٠، والإنصاف ١/ ٣٤٧، والخزانة ٢/ ٣٢٩.

(٤) الفوائد والقواعد ص٤٨٢، وشرح اللمع ٢/ ٦٤٨.

(٥) هذا البيت من الوافر لابن أحمر: واسمه عمرو بن أحمر بن عامر بن عبد شمس من شعراء الجاهلية وأدرك الإسلام، والبيت من شواهد الكتاب ٢/ ٢٧٠، ونسبه إليه، والآمالي الشجرية ١/ ١٢٦، ١٢٨، والخصائص ٢/ ٣٧٨، والإنصاف ١/ ٥٣٤، والأشموني ٢/ ٣٣.

(٦) قال سيبويه في الكتاب ٢/ ٢٧٠ بعد أن ذكر البيت: (يُريد أثالة).

وقال المبرد[١]: ليس في العرب أثالة، وإنما هو أُثال، وهو في جملة الأحياءِ، لا في جملة المقتولين، وإنما نصبه بالعطف على الياء والنون في (يُؤَرّقُني)، فكأنه قال: (يُؤَرّقُني وأُثالًا أبو حَنَشٍ وطلقٌ وعبّادٌ).

وقال القاضي أبو سعيد[٢]: ليس في العرب أُثالةٌ، كما قال المبرد أبو العباس، إلا أن (أُثالًا) هذا هو من جملة المقتولين، وليس من جملة الأحياء، وكان ينبغي أن يكون مرفوعًا بالعطف على ما قبله من الأسماء المقتولة أصحابها، إلا أنه نصبه بإضمارٍ دل عليه (يُؤَرِّقُني)، وتقديره: (أبو حنش يؤرقني وطلق وعباد ويذكرني آونة أُثالًا).

فعلى ما بينت لك ينبغي أن تجعل قياس الترخيم في الاختيار والضرورة»[٣].

---

(١) لم أقف على النص في مصنفات المبرد، وعند السيرافي في ضرورة الشعر ص٨٥ نص قريب قال فيه: (إن أثال لم يحذف منه هاء لأنه ليس في الأسماء: أثالة، وإنما هو: أثال).

(٢) هو السيرافي، انظر: شرحه للكتاب ١/ ٢١٨، والإنصاف ١/ ٣٥٥، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٥٧٢، وضرورة الشعر ص٨٥.

(٣) الفوائد والقواعد ص٤٨٢، وشرح اللمع ٢/ ٦٤٨- ٦٤٩.